الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

Comprehensive Strategy for Non-Bank Financial Insitutions 2018 - 2022

الاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية

2018 - 2022

Building Bridges not Walls
نبنى الجســور لا الحــواجز

تقـــــديـــم

في حِقبة تزخر بالتحديات الاقتصادية والسياسية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، بدأ الاقتصاد المصري مرحلة جديدة في تاريخه؛ حيث تسعى الدولة جاهدةً للقيام بإصلاحات جريئة لتحقيق أهداف طموحة لطالما تطلعنا جميعًا بإخلاص لتحقيقها.

وفي خضم تلك الظروف كان من الضروري وجود رؤية مستقبلية لتطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، من خلال إعداد استراتيجية طموحة تتواكب وتتكامل مع الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية الكبيرة التي تمت خلال الفترة القريبة الماضية، وبما يساهم في تعزيز الدور المنوط بالقطاع المالي غير المصرفي القيام به.

كل ذلك انطلاقًا من إيماننا بالدور المحوري الذي يمكن لهذا القطاع أن يلعبه في دعم خطط الإصلاح والتطوير والتنمية الاقتصادية المستدامة، مستهدفين الارتقاء بمناخ الاستثمارالذي يرتبط ارتباطًا طرديًا بكفاءة القطاع المالي ودرجة تطوره، وكذلك دوره في تعميق وتحقيق الشمول المالي وتسهيل النفاذ إلى التمويل؛ حيث يمثل كل ذلك لُبّ عمل القطاع المالي غير المصرفي فى مصر.

إن الظروف الاقتصادية الراهنة تتطلب حلولاً غير تقليدية وابتكارية لتقديم أدوات جديدة وعصرية تناسب الاحتياجات التمويلية المختلفة لدعم النمو وزيادة الاستثمارات والتوظيف، وهو ما يدعم رؤيتنا فى الاستفادة من إمكانيات القطاع الهائلة في تحسين معدلات الادخار وتوجيهها لفئات وقطاعات غير قادرة على النفاذ إلى الأشكال الأخرى من التمويل.

لقد بُذلت جهود كثيرة من جانب إدارات الهيئة السابقة في تطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية خلال السنوات الأخيرة وكان لها أثر لا يمكن إنكاره، ولكن مع التطورات والأحداث المتلاحقة وتسارع معدلات تطور مجتمعات الأعمال واحتياجها لحلول مالية ابتكارية، فإن الحاجة أصبحت مُلحة وضرورية لوجود خطة استراتيجية شاملة لتعزيز دور أسواق القطاع المالي غير المصرفي، والتأكيد على دور الهيئة القيادي والمحوري في تنفيذ تلك الاستراتيجية؛ لتحقيق الأهداف الموضوعة، ولضمان استمرار المتابعة والتنفيذ.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى إجراء إصلاحات هيكلية وتشريعية للقطاع؛ بما يساهم في تعزيز قدرة الفئات الفقيرة على تحسين جوانب الحياة، مثل الحصول على التعليم والرعاية الصحية وتطوير رأس المال البشري بصفة عامة، وبما يسمح بدور أكبر لرواد الأعمال وزيادة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي.

كما نسعى من خلال هذه الاستراتيجية إلى تغيير مفهوم القطاع المالي غير المصرفي، من قطاع تسيطر عليه لغة الأرقام والمؤشرات إلى قطاع كفء وعصري وأكثر ديناميكية ويتجاوب مع خطط التنمية بمرونة أكبر، ومن قطاع يُركز على النمو إلى قطاع يركز على التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومن قطاع تستحوذ على جل خدماته الكيانات الكبيرة إلى قطاع احتوائي يشمل كافة الكيانات ويدعم أكثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يجعلها المحفز الرئيسي للإنتاج والتشغيل، وبما تشمله من كافة فئات المجتمع لتحقيق الشمول المالي والوصول إلى الفئات المهمشة والفقيرة.

سنعمل جاهدين على خلق قطاع مالي غير مصرفي يؤمن بالمساواة وعدم التمييز بين الجنسين ويساعد على تمكين المرأة، ونقله من قطاع تقليدي إلى قطاع عصري يرتكز على التكنولوجيا والإبداع والابتكار ويتطور مع كل حديث ولا يخشى المنافسة ولا ينغلق على الذات؛ بل ينفتح على العالم الخارجي بثبات واستقرار ورغبة أكيدة فى مواكبة التطوير.

إن طموحنا أن نصل إلى قطاع يؤمن بمبادئ الإدارة الرشيدة وقواعد الحوكمة ويطبقها بما يُحسن من مستويات الشفافية والنزاهة، ويعمل على تقويض ومحاصرة أدوات وأساليب الفساد. وإن التحديات التى تواجه صناعة الخدمات المالية غير المصرفية قد تكون فرصة حقيقية لإطلاق طاقات القطاع من خلال تشجيع الابتكار والإبداع والمنافسة وإيجاد الطرق السليمة للاندماج في المنظومة المالية العالمية، وبما يحافظ على الاستقرار المالي للاقتصاد الوطني في ذات الوقت.

إن الاستراتيجية التي بين أيديكم ما هي إلا نتاج تكامل جهود فرق عمل تسعى بجد وإخلاص لرسم خارطة طريق للقطاع المالي غير المصرفي خلال السنوات الخمس القادمة 2018-2022، بأهداف طموحة ولكن واقعية، لا تغفل فى الوقت ذاته أهمية الحفاظ على استقرار وسلامة القطاع المالي وحماية حقوق المتعاملين، وفي ذات الوقت المشاركة بفاعلية أكبر في خطط التنمية المستدامة، والنفاذ إلى التمويل، وتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل.

وفى النهاية تتوجه إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بالشكر لكل من ساهم في إعداد تلك الاستراتيجية، وترحب وتسعد بأي جهد مخلص يضيف إلى الاستراتيجية ويكملها؛ لأننا نؤمن أن العمل الجماعي هو أفضل الوسائل لتحقيق الأهداف المنشودة.

رئيس مجلس إدارة
الهيئة العامة للرقابة المالية

د.محمد عمران

تتقدم إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بالشكر لكل من ساهم في إعداد هذه الاستراتيجية القومية سواء من داخل الهيئة أو خارجها، وعلى وجه الخصوص د. حاتم البنا، د. محمد عمران، الأستاذ/ عبد الحميد إبراهيم، الأستاذ/ هشام رمضان، الأستاذ/ سعيد عرفة، الأستاذ/ عادل خشبه، د. شاهيناز رشاد، الأستاذ/ أحمد السيد، والمتدربة/ مها رشيد، والإدارات والقطاعات المختلفة داخل الهيئة كل في تخصصه، وبصفة خاصة إدارة السياسات والبحوث وفريق العمل من الباحثين من داخل الهيئة ومعهد الخدمات المالية غير المصرفية.

1. ملخص تنفيذي

تهدف مصر من خلال الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية إلى بناء اقتصاد سوق يتميّز بالاستقرار الكلي والقدرة على النمو المستدام، ويتميّز بالتنافسية والتنوّع ويعتمد على المعرفة والابتكار، مع الانفتاح على الاقتصاد العالمي، والقدرة على التكيّف مع المتغيّرات العالمية، وتعظيم القيمة المُضافة، وتوفير فرص عمل لائقة ومنتجة؛ مما يرفع من معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ويعد وجود قطاع مالي غير مصرفي متطور وحديث أحد المقومات الرئيسية لنجاح عملية التنمية الاقتصادية المستدامة؛ حيث يتميز الاقتصاد الحديث بالمرونة والاعتماد على التكنولوجيا والابتكار، وقد أصبح الاعتماد على الأنظمة المالية التقليدية غير فعال في قيادة عملية التنمية أو تحقيق معدلات تنمية مرتفعة تواكب طموحات مصر الاقتصادية في المرحلة القادمة.

وتوضح الدراسات الأكاديمية والأدبيات في علم الاقتصاد والتمويل أن هناك علاقة طردية بين مستوى تطور القطاع المالي وعملية النمو الاقتصادي. كما توضح التجارب الدولية ومراجعة الأدبيات أن هناك حاجة ضرورية لوجود هيكل مالي متوازن داخل الاقتصاد؛ بحيث يتكامل القطاع المالي المصرفي (البنكي) مع القطاع المالي غير المصرفي؛ بل ذهب البعض إلى أن تدعيم القطاع المالي غير المصرفي وازدياد دوره وتطويره له دور أكبر في عملية الشمول المالي والنفاذ إلى التمويل وتحقيق معدلات نمو شمولية ومستدامة.

إن القطاع المالي غير المصرفي يعد مكونًا أساسيًا للاقتصاد في مصر؛ لما يتمتع به من إمكانيات كبيرة لجمع المدخرات وتقديم الأدوات المالية المتنوعة والمتطورة؛ بما يساعد على توفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية، ومن ثم التوسع في إقامة المشروعات الاستثمارية ومشروعات البنية التحتية والمشروعات القومية الكبرى؛ بما يخلق فرص العمل والتشغيل في مشروعات تنموية عالية الإنتاجية.

ويتمتع القطاع المالي غير المصرفي بمزايا تنوع الأنشطة والخدمات غير المحدود والمرونة مما يكسبه القدرة على خدمة جميع الأغراض الاقتصادية بكفاءة، وذلك فضلاً عن القدرة على التعاون والتكامل بشكل مثالي مع أطراف التنمية من المؤسسات الاستثمارية الخاصة أو الجهات الحكومية العامة مما يجعل هذا القطاع شريكًا أساسيًا في خطط التنمية الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية وضع استراتيجية لبناء قطاع مالي غير مصرفي قوي وفعال يدعم القدرات المالية للاقتصاد الوطني، وتحقق الأهداف الاستراتيجية التالية:

1. **خلق نظام مالي غير مصرفي احتوائي ومحفز للنمو الاقتصادي.**
2. **تحسين معدلات الشمول المالي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.**
3. **المساهمة في تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وجاذبيته للاستثمارات الأجنبية.**
4. **تقوية الإطار التشريعي للقطاع المالي غير المصرفي.**
5. **تحسين مستويات الحوكمة والإدارة الرشيدة وتقوية الإطار المؤسسي للقطاع.**
6. **تحسين مستويات الشفافية ومكافحة الفساد.**
7. **تطوير الأسواق المالية وابتكار حلول وخدمات مالية غير تقليدية.**
8. **تحقيق المزيد من الانفتاح للقطاع المالي غير المصرفي على الاقتصاد العالمي.**
9. **تحقيق إدارة أفضل للمخاطر المتعلقة بسلامة واستقرار النظام المالي.**
10. **رفع مستويات التوعية والثقافة المالية.**

وتنقسم هذه الاستراتيجية إلى ثلاثة أجزاء رئيسية: يتناول الجزء الأول منها الإطار النظري والأدبيات Conceptual Framework and Literature Review التي تناولت العلاقة بين القطاع المالي ومعدلات النمو ومستويات دخول الأفراد Per Capita Income، بالإضافة إلى دور القطاع المالي في النفاذ إلى التمويل وتحقيق الشمول المالي. كما تتطرق الدراسات الأكاديمية إلى الهيكل المالي الأمثل – إن وجد – ودوره في تحقيق النمو المستدام، مع توضيح أهمية وجود توازن بين الاعتماد على النظام البنكي Bank- Based Economy والنظام غير البنكي أو النظام القائم على الأسواق Market- Based Economy.

ويتناول الجزء الثاني استعراض قطاع الخدمات غير المصرفية في مصر، والدور الذي يلعبه في توفير التمويل اللازم لعملية التنمية الاقتصادية مع التطرق لتطور أداء هذا القطاع خلال السنوات الماضية.

أما الجزء الثالث فيتناول الرؤية الاستراتيجية التي نقترح أن تتبناها الهيئة العامة للرقابة المالية لتطوير الخدمات المالية غير المصرفية وتفعيلها بشكل أكبر في النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية المستدامة مصر 2030. كما يستعرض هذا الجزء أيضًا الأهداف الاستراتيجية التي يجب العمل على تحقيقها من خلال عدة محاور وفي إطار زمني محدد. ثم نختم هذه الدراسة بالخلاصة وبعض مضامين السياسة Concluding Remarks and Some Policy Implications.

2. الإطار النظري والأدبيات Conceptual Framework and Literature Review

يقوم النظام المالي بعمليات الوساطة المالية التي تتمثل في تجميع المدخرات من الأطراف ذوي الفوائض المالية ممن لا تتوفر لديهم فرص استثمارية، وتوجيهها إلى أطراف أخرى لديهم تلك الفرص الواعدة ويواجهون عجزًا تمويليًا.

ويتميز القطاع المالي بالتنوع من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات تتمثل في تجميع المدخرات، والاستثمار في الأصول والمشروعات، وإتاحة التمويل، وإدارة المخاطر، وتسعير الأصول وغيرها من الخدمات المالية الضرورية لإتمام العمليات الاقتصادية.

ويساعد القطاع المالي على انتظام توفير خدمات التمويل لقطاعات الأعمال والأفراد والحكومة، وبالتالي فإن قيام النظام المالي بدوره في توفير مصادر التمويل يزيد من فعالية التراكم الرأسمالي، ويرفع من الإنتاجية الحدية للعناصر الإنتاجية، فضلاً عما يؤديه من تحقيق الاستقرار المالي وكفاءة النظام المالي.

ونعرض فيما يلي الإطار النظري وأهم الدراسات التطبيقية التي تناولت أولاً علاقة القطاع المالي بالنمو الاقتصادي، ثم نتطرق إلى هيكل النظام المالي الأمثل، يليه الأبعاد الاجتماعية لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية، ثم نختم بمدى الحاجة لاستراتيجية شاملة ومتكاملة لتطوير القطاع المالي غير المصرفي.

القطاع المالي والنمو الاقتصادي

يمثل القطاع المالي بشقيه المؤسسات المالية والأسواق المالية أهمية خاصة في الاقتصاديات الوطنية، فضلاً عن كونه أحد الأنشطة الخدمية الأساسية التي توفر فرص عمل وتقدم قيمة مضافة من خلال توفير مجموعة من الخدمات المالية، حيث يقع على عاتقه مسؤولية توفير التمويل اللازم لعملية النمو الاقتصادي. وقد كانت هذه الأفكار مثار اهتمام الباحثين منذ مطلع القرن الماضي من خلال كتابات رواد التمويل. ويُعد Schumpeter (1911) من الأوائل الذين أصلوا علميًا لدور الخدمات المالية ومساهمتها في النشاط الاقتصادي بما تشمله من نطاق واسع من الخدمات، مثل تعبئة المدخرات وتمويل الاستثمار وتقييم المشروعات وإدارة المخاطر وتسهيل المعاملات المالية والاستثمارية، حيث تعد كلها خدمات أساسية وضرورية، من أجل الربط بين الابتكار التكنولوجي والنمو الاقتصادي.

وقد تلا ذلك عدد كبير من الدراسات التي تهدف إلى التعرف على العلاقة التي تربط بين النظام المالي وبين مستوى الأداء الاقتصادي. ويعد King & Levine (1993) أشهر مَن كتبا في هذا المجال، وكان هدف بحثهما هو الإجابة على التساؤل حول تأثير مستوى تطور القطاع المالي على معدل النمو الاقتصادي. وقد تمت الدراسة على مستوى دولي واسع بلغ 80 دولة خلال الفترة من عام 1960 إلى عام 1989، وتوصلت الدراسة إلى نتيجتين، الأولى: أن المستوى الأعلى من التطور المالي مرتبط إيجابيًا بمستويات أعلى من النمو الاقتصادي. والنتيجة الثانية: أن التطور المالي يعد مؤشرًا للتنبؤ بمعدلات النمو المستقبلي للاقتصاد على المدى طويل الأجل، والأكثر أهمية هو أن المستوى الأعلى من التطور المالي يرتبط بشكل إيجابي قوي مع معدلات مرتفعة من تراكم المدخرات وتوظيف كُفء لرؤوس الأموال.

وفي دراسة مقارنة قام بها Lensink (2001) على عدة دول عن الفترة الممتدة من عام 1970 إلى عام 1998 حول العلاقة بين درجة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات الاقتصادية ودرجة التطور المالي في الدولة. وقد وجدت الدراسة أنه كلما ارتفع مستوى تطور القطاع

المالي تحسّن مستوى الأداء الاقتصادي، مقاسًا بمستوى الدخل للفرد Per Capita Income. كما أن توفر مستوى متطور للخدمات المالية في الدولة سوف يؤدي إلى معالجة الجوانب السلبية التي قد تنشأ خلال مراحل عدم التأكد في بعض السياسات الاقتصادية، وبالتالي فإن تطور القطاع المالي عنصر هام في معالجة الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية في مراحل الإصلاح الاقتصادي.

وفي دراسة أخرى قام بها Guiso (2009) على المستوى القومي، اهتم الباحث بالإجابة على مدى تأثير اختلاف مستوى التطور المالي على شكل الاستثمار داخل أقاليم الدولة الواحدة. وقد كانت النتائج هامة جدًا؛ حيث قامت الورقة البحثية - التي انصبت على دولة إيطاليا - بدراسة كل أقاليم الدولة من حيث التطور المالي وشكل ريادة الأعمال واتجاهات الاستثمار في كل إقليم. وقد وجدت الدراسة أن نسبة بدء وإنشاء الأعمال تزيد بنسبة 25% في الأقاليم الأكثر تطورًا ماليًا عنها في الأقاليم الأقل تطورًا ماليًا. كما أن التطور كان له أثر اجتماعي مستدام أيضًا من حيث إن فرص إنشاء ونجاح الأعمال تزيد مع زيادة التطور المالي داخل أقاليم الدولة. وأخيرًا توصلت الدراسة إلى نتيجة هامة أخرى، وهي أن الشركات في الأقاليم الأعلى تطورًا ماليًا تنمو بمعدلات أسرع 6% من الشركات في الأقاليم الأقل تطورًا ماليًا. وعلى المستوى القومي تبين أن الأقاليم الأكثر تطورًا توفر معدل نمو لدخل الفرد أعلى من الأقاليم الأقل تطورًا ماليًا. وفي نفس السياق تؤكد دراسات أخرى نفس النتائج مثل Zhang et al. (2012) والتي وجدت نتائج متشابهة بالتطبيق على المدن الصينية.

ويمكن استخلاص نتيجة هامة، وهي أن تطور القطاع المالي يُعد ميزة تنافسية على المستوى الدولي. فنجد أن الدول ذات الأسواق المالية الأكثر تطورًا تعتبر جاذبة للصناعات ذات القيمة المضافة الأعلى، في حين أن الدول ذات الأسواق المالية الأقل تطورًا من حيث التنوع والتطوير تحتضن الصناعات الأقل تطورًا والأقل في القيمة المضافة، فضلاً عما يصاحب مثل هذه الصناعات الأقل تطورًا من الناحية التكنولوجية من آثار سلبية على البيئة والمجتمع، وبالتالي تتميز هذه الدول بانخفاض مساهمة القطاع المالي في النشاط الاقتصادي. كما اتفقت أغلب الدراسات حول وجود علاقة إيجابية ومعنوية لتطور سوق الأوراق المالية وتأثيره على النمو الاقتصادي. فنجد على سبيل المثال دراسة Beck & Levine (2004) وجدت أنه إذا كان معدل الدوران Turnover Ratio (1) الذي يتراوح حول مستوى 36% في بعض الدول ذات معدلات النمو المنخفضة فإنه في حالة تطور هذا السوق ليصل إلى المتوسطات العالمية حول (68%) كمعدل دوران، فإن ذلك سوف يدفع إلى تسريع وتيرة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.6% سنويًا.

وبالنسبة للعلاقة بين أنشطة القطاع المالي غير المصرفي والنمو الاقتصادي، أشارا Rajan & Zingales (1996) إلى كيفية مساهمة قطاع الخدمات المالية في التنمية الاقتصادية، وأوضحت الدراسة أن القطاع المالي غير المصرفي يسهم في تحفيز وتشجيع النمو الاقتصادي نظرًا لعدة أسباب مالية في الأساس، وهي تخفيض تكاليف رأس المال - أي تكلفة الحصول على التمويل للشركات - وذلك بغرض تمويل الأنشطة الرأسمالية والتوسعية، والسبب الثاني أن القطاع المالي غير المصرفي هو اللاعب الرئيسي في تمويل عمليات تأسيس الشركات الرائدة والشركات ذات الصفة الابتكارية وذات القيمة المضافة المرتفعة، خاصة مع الأهمية الكبيرة لتمويل هذه الشركات في دفع عجلة التنمية. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة إجمالية مفادها بأن عدم كفاءة أسواق المال سوف ينعكس بشكل مباشر على قدرة الاقتصاد على الاستثمار في الشركات الواعدة مرتفعة القيمة المضافة وبالتالي على النمو الاقتصادي.

[1] يقصد بمعدل الدوران هنا قيمة التداول إلى حجم رأس المال السوقي.

وكتطبيق مباشر على أحد أنشطة القطاع المالي غير المصرفي تناولت دراسة Erbas & Nothaft (2002) الصادرة عن البنك الدولى نشاط التمويل العقاري من حيث تأثيره على معدلات النمو الاقتصادى، حيث ترى أن تعزيز ورفع معدلات النمو الاقتصادى وتحسين مستوى المعيشة، يعد الهدف الأساسى لسياسات الإصلاح داخل الدول النامية؛ لذلك فقد أظهرت تلك الدراسة أن نظام التمويل العقاري يمكنه خدمة هدف تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى، وكذلك رفع مستويات الرفاهية للأفراد داخل تلك الاقتصاديات التى لديها منظومة ناجحة من التمويل العقاري؛ حيث أرجعت الدراسة ذلك لسببين: أولهما أن التمويل العقاري يعمل على إيجاد مصادر للادخار داخل الاقتصاد، والذى بدوره يعمل على إيجاد مزيد من الاستثمارات، ورفع معدلات التنمية لأسواق المال، فتزداد معدلات الاستثمار داخل قطاع الإسكان وقطاع البناء والتشييد والذي يرتبط بعلاقات قوية بالقطاعات الأخرى للاقتصاد. والسبب الثاني هو ما يقوم به نظام التمويل العقاري من تحفيز ورفع لمعدلات النمو والتنمية الاقتصادية داخل الاقتصاد من خلال ما تقدمه الحكومات من سياسات قوية لدعم الأفراد ذات المقدرة المالية المنخفضة والمحدودة. ونبهت الدراسة إلى أن وجود نظام ناجح للتمويل العقاري، ووجود قطاع إسكان قوي، يعملان على تنشيط قطاع البناء والتشييد وخفض معدلات البطالة في الصناعات المرتبطة بذلك القطاع.

وترى دراسة Li (2001) أن تقديم التمويل العقاري للأفراد يعمل على جذب الاستثمارات، حيث إن وجود قيود شديدة على الإقراض للأفراد محدودي الدخل - مثلما هو الحادث فى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول النامية - سيجعل هؤلاء الأفراد يقومون إما بتأجيل الشراء أو التخلي عن قرار الشراء نهائيًا وسيتم توجيه مالديهم من أموال إلى الاستهلاك، فترتفع نسبة الاستهلاك وتنخفض المدخرات، وبالتالى سينعكس ذلك سلبًا على معدلات الاستثمار. فى حين أن وجود نظام للتمويل العقاري وبشروط ميسرة، سيساعد الأفراد على الاقتراض ويوجههم إلى الادخار، فترتفع معدلات الاستثمار بالتبعية، مما سيؤثر فى النهاية على رفع معدلات النمو الاقتصادي.

هيكل النظام المالي الأمثل

من أجل فهم أفضل للقطاع المالي ودوره في الاقتصاد، اتجهت العديد من الدراسات إلى النظر إلى هيكل النظام المالي ومدى تركز مقدمي الخدمات المالية ما بين قطاع مصرفي وقطاع غير مصرفي. وقد تنوعت وجهات النظر بين مؤيد لتركز قطاع على حساب آخر وبين وجهة نظر ترى أهمية التكامل بين قطاعي النظام المالي بالدولة.

وقد انتقد (Hellwig (1998 فكرة التنافس بين القطاع المصرفي والقطاع المالي غير المصرفي وكون أيهما بديلاً عن الآخر؛ بل يشير إلى أهمية النظر إليهما من منظور تكامل أدوار كل من القطاعين في إدارة الاقتصاد. وبالتالي فإن التركز أو زيادة الوزن النسبي لأحد القطاعات لا يُعد حرجًا في كفاءة النظام الاقتصادي، طالما أن الخدمات المالية الاقتصادية يتم توفيرها بشكل فعال.

وأوضحت دراسات عدة أن الأوضاع والأهداف الاقتصادية هي المحدد لشكل القطاع المالي الأمثل. وفي هذا النطاق يشير La Porta et al. (2000) إلى أن الإطار القانوني بالدولة هو المحدد الأهم لفاعلية وشكل النظام المالي. وفي نفس الاتجاه أشارت دراسة Levine (2016) إلى أن الإطار القانوني للنظام المالي هو المحدد الأكثر أهمية، مع الأخذ في الاعتبار أهمية وتأثير التكامل بين القطاعين في تقديم الخدمات المالية الأساسية للاقتصاد.

كما نجد أن العديد من الدراسات أشارت إلى أنه يمكن الاستفادة من الهيكل المبني على الأسواق المالية (الهيكل السوقي) في حالة وجود إطار قانوني ورقابي قوي وفعال، في حين أنه من الصعب تحقيق تلك الاستفادة في غياب الرقابة القوية. كما أوضحت الأدبيات أنه وفقًا لطبيعة القطاع المصرفي فإن أشكال الرقابة تكون أكثر إلزامية، وبالتالي كلما كان الإطار القانوني ضعيفًا كان النظام المصرفي أكثر ملاءمة.

في حين أشارت بعض الدراسات إلى الجانب السلبي للاعتماد بصور غير متوازنة على القطاع المصرفي، حيث إن التمويل المصرفي عادة لا يساهم بشكل فعال في تمويل الاستثمارات الجديدة مرتفعة القيمة المضافة؛ نظرًا لمصاحبة تلك الاستثمارات للمخاطر Rajan & Zingales (1996) مما يمثل عائقًا أمام الابتكار، خاصة للدول التي تحتاج إلى معدلات مرتفعة من النمو مثل الدول النامية. وتؤكد دراسة Hellwig (1998) أن سيطرة الهيكل المصرفي سوف تؤثر سلبًا على بقية أطراف النشاط الاقتصادي خاصة المستثمرين. كما ذكرت دراسة لصندوق النقد الدولي Sahay et al (2015) والتي تم تطبيقها على 176 دولة خلال الفترة 2013 – 1980، إلى أن قدرة القطاع المالي على التأثير في النمو الاقتصادي تقل مع كبر حجم البنوك.

ولقد أكدت العديد من الدراسات ذلك؛ حيث أوضح Langfield & Pagano (2016) أن الاتجاه نحو تركز القطاع المالي في العديد من الدول الأوروبية نحو الهيكل المصرفي في مقابل الأسواق المالية، قد ترتب عليه زيادة المخاطر النظامية وانخفاض في معدلات النمو، حيث أنه عندما يحدث زيادة في حجم الهيكل المصرفي يحدث إختلال وانخفاض في كفاءة توجيه المدخرات ومنح التمويل، مما قد يؤدي في النهاية إلى أزمات اقتصادية مثل أزمة سوق العقارات. ومن ثم أكدت الدراسة على ضرورة أن تسعى الدول الأوروبية عالية التركز في الهيكل المصرفي نحو تخفيض حدة الأنظمة القانونية التي تميز القطاع المصرفي، وتحد من إمكانيات الهيكل السوقي، وكذلك ضرورة العمل على تحفيز ودعم تطور سوق الأوراق المالية، بما يحقق مزيدًا من الاستقرار المالي، ويدعم دور النظام المالي عمومًا في عملية النمو الاقتصادي.

وفي نفس السياق تشير دراسات مثل Nyasha (2016) بشكل أكثر وضوحًا إلى أن أثر الاعتماد بصورة مبالغ فيها على الهيكل المصرفي في المملكة المتحدة كان له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، في حين أن الهيكل السوقي كان له أثر إيجابي على معدلات النمو. وفي دراسة أوسع نطاقاً شملت 69 دولة أوضح Luintel et al. (2016) أن هناك اتجاها متزايدًا بالدول الصناعية نحو الاعتماد على الهيكل السوقي، حيث لاحظت الدارسة أن الطلب على الخدمات المالية يتغير مع التطور الاقتصادي؛ حيث يتجه المتعاملون في الاقتصاد إلى طلب المزيد من الخدمات المالية غير التقليدية، مما يظهر كاتجاه نحو أهمية نمو هيكل سوق المال على حساب الهيكل المصرفي. وخلُصت نتيجة الدراسة إلى أنه كلما تطور الاقتصاد زاد الطلب على الخدمات المالية غير المصرفية؛ بحيث إن الهيكل المعتمد على السوق المالي أصبح له أهمية متزايدة في الدول الصناعية.

أما عن أحدث الاتجاهات الدولية فقد قام Beck et al. (2010) بدراسة تلك الاتجاهات نحو تطور المؤسسات والأسواق المالية. وأوضحت الدراسة أن هناك اتجاها عالميًا نحو تعميق دور المؤسسات والأسواق المالية، وهذا الاتجاه يبدو في تعميق وزيادة كفاءة الأسواق المالية بشكل أكبر منه في القطاع البنكي، كما يبدو في الدول الأعلى دخلاً عنه في الدول الأقل دخلاً. وأشارت الدراسة أيضًا إلى أن نمو القطاع المالي غير المصرفي في الدولة النامية كان بمعدلات أكبر مما يشير إلى وجود اتجاه قوي في تلك الدول نحو تعميق وتوسيع نطاق القطاع

المالي غير المصرفي لديها كأحد أهم عناصر تحقيق التنمية الاقتصادية. وأوضحت التجارب الدولية التي قام باختبارها البحث إلى أن أثر التطور في القطاع المالي يكون أكثر معنوية في الدول منخفضة الدخل عنه في الدول مرتفعة الدخل. وقد أنهى الباحث دراسته بتوصية هامة بضرورة اهتمام الدول ذات الدخل المنخفض بتطوير الأسواق المالية لما لها من نتائج إيجابية ملموسة على مستوى الأداء الاقتصادي.

وبالتالي فقد دعت هذه الاتجاهات الحديثة نحو تزايد أهمية الأسوق المالية والخدمات المالية غير المصرفية، وهو ما دعى إلى اهتمام الباحثين بدراسة دور القطاع المالي غير المصرفي في النشاط الاقتصادي. ففي دراسة عن دور القطاع المالي في النشاط الاقتصادي، قاما Gurgul & Lach (2012) بتقسيم القطاع المالي إلى شقيه: المصرفي وغير المصرفي. وقد كانت النتائج هامة جدًا؛ حيث وجدا اختلافًا في تأثير كل من القطاعين، واتضح وجود علاقة سببية بين تحسن القطاع المالي غير المصرفي ومستوى النمو في الاقتصاد القومي، وذلك بعد اختبار العلاقة على المديين القصير والطويل على حد سواء. في حين أن العلاقة السببية Causality كانت عكسية للقطاع المصرفي، بمعنى أن النمو في الاقتصاد القومي، هو الذي يدفع بالنمو في القطاع المصرفي وليس العكس.

وفي دراسة تطبيقية حديثة شملت 40 دولة لمدة عشرين سنة عن دور القطاع المالي غير المصرفي في النمو الاقتصادي، أظهرت الدراسة أن التمويل من خلال الأسواق المالية (سوق السندات وسوق الأسهم) يعد من المحددات طويلة الأجل لمستوى الدخل القومي للفرد، وذلك على المدى القريب والبعيد. وانتهت الدراسة إلى أنه على صانعي القرار العمل على توسيع وتطوير الأسواق المالية؛ حيث إنه بذلك يمكن تسريع عملية النمو الاقتصادي Durusu et al. (2017).

ومن خلال ما سبق يُثار التساؤل: هل النظام المالي الحالي في مصر يقوم بدوره بشكل كفء وفعال، وإلى أي مدى وكيف يمكن زيادة فعاليته؟ لاشك أن انخفاض مؤشرات التنمية في مصر يؤكد الحاجة إلى السعي لزيادة كفاءة النظام المالي وإعادة هيكلة النظام بهدف زيادة فاعليته، من خلال دفع وتشجيع القطاع غير المصرفي وتحقيق مزيد من التكامل مع النظام المصرفي، بما يدعم مسيرة التنمية في الدولة.

وفي هذا السياق نشير لدراسة هامة لكفاءة النشاط الاقتصادي المصري Balbol et al. (2005) والتي قامت بدراسة هيكل القطاع المالي وعلاقته بإنتاجية عوامل الإنتاج الكلية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1974-2002. وقد شملت الدراسة القطاع المالي ككل سواء القطاع المصرفي أو غير المصرفي متمثلاً في سوق الأوراق المالية. وقد كان للدراسة نتائج هامة تتلخص في أن عمليات الإصلاح الاقتصادي في مصر رغم نجاحها في بعض الجوانب إلا أنها لم تكتمل بعد، وأن عدم استكمال عناصر الإصلاح الاقتصادي قد يترتب عليه عدم استقرار مالي في بعض جوانب الاقتصاد. وخلصت الدراسة إلى الدور المهم الذي يلعبه تطور القطاع المالي في زيادة كفاءة عوامل الإنتاج الكلية.

وفي نفس السياق أوضح Luintel et al. (2016) أن الانحراف عن الهيكل الأمثل لهيكل النظام المالي هو الذي يؤدي إلى مستويات أقل من الأداء والنشاط الاقتصادي، وأنه على الحكومات - خاصة في الاقتصاديات الناشئة - التركيز على تطوير النظام المالي بشقيه المصرفي والسوقي؛ بحيث يتمتع النظامان بالسلامة والكفاء من حيث التنظيم القانوني، مع أهمية التحول من التركيز المصرفي الأكثر تقليدية إلى نظام مالي مرن ومتنوع ومتطور من خلال تدعيم دور القطاع المالي غير المصرفي في الاقتصاد. في حين هدفت دراسة Ben Naceur et al. (2007) إلى التعرف على محددات تطور أسواق الأوراق المالية تطبيقًا على 12 سوقًا بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد

وجدت الدراسة أن المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في معدل الادخار وتطور الوسطاء الماليين ومعدل سيولة سوق الأوراق المالية - تعد من أهم محددات تطور سوق الأوراق المالية. كما توصلت الدراسة إلى نتيجة هامة أخرى وهي أن الوسطاء الماليين (البنوك) وأسواق الأوراق المالية يعملان كعناصر تكاملية لتدعيم النمو الاقتصادي وليس بديلاً عن بعضهم البعض.

الأبعاد الاجتماعية لتطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية

توصلت دراسات عديدة إلى أن التطور في القطاع المالي يؤثر على عدالة توزيع الدخل بالمجتمع من خلال تقديم الخدمات المالية للفئات منخفضة الدخل، مما يسمح لهم بالمشاركة في النشاط الاقتصادي، وبما يسمح لهم بحياة اجتماعية أكثر عدالة، مثل الحصول على التعليم وتطوير رأس المال البشري بصفة عامة Park & Shin (2017).

كذلك خلصت العديد من الدراسات السابقة إلى أن مستوى تطور القطاع المالي غير المصرفي يسهم بشكل كبير في تخفيض مستويات الفقر وذلك من خلال عدة مسارات، فانخفاض تكلفة الوصول إلى الخدمة يعد عنصرًا هامًا؛ مما يعزز من قدرة الفئات الفقيرة والمهمشة على تحسين جوانب الحياة مثل الحصول على التعليم والرعاية الصحية بصورة أفضل. كما أن النظام المالي غير المصرفي المتطور يسمح بدور أكبر لرواد الأعمال وأصحاب المبادرات من الفئات الأقل دخلاً والذين لديهم أفكار اقتصادية ناجحة ولكن ينقصهم التمويل، وبالتالي فتوفير التمويل لهذه الفئات ليس فقط يواجه الفقر بالمجتمع؛ بل أيضًا يزيد من كفاءة عوامل الإنتاج بالاقتصاد. وفي نفس النطاق يوفر النظام المالي غير المصرفي المتطور خدمات إدارة المخاطر والتأمين لكل فئات المجتمع Demirguc & Leine (2009).

وتناولت دراسة Abosedra et al. (2016) الربط بين مستوى التطور في القطاع المالي وبين تقليل مستويات الفقر في مصر مستخدمين بيانات ربع سنوية ممتدة من 1975 حتى 2011. وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين كل من الشمول المالي والنمو الاقتصادي والحد من الفقر. وعند استخدام اختبار السببية VECM Granger Causality وجدت الدارسة أن هناك علاقة سببية بين زيادة التطور المالي وتقليل مستويات الفقر من خلال قناة مباشرة لاستهداف الفقر وهي تقدم التمويل والتأمين ضد المخاطر للفئات الأكثر فقرًا، وهناك قناة غير مباشرة وهي أن التطور المالي سوف يقلل من معدلات الفقر من خلال الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي ككل. كما أشارت الدراسة إلى أن استهداف الفقراء من خلال تقديم التمويل وخدمات التمويل يكون له أثر قصير الأجل، في حين أن التأثير غير المباشر - من خلال النمو في الاقتصاد الكلي - يكون له تأثير على المدى الطويل. وانتهت الدراسة بتوجيه الدعوة إلى أهمية استمرار الإصلاحات المالية، وأهمية توجيه جزء من القروض المحلية إلى الفئات الفقيرة بالمجتمع.

الحاجة إلى استراتيجية متكاملة لتطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية

من خلال استعراض نتائج الدراسات السابق الإشارة إليها، تزداد الحاجة إلى وجود استراتيجية متكاملة وشاملة لتطوير القطاع المالي غير المصرفى. ليس ذلك فحسب، ولكن نجد أيضًا أن الأزمات المالية العالمية الأخيرة بينت بوضوح أهمية الرقابة على القطاع المالي غير المصرفي، فالأدوات المالية غير المصرفية - التي كانت تخضع لرقابة ضعيفة مثل صناديق التحوط أو الأدوات المشتقة على سبيل المثال - أثرت بشكل كبير على استقرار الأنظمة المالية وعرضتها لمخاطر كبيرة، فالرقابة والتشريعات الضعيفة تساعد على تدعيم فقاعة الائتمان والأسعار المبالغ فيها للأصول والتي عادة ما يتبعها انهيار فى أسعار الأصول.

وقد أكد البنك الدولي على أن نمو وتطور القطاع المالي غير المصرفى – جنبًا إلى جنب مع القطاع المصرفي - يساعد فى حماية الاقتصاد من الأزمات المالية أو تحقيق التعافي السريع من تلك الأزمات، وفى المقابل فإن عدم كفاءة القطاع المالى غير المصرفي وضعف نظم التشريع الخاصة به يساعد على تفاقم حدة الأزمات المالية.

وعلى جانب آخر فقد حذرت بعض الدراسات مثل Liang & Reichert (2012) من أن النمو السريع والمتزايد فى أنشطة القطاع المالي غير المصرفي قد يكون له تأثيرات خطيرة على وضع الاقتصاد واستقرار النظام المالي إذا لم يتزامن ذلك مع تشريعات ورقابة تقلل من المخاطر المرتبطة بنشاط القطاع.

لذلك ركزت العديد من الدول على إجراء إصلاحات هيكلية فى القطاع غير المصرفي؛ بهدف مساعدته على تحقيق المزيد من النمو، وبما ينعكس بشكل نهائي على أداء الاقتصاد القومي، كما أطلقت بعض الدول استراتيجية قومية مخصصة لتطوير القطاع.

ومع التطور الملموس الذى يشهده الاقتصاد المصري خلال السنوات الأخيرة، تحتاج الإصلاحات الاقتصادية لإيجاد قطاع مالي نشط قادر على التواكب مع تلك المتغيرات وتوفير تمويل وخدمات مالية بصورة أكثر كفاءة وبتكلفة منخفضة وإجراءات أقل وبصورة متنوعة تتيح للفئات المختلفة الاستفادة منها حسب طبيعة كل نشاط اقتصادي، وبصرف النظر عن حجمه أو ملاءته المالية.

ولا يستطيع القطاع المصرفي وحده فى أي دولة القيام بهذا الأمر، حيث يجب أن يتزامن مع وجود قطاع مصرفي قوي وقطاع غير مصرفي بنفس القوة والكفاءة. وبالنظر إلى قطاع الخدمات المالية غير المصرفية في مصر خلال السنوات الماضية نجد أنه شهد تطورات ملموسة وخاصة فى مراحل ما بعد دمج القطاعات المختلفة تحت سلطة رقابية واحدة وهي الهيئة العامة للرقابة المالية. لكن تبرز الحاجة فى المرحلة التالية إلى بدء مرحلة جديدة من التطوير والتحديث ليتمكن القطاع من دعم الاقتصاد بشكل أكبر وكما ينبغي خلال المرحلة الحالية والمستقبلية، وأيضًا لكي يتمكن من مواجهة التحديات التى تواجهه من الأدوات والآليات المستحدثة التى لا تخضع لقواعد رقابية منظمة.

وتحتاج تلك الجهود إلى وجود استراتيجية موحدة للقطاع تتشارك فيها مختلف الأطراف ذوي الصلة؛ لتحقيق مجموعة من المستهدفات العملية الواجب تحقيقها خلال السنوات الخمس القادمة، وهو ما سيتم تناوله بشكل مستفيض في الجزء الثالث من الدراسة. ولكن قبل ذلك سنتناول في الجزء المقبل وضع القطاع المالي غير المصرفي في مصر خلال الفترة السابقة وآخر المستجدات به.

3. نظرة عامة على قطاع الخدمات المالية غير المصرفية في مصر

مقدمة

تسعى الحكومة نحو استكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادي، وفي نفس الوقت معالجة الآثار الناجمة عن تطبيق عدد من السياسات الإصلاحية الضرورية، وتحفيز الاقتصاد من خلال عدد من الإجراءات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية، التي شملها برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وتتضمن خطة الإصلاح تحريرًا لسعر صرف النقد الأجنبي، واتخاذ إجراءات مالية صارمة لخفض عجز الموازنة، وإصلاحات تتعلق بمناخ الاستثمار، وتستهدف استعادة القدرات التنافسية التي تحتاجها الصادرات المصرية، وازدهار أنشطة القطاع الخاص، والتي ظلت مكبلة لفترات طويلة بسبب النقص في النقد الأجنبي. ونتج عن ذلك سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية منها: رفع سعر الفائدة في محاولة لكبح الاتجاهات التضخمية، وخفض النفقات من خلال رفع الدعم عن المحروقات والعديد من الخدمات العامة، وإصدار قانون الخدمة المدنية، وزيادة الإيرادات بإدخال ضريبة القيمة المضافة محل ضريبة المبيعات عام 2016/2017.

كما تم التصديق على برنامج تسهيلات ممتدة لمدة 3 سنوات من صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار؛ استهدافًا لدعم الاستقرار الاقتصادي، وتحفيز الاقتصاد الوطني نحو النمو الشامل برفع معدل النمو الاقتصادي واستعادة التنافسية للاقتصاد الوطني، وإصلاح الاختلال بتقليص عجز الموازنة، مع توفير أطر الحماية الكافية للفئات الفقيرة والعمل على زيادة فرص التشغيل.

وتسعى الحكومة إلى توسيع قاعدة الملكية للشركات المملوكة للدولة من خلال قيد وطرح عدد من هذه الشركات بالبورصة المصرية؛ وبما يؤدي لخضوعها لقواعد حوكمة أفضل وكذلك تحسين أدائها، وهو ما أثبتته العديد من الدراسات السابقة والأدبيات في هذا الشأن؛ حيث أوضحت أن مساهمة القطاع الخاص في ملكية الشركات المملوكة للدولة يكون له انعكاس إيجابي على الأداء المالي والتشغيلي لهذه الشركات (Megginson & Netter (2001). Djankd & Murrell (2002), Megginson (2005. كما أن العديد من الدراسات التي تمت على مصر وجدت نتائج متشابهة (Omran (2004 a.b, 2005, 2007 and 2009.

وقد بلغ معدل النمو الحقيقي عام 2017/2018 (5.3%) مقارنة بـ (4.2%) العام الماضي، وهو أعلى معدل نمو يتم تحقيقه منذ عشر سنوات، وهو مؤشر قوي على بدء الاقتصاد الوطني في التعافي، وجاء ذلك جراء التحسن في أنشطة القطاع الخاص، وإلى درجة أقل في الاستهلاك الحكومي، وحدوث زيادة محددة في الاستثمار، وتحسن في الصادرات لأول مرة منذ عامين.

هذا وتمثل ندرة الموارد التمويلية المشكلة الاقتصادية الكبرى التي تعاني منها الاقتصادات النامية ومن بينها الاقتصاد المصري، ويظهر ذلك جليًا في تدني معدلات الادخار والاستثمار للناتج المحلي الاجمالي، مما ولد فجوة تمويلية، ومن ثم انخفاض القدرة على التكوين الرأسمالي وإضافة الأصول الإنتاجية اللازمة لرفع معدل الإنتاج والنمو في كافة مجالات النشاط الاقتصادي.

وبالإضافة إلى ندرة مصادر التمويل المحلية وضآلة المدخرات، فقد عانى الاقتصاد المصري أيضًا من تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أدت الاضطرابات الاقتصادية التي شهدتها الدولة في السنوات من 2011 إلى 2015 إلى انخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي من أعلى مستوياتها في عام 2008 وبلوغها 13.2 مليار دولار، فوصلت إلى 2.2 مليار دولار في عام 2011، إلا أنها عاودت الصعود من جديد لتصل إلى 7.7 مليار دولار خلال العام المالي 2017/2018. وقد أدى عدم استقرار وتدني مستوى تلك الاستثمارات إلى انخفاض قدرة الاقتصاد على الإنفاق على أوجه الاستثمار المختلفة ومن ثم إلى صعوبة تحقيق أهداف التنمية.

وتستهدف استراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية تدعيم القدرات المالية للاقتصاد المصري، وتوفير مصادر تمويل متنوعة ومبتكرة يتم المساهمة من خلالها في حشد مزيد من المدخرات، وتوجيهها بشكل أكثر كفاءة نحو الفرص الواعدة من الاستثمارات، مع العمل على خلق أدوات مالية جديدة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، تلبي الاحتياجات التمويلية للحكومة والقطاعين العام والخاص.

تطور قطاع الخدمات المالية غير المصرفية

يتميز قطاع الخدمات المالية غير المصرفية بأنه يقدم تنوعًا غنيًا من الخدمات منها خدمات الاستثمار والتمويل والادخار وإدارة المخاطر وغيرها من الخدمات. ويتم ذلك بواسطة عدد متنوع من المؤسسات المالية غير المصرفية، منها شركات التأمين، وصناديق الاستثمار، وشركات الوساطة المالية، وصناديق الاستثمار المباشر، والجمعيات والشركات التي تؤدي نشاط التمويل متناهي الصغر، وغيرها من المؤسسات المالية غير المصرفية. هذا فضلاً عن سوق رأس المال بشقيه الأسهم والسندات، بالإضافة لسوق العقود الآجلة المتوقع تفعيلها خلال المرحلة القادمة.

وتتعدد طرق ووسائل قياس حجم ومساهمة القطاع في النشاط الاقتصادي، ولا توجد حتى الآن طريقة واحدة متفق عليها في قياس أو تصنيف القطاع. فنجد مثلاً أن كلاً من البنك الدولي (2) وصندوق النقد الدولي (3) - بالإضافة إلى المصادر المحلية كالهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي المصري - يقدم كل منهم طريقة مختلفة وتصنيفًا مختلفًا للقطاع.

ومن أجل خدمة أغراض الاستراتيجية فإننا نتبنى النظرة التقليدية الوظيفية لتصنيف القطاع إلى أسواق مع إلقاء نظرة سريعة على كل قطاع من قطاعات الخدمات المالية غير المصرفية المتمثلة في سوق رأس المال، التأمين، التمويل العقاري، التأجيرالتمويلي والتخصيم، وأخيرًا التمويل متناهي الصغر.

أولاً: سوق رأس المال

يختص قطاع الخدمات المالية غير المصرفية في مصر بأسواق رأس المال وعلى وجه التحديد أسواق الأسهم والسندات، ويخرج عن نطاق اختصاصه أدوات سوق النقد، بالإضافة لعدم شموله على أسواق العملات الأجنبية، حيث يخضع كلاهما لإشراف البنك المركزي المصري.

---

[2] نموذج البنك الدولى: أشار البنك الدولى إلى طبيعة النظم المالية الحديثة ذات الأبعاد المتعددة، بما يعنى أن التركيز على بعد واحد فقط مثل الحجم أو الشمول أو العمق أو الاستقرار المالي، يعبر عن نظرة قاصرة للنظام المالي، وكذلك التركيز على مكون واحد فقط من مكونات النظام المالي مثلاً المؤسسات المالية أو البنوك أو الأسواق المالية فقط هو نوع من التبسيط المخل، ومن الممكن أن يؤدى إلى تشوه النتائج أو استنتاج سياسات متحيزة. وقد استخدم البنك الدولي مصفوفة 4 X 2 كأداة لقياس النظام المالي بدول العالم. وقد تم تصميم تلك المصفوفة بحيث تستوعب الاختلافات ما بين النظم المالية على المستوى الدولى، وفى ذات الوقت تعطي صورة واضحة عن وضع النظام المالي بالدولة محل التقييم، ومع إمكانية المقارنة بين الدول - في ذات الفئة لمستوى الدخل - وبعضها البعض، تتمثل أبعاد المصفوفة في المكونين الأساسيين للقطاع المالي وهما: المؤسسات المالية، والأسواق المالية، وكل واحد من هذين المكونين يقاس درجة تمتعه بأربعة خصائص رئيسية وهي: "العمق، والنفاذ (الشمول)، والكفاءة، والاستقرار".

[3] نموذج صندوق النقد الدولى: استحدث برنامج تقييم القطاع المالي (The Financial Sector Assessment Program (FSAP) في عام 1999 لتحديد مواطن القوة والضعف في النظام المالي لأي بلد عضو بالصندوق. ومن خلال برنامج تقييم القطاع المالي يتم النظر إلى النظام المالي الذي يتميز بالسلامة والكفاءة في أدائه لوظائفه الرئيسية، من خلال استناده إلى ثلاثة محاور أساسية هي: المحور الأول: تحليل الاستقرار المالي والرقابة الاحترازية على المستوى الشمولي، المحور الثاني: تنظيم النظام المالي والإشراف عليه، ثم المحور الثالث: البنية التحتية للنظام المالي.

وقد كان لبرنامج الإصلاح الاقتصادي أثر إيجابي على القطاع المالي غير المصرفي وعلى سوق الأوراق المالية، حيث شهد سوق الإصدار نموًا ملحوظًا في قيمة إصدارات الأوراق المالية بلغت 120 مليار جنيه مصري في عام 2017 بالمقارنة بإصدارات قيمتها 93 مليار جنيه مصري في عام 2016 بمعدل نمو حوالي 29%.

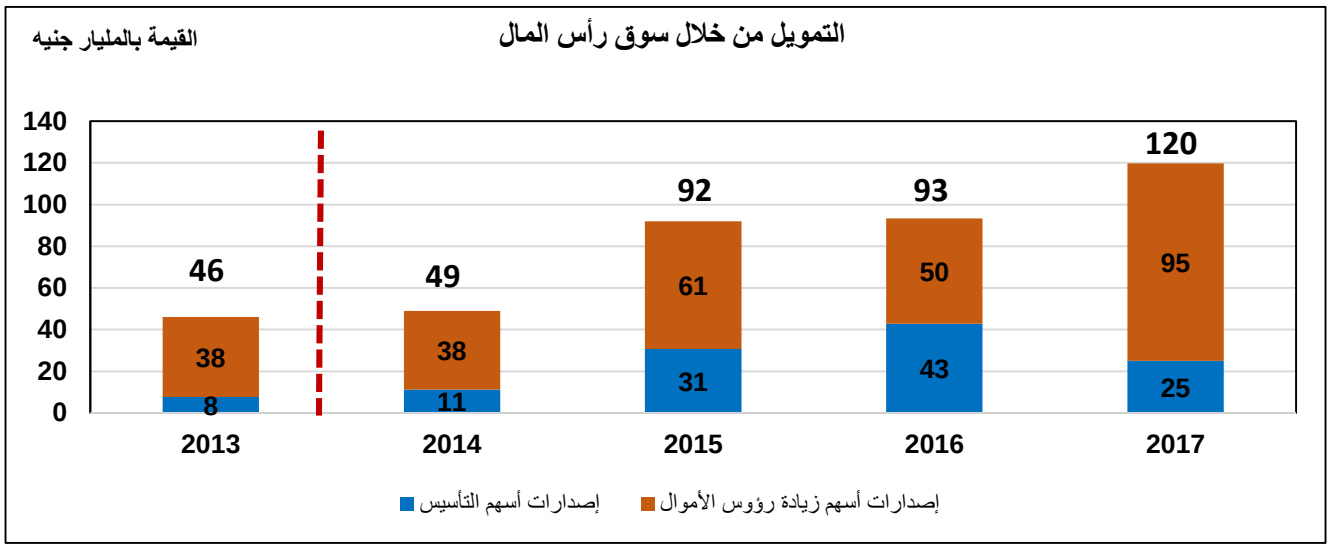

أما على صعيد المؤشرات فمنذ عام 2016 شهد سوق تداول الأوراق المالية أداءً استثنائيًا؛ حيث تضاعف فيه مؤشر البورصة ليرتفع بمعدل 102% في 2016 ليكون الأكثر نموًا مقارنة بالأسواق العالمية، وفقًا لمؤشرات مورجان ستانلي، وبنهاية عام 2017 ارتفع المؤشر الرئيسي EGX30 للبورصة المصرية ليكون الأعلى نموًا على مستوى الوطن العربي بنسبة نمو 22%.

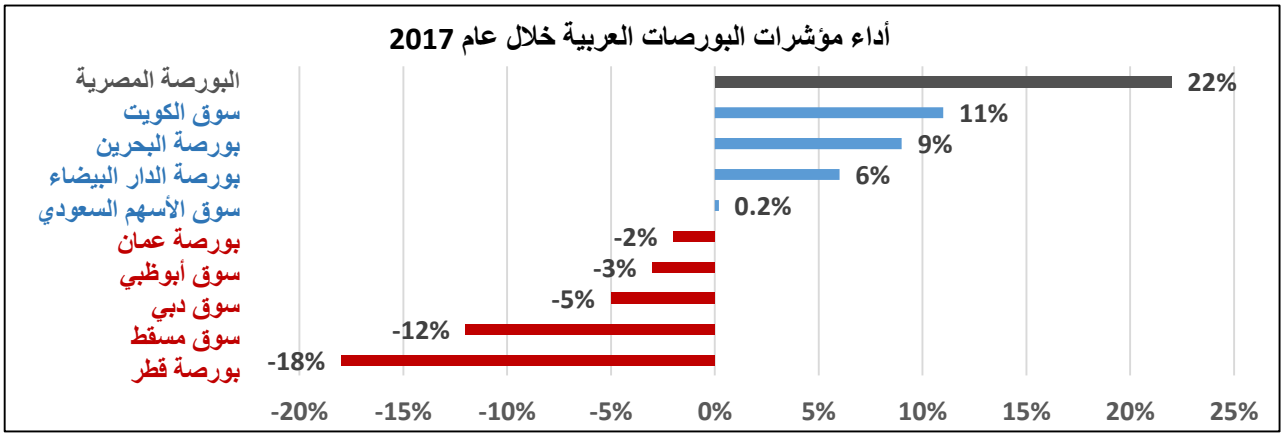

ويعد سوق الأوراق المالية أحد أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي في مصر؛ فانعكاسًا لسياسات الإصلاح الاقتصادي استطاع السوق جذب 1164 من المؤسسات والصناديق الأجنبية للسوق المصري لتضيف 7.4 مليار جنيه صافي مشتريات أجنبية في عام 2017.

وقد ارتفع إجمالي القيمة الرأسمالية للأسهم المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية في 2017 بنسبة 37% عن العام السابق ليصل إلى 825 مليار جنيه مرتفعًا من 602 مليار جنيه بنهاية عام 2016.

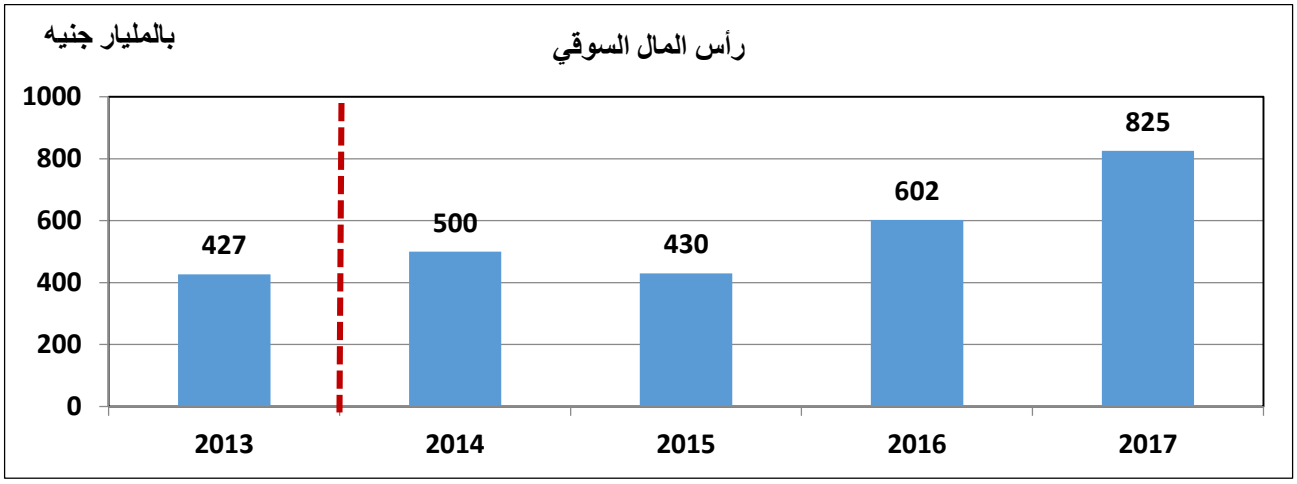

وقد ساهمت القواعد التي أصدرتها الهيئة العامة للرقابة المالية، وتقدم مصر 33 مركزًا في مجال حماية الأقلية من المستثمرين للعام الرابع على التوالي في مؤشر بيئة الأعمال (Doing Business Report) من خلال التعديلات التي قامت بها الهيئة، وأهمها تعديلات قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية. كما تحسن ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي (World Economic Forum) بمقدار 55 مركزًا بمؤشر القواعد المنظمة لسوق الأوراق المالية و34 مركزًا في مؤشر تطوير الأسواق المالية غير المصرفية و 17 مركزًا بمؤشر التمويل من خلال سوق الأوراق المالية.

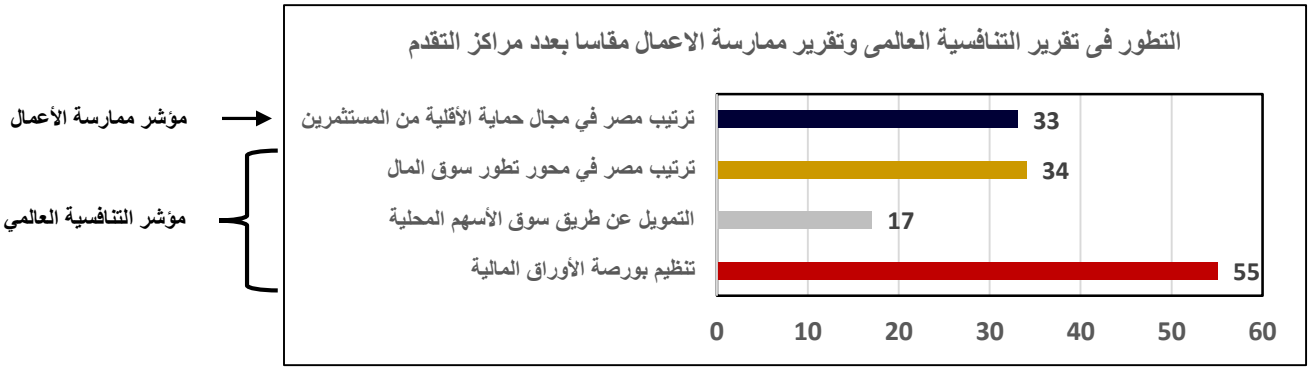

وتتمثل أهم مؤسسات الاستثمار بسوق رأس المال في كل من صناديق الاستثمار بمختلف أنواعها، سواء صناديق تستثمر في الأسهم، أو صناديق تستثمر في أدوات الدين، بالإضافة إلى الصناديق المتوازنة، فضلاً عما تضخه شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة من استثمارات لِما يتراكم لديها من أموال أقساط التأمين. كما يتبع قطاع الاستثمار أيضًا صناديق الملكية الخاصة وشركات إدارة محافظ الأوراق المالية وغيرها من المؤسسات المالية الاستثمارية. وجميع هذه المؤسسات تقوم بضخ الأموال في القطاعات الإنتاجية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ولقد وصل عدد الصناديق العاملة في مصر بنهاية عام 2017 إلى 97 صندوق استثمار من بينها صندوق استثمار عقاري واحد. وبلغ صافي أصول صناديق الاستثمار 37.9 مليار جنيه في نهاية عام 2017. وتمثل الصناديق المنشأة بواسطة البنوك النسبة الأكبر من إجمالي الصناديق، فمن ضمن 97 صندوقًا هناك 90 صندوقًا مؤسسًا من قبل البنوك المصرية. وتبين الأرقام أن نشاط سوق صناديق الاستثمار المصري لايزال يعاني من تركز نحو القطاع المصرفي من حيث التأسيس، كما يعاني أيضًا من انخفاض العدد والقيمة النسبية. فخلال السنوات الخمس من 2013 وحتى 2017 لم يزد بأكثر من 10%؛ حيث ارتفع عدد الصناديق من 91 صندوقًا ليصل إلى 97 حاليًا، بينما انخفضت نسبة صافي أصول صناديق الاستثمار إلى رأس المال السوقي من 16% في عام 2013 لتصل إلى 4.6% بنهاية عام 2017.

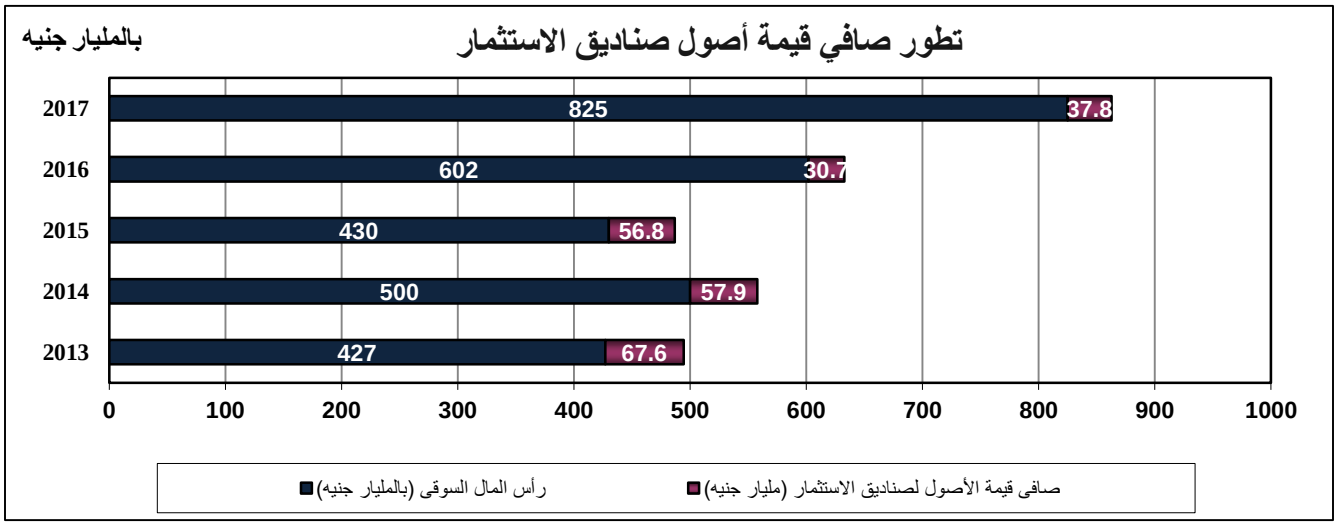

وبالإضافة لصناديق الاستثمار تقوم صناديق الملكية الخاصة باستثمار أموالها في أوراق مالية مقيدة وغير مقيدة في البورصة، كما يجوز لها مزاولة نشاط رأس المال المخاطر. ويعتبر هذا النشاط أحد الأشكال الفريدة لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية بما يوفره من فرص لتمويل المشاريع مرتفعة المخاطر ومرتفعة القيمة المضافة، والتي من بينها أنشطة التقنيات المتقدمة مثل التكنولوجيا الحيوية، تقنية المعلومات، والبرمجيات. ويسهم السعي نحو إنجاح هذا النوع من المؤسسات في سرعة تحول الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، وهو ما تسعى إليه الحكومة من أجل رفع مستوى تنافسية الاقتصاد المصري وزيادة المكون المعرفي في منتجاتها وصادراتها. ويبلغ عدد المؤسسات التي تمارس نشاط صناديق الملكية الخاصة هذا العام عدد 4 صناديق بقيمة إجمالية للأصول حوالي 1.9 مليار جنيه في عام 2017.

ثانيًا: قطاع التأمين

شهد سوق التأمين المصري خلال الأربع سنوات الماضية نشاطًا ملحوظًا مقارنة بالفترة السابقة؛ حيث بلغ متوسط معدل النمو 17% سنويًا مقارنة بالفترة قبل عام 2014، ووصل معدل النمو 23% خلال عام 2017 مقارنة بالعام الذي يسبقه. وقد حققت شركات التأمين إجمالي أقساط بلغت 24 مليار جنيه في 2017/6/30 مقارنة بـ 13 مليار جنيه في 2013/6/30.

ويبلغ عدد الشركات العاملة في هذا القطاع 36 شركة، وخلال الفترة من 2014-2017 تم تأسيس 4 شركات تأمينات عامة من بينهم شركة أكسا الفرنسية وهي من أكبر شركات التأمين العالمية، وشركة واحدة في مجال تأمينات الحياة مقابل عدم تسجيل أي شركة تأمين خلال الفترة 2011-2013.

وتقوم شركات التأمين بدورها في تعويض المضرورين سواء كانوا شركات أو أفرادًا طبيعيين، حيث بلغت إجمالي التعويضات المسددة 13 مليار جنيه في عام 2017 مقابل 7 مليار جنيه في عام 2013. أما بالنسبة لنتائج أعمال شركات التأمين فقد تحسنت نتائج أنشطتها خلال الأعوام الأربعة الماضية؛ حيث بلغ فائض النشاط 4 مليارات جنيه خلال عام 2017 مقارنة بمليار جنيه خلال عام 2013، مما انعكس أثره في جذب مزيد من الاستثمارات الجديدة لسوق التأمين المصري. كما بلغ صافي استثمارات شركات التأمين 86 مليار جنيه في 2017/6/30 مقابل 42 مليار جنيه في 2013، وبمعدل نمو 41% مقارنة بـ60.5 مليار جنيه بعام 2016.

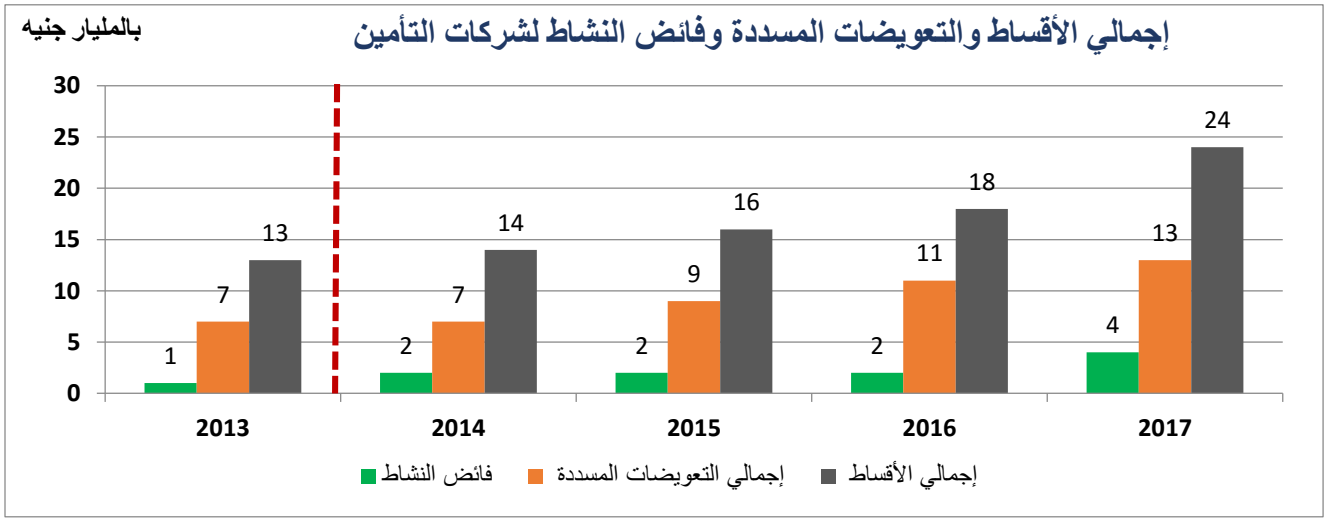

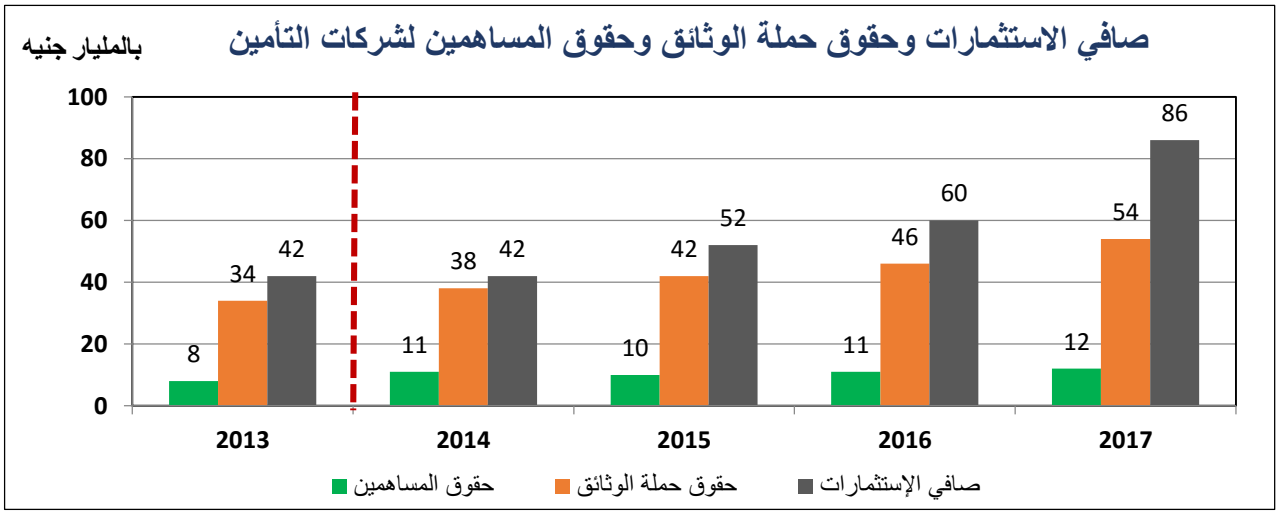

وعلى صعيد الشمول التأميني، وفي إطار سعي الهيئة العامة للرقابة المالية لزيادة شرائح المجتمع التي تتمتع بتغطيات تأمينية وبصفة خاصة محدودي الدخل، فقد قامت الهيئة بتنظيم التأمين متناهي الصغر لأول مرة في مصر من خلال الضوابط التي أصدرتها الهيئة عام 2016. وقد انعكس ذلك إيجابيًا على نطاق التغطية والنتائج؛ حيث بلغ عدد المواطنين الذين شملهم التأمين متناهي الصغر حوالي 513 ألفًا بقيمة أقساط تأمين بلغت 50 مليون جنيه مصري مقابل تغطية تأمينية بلغت 58 مليار جنيه (مبالغ تأمين مغطاة).

ويرتبط بقطاع التأمين صناديق التأمين الخاصة، وهي تلك الصناديق التي تساهم في توفير مجموعة متعددة من نظم الادخار والمعاشات، سواء تلك المتمثلة في مزايا محددة أو التي توفر معاشات إضافية إلى جانب نظم المعاشات العامة التي توفرها الصناديق العامة للمعاشات (صندوق معاشات العاملين بالحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام وصندوق معاشات العاملين في القطاع الخاص).

وتُعد صناديق التأمين الخاصة شكلاً آخر لأدوات الادخار، وهي عبارة عن مؤسسات مالية يتم تأسيسها بحيث تصبح منفصلة عن الجهة المنشئة لها، ويتم تكوينها لأغراض منح مزايا لمجموعة من العاملين بالجهة المنشئة، وتكون في شكل مزايا تأمينية أو معاشات إضافية أو مزايا اجتماعية أو رعاية صحية. وقد بلغ عدد صناديق التأمين الخاصة القائمة في مصر ما يزيد على 650 صندوقًا بنهاية عام 2017، يستفيد منها حوالي 4.8 مليون مستفيد. ونجحت تلك الصناديق في تجميع مدخرات بقيمة إجمالية حوالي 60 مليار جنيه. وهناك حوالي 11 صندوقًا منها يفوق حجم أصول الصندوق الواحد المليار جنيه. وفي المقابل يبلغ عدد الصناديق صغيرة الحجم (أقل من 250 مليون جنيه) 601 صندوق.

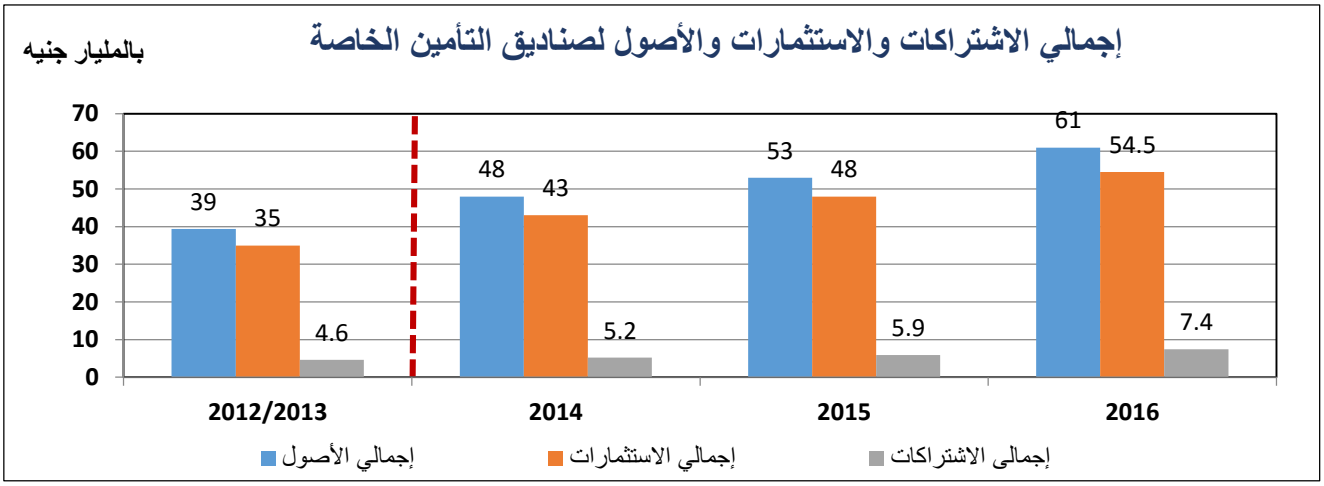

ثالثًا: التمويل العقاري

كما أوضحنا سالفًا، فإن قطاع الخدمات المالية غير المصرفية يوفر مصادر وآليات متنوعة للحصول على التمويل، مما يجعل حسن استغلال الطاقات الكامنة لتلك الخدمات يسهم بشكل فعال وكفء في سد الفجوة التمويلية بالاقتصاد ويدفع بعجلة النمو الاقتصادي. ومن ضمن مصادر التمويل المهمة، مؤسسات التمويل العقاري التي تساهم في دعم النشاط العقاري، والذى يعد محركًا جوهريًا للنمو الاقتصادى، نظرًا لكونه قاطرة للعديد من الصناعات والأنشطة الأخرى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويسهم قطاع التمويل العقاري في توفير التمويل متوسط وطويل الأجل لاقتناء العقارات سواء كانت لأغراض اقتصادية أو لأغراض تمويل المساكن أو ترميمها وصيانتها. وقد بلغ إجمالي قيمة التمويل العقاري الممنوح 8.5 مليار جنيه بنهاية عام 2017 مقابل 7 مليار جنيه فى العام السابق، كما بلغ 4.3 مليار جنيه في 2013، وهو ما يمثل ضعف حجم نشاط التمويل العقاري قبل أربع سنوات، وبما يعكس تطورًا ملحوظًا في هذا القطاع.

وبشكل عام، فقد ساهم هذا القطاع في تشجيع الطلب على الإسكان العائلي، حيث وجهت إلى هذا الغرض 78% من إجمالي قيم التمويلات الممنوحة بنهاية عام 2017، أما النسبة المتبقية فكانت للإسكان الإداري والتجاري والخدمي.

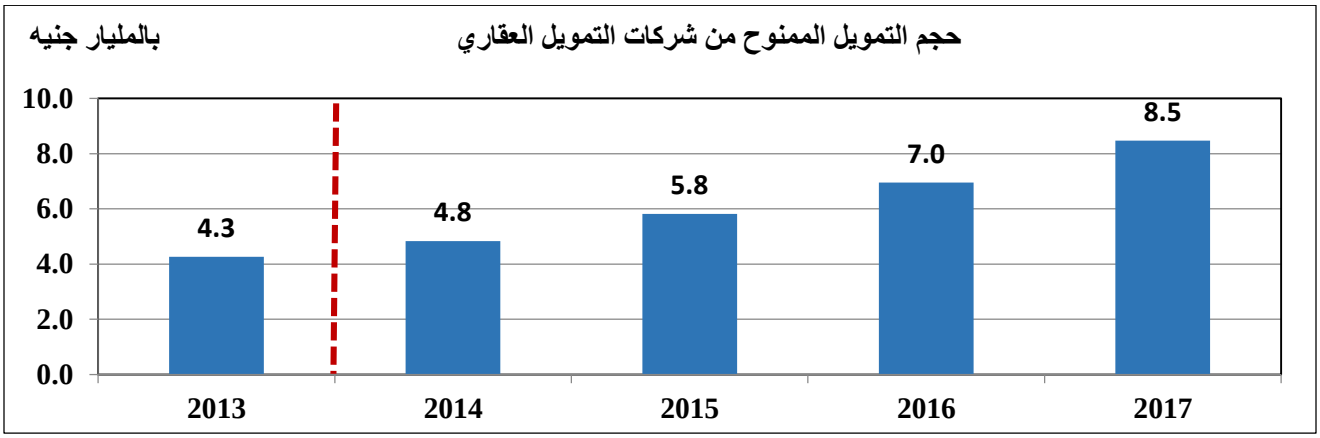

التأجير التمويلي والتخصيم

يساهم نشاط التأجير التمويلي في توفير التمويل اللازم لاقتناء الأصول الرأسمالية؛ حيث يتميز التمويل في هذا المجال بإتاحة خيار تملك الأصول عند انتهاء فترة عقود التأجير التمويلي. ويوفر قطاع التأجير التمويلي فرص تمويل الأصول الرأسمالية اللازمة للمشروعات الإنتاجية والخدمية في الدولة. ويلعب هذا القطاع دورًا بارزًا في تمويل الإنفاق الرأسمالي وبناء المخزون من الأصول الإنتاجية على المستوى القومي. كما يلعب هذا النشاط دورًا هامًا مع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في شراء الآلات والمعدات ومستلزمات بدء الإنتاج.

وقد بلغت جملة التمويلات الممنوحة من خلال شركات التأجير التمويلي بنهاية عام 2017 حوالي 28.6 مليار جنيه، وجهت منها نسبة 73.5% لتمويل اقتناء الأراضي والعقارات اللازمة للمشروعات الإنتاجية، والنسبة المتبقية وجهت لتمويل الآلات ومعدات الإنتاج. ويُعد قطاع التأجير التمويلي من أبرز القطاعات نموًا مقارنة بعام 2013 (6.1) مليار جنيه؛ حيث تضاعفت قيمة العقود ما يقرب من خمس مرات خلال هذه الفترة.

ومن المتوقع أن يواصل القطاع نموه بمعدلات كبيرة خاصة في ظل إنشاء الهيئة للسجل الإلكتروني للضمانات المنقولة؛ مما سوف يكون له أثر كبير على تيسير وتشجيع عمليات التمويل خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

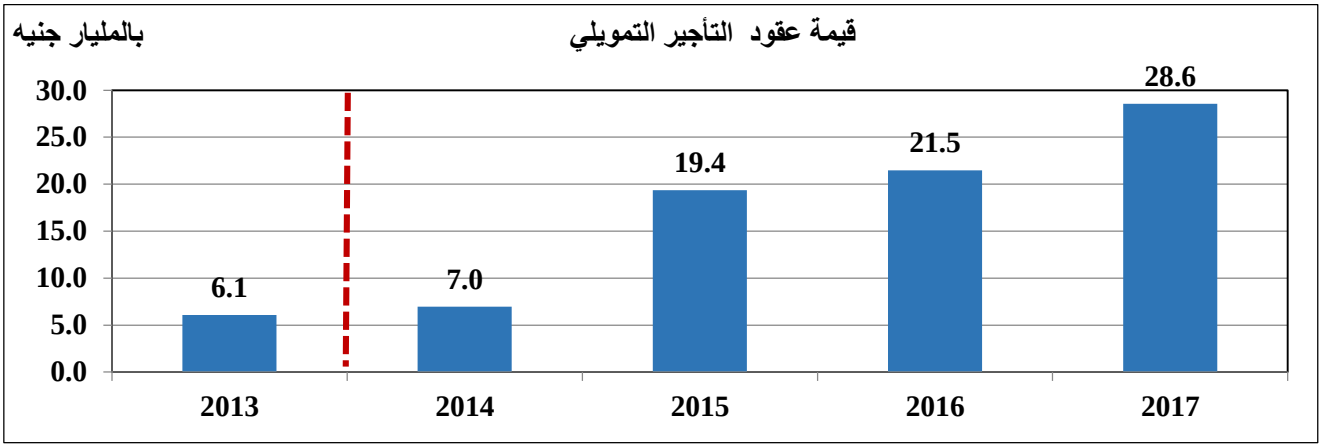

أما بالنسبة لنشاط التخصيم، فيُعد أحد الركائز لتوفير تمويل لدورة رأس المال العامل وتسريعها، وعلى وجه الأخص عن طريق تخصيم الحقوق المالية قصيرة الأجل الناشئة عن أنشطة التصدير للخارج. وتقوم شركات التخصيم بشراء محفظة من الأدوات المالية قصيرة الأجل من الشركات والمشروعات مقابل حصولهم على القيمة الحالية لتلك المحفظة، مما يوفر لتلك الشركات السيولة اللازمة في الأجل القصير دون الحاجة إلى الانتظار حتى تاريخ استحقاق الحقوق المالية. وينعكس ذلك بشكل إيجابي على معدل دوران رأس المال العامل، كما يؤدى إلى انخفاض مخاطر الديون المعدومة والخسائر المؤثرة على أرباح الشركات. كما يتضمن نشاط التخصيم خدمة إدارة الأمور المالية بما يخفف من الأعباء الإدارية (لعمليات التحصيل/إدارة حسابات العملاء) على الشركات، مما يرفع الكفاءة من خلال التركيز على الارتقاء بالإدارة الفنية للعمليات التي تزاولها تلك الشركات.

كما تجدر الإشارة إلى أن نشاط التخصيم له أيضًا أبعاد دولية لتشجيع الصناعة المصرية وتشجيع التصدير من خلال شبكة شركات التخصيم على مستوى العالم، حيث تستطيع شركات التخصيم المصرية تمويل رأس المال العامل للمصدرين المصريين؛ مما يشجع عمليات التصدير على المستوى القومي، وإن كان هذا النوع لايزال يحتاج إلى مزيد من التطوير، حيث لم يتعد 2% من إجمالي حجم الأوراق المخصمة عام 2017.

ويُمارَس نشاط التخصيم بالسوق المصرى من خلال 8 شركات. ويعد سوق التخصيم في مصر سوقًا واعدة؛ حيث ارتفع قيمة الأوراق المخصمة حوالي ثلاثة أضعاف تقريبًا؛ حيث زادت من 3.3 مليار جنيه في 2013 إلى 9 مليار جنيه في 2017.

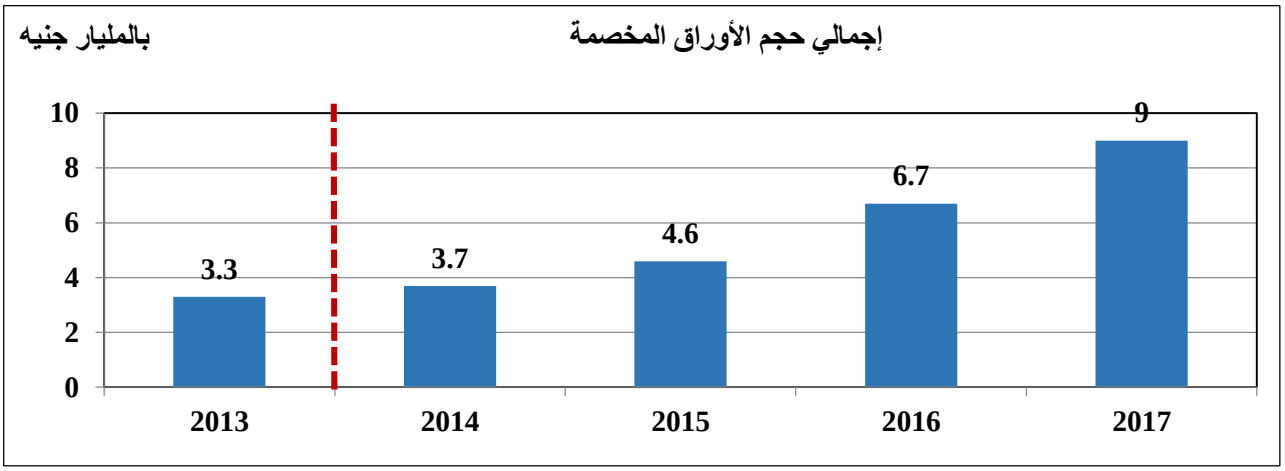

التمويل متناهي الصغر

يعتبر نشاط التمويل متناهي الصغر أحد الأنشطة التي استحدثتها الهيئة خلال عام 2014 ضمن استراتيجية الدولة للشمول المالي، حيث تسعى مؤسسات التمويل متناهي الصغر - البالغ عددها 842 مؤسسة وشركة ووصلت عدد فروعها إلى 1657 فرعًا في كافة المحافظات - إلى المساهمة في تشجيع الفئات محدودة الدخل على المساهمة في النشاط الاقتصادي الرسمي، وذلك بمنح التمويل للأفراد والمنشآت متناهية الصغر بوسائل ميسرة، وبما يسهم في الحد من البطالة ويساعد في تحسين دخول الأسر الأكثر فقرًا، ويكون لذلك مردود إيجابي بزيادة حجم الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد الكلي. وقد أثمرت تلك الجهود نتائج مبهرة للغاية.

فقد بلغ عدد المستفيدين أكثر من 2.4 مليون مواطن بقيمة أرصدة تمويل زادت على 8.4 مليار جنيه في نهاية الربع الأول من عام 2018، في حين بلغت نسبة الإناث المتمتعين بقروض التمويل متناهي الصغر حوالي 70% من إجمالي المستفيدين وبأرصدة تمويل بلغت 4.4 مليار جنيه، بينما بلغت نسبة الرجال حوالي 30% بأرصدة تمويل بلغت 4 مليار جنيه. كما بلغت نسب تمويل الأنشطة التجارية والأنشطة الخدمية والأنشطة الزراعية والأنشطة الإنتاجية حوالي 62.3% ، و 17.3%، و 12.9%، و 7.5% من إجمالي أرصدة التمويل متناهي الصغر على التوالي، في حين بلغت قيمة التمويل الفردي حوالي 6 مليار جنيه بنسبة 72% من إجمالي أرصدة التمويل الممنوح ولعدد 1.1 مليون عميل بنسبة 46% من إجمالي عدد العملاء.

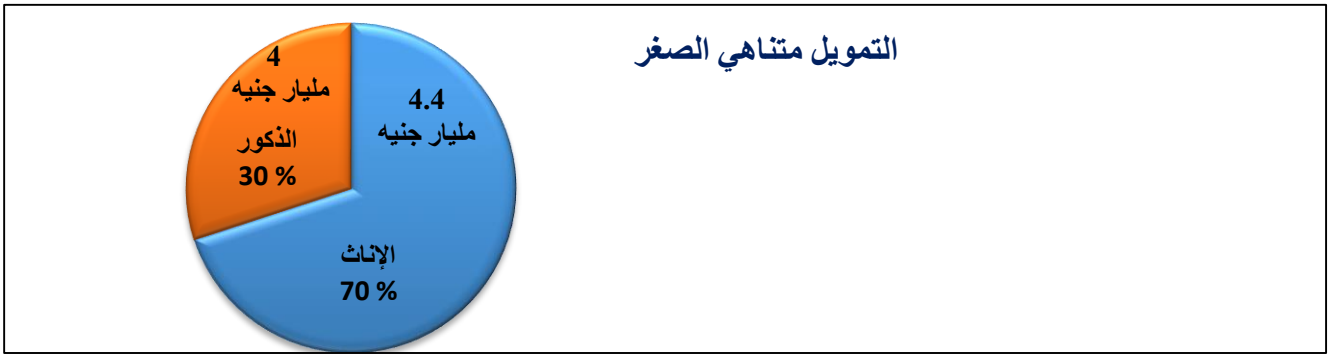

هيكل القطاع المالي المصري

يتكون قطاع الخدمات المالية المصري من ثلاثة قطاعات رئيسية، وهي قطاع الخدمات المالية المصرفية، وقطاع الخدمات المالية غير المصرفية ، وأخيرًا الهيئة القومية للبريد.

وتشير العديد من الدراسات إلى أن هناك عدة طرق لقياس حجم القطاع المالي في أي دولة، إلا أن استخدام طريقة حجم الأصول هي أيسر هذه الطرق وأكثرها شيوعًا. وبالنظر للقطاع المالي في مصر تشير الأرقام إلى أن حجم هذا القطاع - مقاسًا بإجمالي الأصول - يبلغ حوالي 5.51 تريليون جنيه، وهو ما يزيد عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي [3].

وعلى مستوى التوزيع القطاعي بين الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، نجد أن إجمالي أصول القطاع المصرفي تبلغ حوالي 4.42 تريليون جنيه في نهاية العام المالي 2017/2016، بينما يبلغ إجمالي أصول القطاع المالي غير المصرفي 886 مليار جنيه، أما الهيئة القومية للبريد فتبلغ إجمالي أصولها حوالي 204 مليار جنيه، وذلك في نهاية العام المالي 2016/2017 [4].

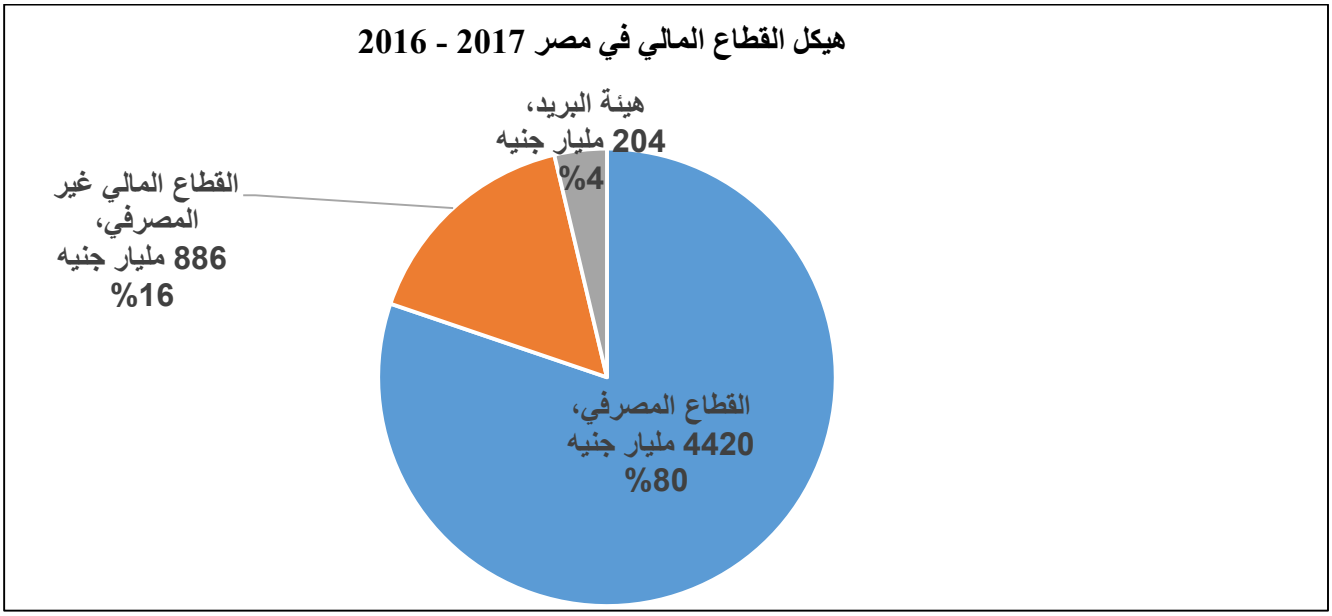

3 قد يقل هذا الرقم قليلاً إذا ما أخذنا في الاعتبار وجود ما يسمى الحساب المزدوج Double Count حيث إن بعض أصول القطاع المصرفي المتمثل في البنوك مسجلة في البورصة المصرية وكذلك بعض شركات التأمين والشركات العاملة، وتم حسابها ضمن أصول القطاع المصرفي وغير المصرفي وضمن رأس المال السوقي مرة أخرى.

4 التقرير المالي الشهري ، أكتوبر 2017، وزارة المالية المصرية تقرير 12، عدد 12، والنشرة الشهرية للبنك المركزى 2017/6/30، والتقارير الشهرية للهيئة العامة للرقابة المالية.

أما القطاع المالي غير المصرفي فيتكون من شقين هما: المؤسسات والأسواق. وتتكون المؤسسات من تلك العاملة في مجالات سوق المال، والتأمين وصناديق التأمين الخاصة، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي والتخصيم، وأخيرًا المؤسسات العاملة في التمويل متناهي الصغر. وقد بلغت قيمة أصول تلك المؤسسات معًا حوالي 200 مليار جنيه مصري في 2017/6/30 تمثل حوالي 3.6% من إجمالي حجم القطاع المالي و22.6% من القطاع المالي غير المصرفي.

كما يتكون الشق الثاني للقطاع المالي غير المصرفي من سوق رأس المال، والذي يتم قياسه وفقًا لقيمة رأس المال السوقي، والذي بلغ في 2017/6/30 حوالي 700 مليار جنيه، وهو ما يمثل 12.6% من إجمالي قيمة القطاع المالي في مصر و 79% من القطاع المالي غير المصرفي. وبذلك يتضح أن إجمالي حجم القطاع المالي غير المصرفي يمثل حوالي 15.2% من إجمالي حجم القطاع المالي و 20.1% من حجم أصول القطاع المصرفي المصري.

وتشير الأدبيات التي تم التعرض لها في الجزء السابق إلى أن هناك ضرورة مُلحة لزيادة حجم القطاع المالي غير المصرفي لتحقيق درجة أكبر من التوازن بين القطاعين، وبما يحقق وضعًا أمثل – إن أمكن - لهيكل القطاع المالي ككل. وهنا تنبع الحاجة إلى تبني استراتيجية قومية لتطوير ودعم قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، وهو ما سوف نتناوله في الجزء التالي من هذه الدراسة.

4 . استراتيجية القطاع المالي غير المصرفي

تقوم فلسفة الخطة الاستراتيجية لتطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية على أن كفاءة النظام المالي الكلي هي محدد هام لكفاءة النظام الاقتصادي، وأن المردود الاقتصادي لعملية الإصلاح والتنمية المستدامة التي تبنتها مصر تعتمد بصورة رئيسية على نجاح النظام المالي في القيام بدوره المنوط به في الاقتصاد القومي.

وقبل البدء في وضع استراتيجية متكاملة لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية، قد يكون من المهم التركيز على تحليل مدى الكفاءة التي يتمتع بها القطاع للوقوف على عناصر القوة والضعف، بالإضافة إلى الفرص المتوافرة للقطاع والتهديدات التي تواجهه. ويمكن تلخيص ذلك من خلال تحليل الكفاءة S.W.O.T Analysis على النحو التالي:

تحليل كفاءة قطاع الخدمات المالية غير المصرفية S.W.O.T Analysis	
نقاط القوة	**نقاط الضعف**
– استقلالية الإطار المؤسسى للقطاع بحكم الدستور. – التنوع القطاعي الذى يحظى به القطاع (سوق مال- تأمين-تمويل عقاري- تأجير تمويلي وتخصيم – تمويل متناهي الصغر). – خبرات متراكمة لبعض الأسواق (مثل سوق المال والتأمين).	– عدم وجود استراتيجية واضحة للقطاع. – ضعف انفتاح القطاع على العالم. – حداثة تركيز القطاع على الوصول إلى الفئات المهمشة (كالمرأة والشباب). – قلة معدلات الابتكار والإبداع في القطاع. – ضعف تبني القطاع لسياسات الاستدامة. – الحاجة لبناء القدرات البشرية في بعض القطاعات. – ضعف نظم إدارة المخاطر. - قدم بعض التشريعات وجمودها وعدم مواكبتها للتطورات العالمية.
الفرص	**التهديدات**
– نمو اقتصادي يعزز الطلب على الخدمات المالية غير المصرفية. – سوق ضخم سكانيًا مما يعزز فرص النمو المستقبلي. – الاحتياج القومي لرفع معدلات الادخار. – اهتمام قومي بالشمول المالي. – سياسات تركز على تحرير القطاعات الاقتصادية. – أوضاع اقتصادية (سعر فائدة مرتفع) تعطي ميزة تنافسية للخدمات المالية غير المصرفية. – خطط تعديل البنية التشريعية تفتح الطريق للتطوير.	– المنافسة التي تفرضها الأدوات المستحدثة التي تعتمد على التكنولوجيا. – منافسة متزايدة من دول المنطقة التي تركز على تنمية القطاع المالي. – ضعف الوعي بالأدوات المالية غير المصرفية والتركيز على القطاع المصرفي. – التزامات دولية بتحرير الخدمات تفرض التزامات على القطاع. – تزايد حدة الأزمات المالية العالمية في الآونة الأخيرة.

وبناءً على دراسة الوضع الاقتصادي المصري، واعتمادًا على نتائج التجارب الدولية في مجال تطوير الخدمات المالية غير المصرفية، تقوم استراتيجية تطوير الخدمات المالية غير المصرفية على ثلاثة توجهات رئيسية تعتبر هي الموجه لكل عناصر الخطة، وهي المحدد لما يجب أن تحتويه وتمثل العنصر الحاسم لكل قرار استراتيجي يخص قطاع الخدمات المالية غير المصرفية. وتتمثل تلك التوجهات الثلاثة في التكامل والابتكار والاستثمار.

ويعني التوجه الأول بتحقيق التكامل على المستوى المحلي والدولي؛ لتوسيع مساهمة القطاع في النشاط الاقتصادي، والناتج القومي الإجمالي للدولة.

أما التوجه الثاني فيختص برفع معدلات إنتاجية القطاع وزيادة مساهمته في معدلات التنمية على المستوى الكلي من خلال القيادة بالمعرفة والابتكار؛ بهدف خلق نظام مالي يدعم ويقدم الخدمات المالية ذات القيمة المضافة الأعلى.

وأخيرًا، يعتمد التوجه الثالث على أن نشاط الاستثمار هو قاطرة التنمية، وأن زيادته وتحسين مردوده هو الغاية الأساسية التي يسعى إليها كل مخطط اقتصادي بناء على الميزة الفريدة التي يتمتع بها قطاع الخدمات المالية غير المصرفية في نشاط الاستثمار.

التوجه الأول "نحو تكامل محلي ودولي"

يهدف التكامل إلى توسيع النطاق والآفاق أمام المؤسسات والأسواق المالية غير المصرفية المصرية، من خلال حسن استغلال الإمكانيات الكامنة بالقطاع؛ بما يساعد في رفع نسبة إسهامه في الناتج القومي الإجمالي، وذلك من خلال تطبيق السياسات التالية:

- **التكامل الدولي "بناء قطاع مالي يتصف بالتكامل مع النظام المالي الدولي"**

تقل فرص نجاح الكيانات المنعزلة في العصر الحديث فالطموحات الاقتصادية لا يحدها إقليم أو بلدان، ومن ثم فعلى المؤسسات والأسواق المالية المصرية أن تسلك هذا الطريق، وأن تنطلق نحو العالمية، وأن يكون هدفها العمل بتنافسية في الأسواق العالمية، ومن ثم كان التوجه الأول للاستراتيجية هو بناء قطاع مالي يتصف بالتكامل مع النظام المالي الدولي. ويهدف هذا التوجه إلى دعم الاقتصاد الوطني من خلال زيادة معدلات تصدير الخدمات المالية غير المصرفية المصرية على المستوى الدولي؛ بهدف تخفيض الضغوط على العملة المحلية ودعم ميزان المدفوعات.

وتلعب الحكومة دورًا رئيسيًا من خلال تبنيها لسياسات محفزة للمؤسسات المصرية لفتح مجال الأعمال على المستوى الدولي، فضلاً عن إسهامها فى إزالة أي عقبات يكون من شأنها إعاقة تلك المؤسسات للتوسع في نطاق تقديم الخدمات ليمتد خارج حدود الدولة. كما يجب أن

تمنح الحكومة مؤسسات القطاع التي يكون لها توجه تصديري مجموعة من الميزات التفضيلية التي تعمل على دعم تلك الشركات وتشجيع بقية مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي نحو التوجه خارجيًا.

ويُعد تقديم الدعم الحكومي هامًا جدًا ومبررًا، ليس فقط من المنظور الكلي - نظرًا للأهمية الاقتصادية الاستثنائية لدعم الصادرات - ولكن أيضًا من أجل حفز ودعم المؤسسات على المستوى الجزئي، حيث تفرض المنافسة الدولية تحديات صعبة تتمثل في معايير جودة عالية مما يمثل عبئًا ماليًا قد لا تستطيع المؤسسات المصرية تحمله في المراحل الأولية. وبالتالي فإن تدخل الحكومة في تلك المراحل يصبح ضروريًا بل إلزاميًا؛ نظرًا للعوائد الإيجابية على الاقتصاد الكلي، وهو ما قامت به العديد من الدول المتقدمة مرتفعة الدخل، وهو أيضًا ما يتواكب مع الأهداف الكلية للاستراتيجية القومية المصرية.

- **التكامل المحلي "تكامل القطاع غير المصرفي مع القطاع المصرفي"**

تهدف الاستراتيجية إلى بناء نظام مالي متكامل على المستوى المحلي؛ بحيث تتكامل فيه كافة الأطراف المشاركة بالنظام مع بعضها البعض - الخدمات المصرفية مع غير المصرفية - حتى يتحقق الاستقرار بالنظام المالي، وبما يسمح بتعزيز قدرة المؤسسات المالية غير المصرفية بأن تكون شريكًا هامًا من أجل استخدام كامل طاقاتها الكامنة لخدمة الاقتصاد القومي.

إن تحقيق التوازن يساهم في تحقيق التنمية الشاملة لكافة الأنشطة الاقتصادية. فعلى سبيل المثال نجد أن التمويل بالمصارف أكثر ملاءمة لتمويل الصناعات الإنتاجية المستقرة والتقليدية، في حين تميل صناعة التكنولوجيا بشكل أفضل للتمويل من خلال الأسواق المالية بسبب الدرجات العالية من حالة عدم التأكد التي تختص بها تلك الصناعة. كما يُعد القطاع المالي غير المصرفي مكملاً للقطاع المصرفي في تمويل المشروعات الإنتاجية سواء الصغيرة والمتوسطة من خلال خدمات التمويل متناهي الصغر، والتأجير التمويلي، أو الشركات العملاقة من خلال التمويل بواسطة سوق رأس المال سواء من خلال إصدارات الأسهم أو السندات. كما يتكامل القطاع المصرفي والقطاع غير المصرفي من خلال تمويل البنوك للشركات التي لديها مستويات عالية من الأصول الملموسة، أو لديها سجل تاريخي من الإيرادات والعوائد، في حين أن التمويل من خلال الأسواق المالية يتناسب مع الشركات الابتكارية، أو قليلة الأصول الملموسة، مع العمل على وجود آليات فعالة لحماية المستثمرين يتم الالتزام بها بكفاءة من أجل بناء الثقة في تلك الأسواق، فضلاً عن وجود مستويات عالية من الشفافية لأغراض تعزيز تلك الثقة.

ومن ثم يعتبر تنسيق الجهود بين الجهات الرقابية المختلفة سواء على القطاع المصرفي أو القطاع غير المصرفي له دور هام لضمان فاعلية التكامل، سواء بالتحقق من عدم وجود سياسات متعارضة بين القطاعين، أو للعمل نحو تضافر الجهود من أجل تعظيم المردود الاقتصادي الكلي لقطاع الخدمات المالية.

وعلى صعيد آخر، فحتى يحقق القطاع المالي غير المصرفي دوره المنوط به في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، فلا بد من السعي نحو تكامل الأنشطة الفرعية داخل القطاع المالي غير المصرفي مع بعضها البعض، حتى تتكون منظومة واحدة متماسكة وتخدم في مجملها

الاقتصاد القومي وذلك في تدعيم مسيرة التنمية. وفي ضوء التنوع الواسع للابتكارات المالية الحديثة بالأنشطة والمنتجات التي يقدمها قطاع الخدمات المالية غير المصرفية وزيادة درجة التشابك بينها.

التوجه الثاني: نحو قطاع قائم على المعرفة والابتكار: القيادة بالمعرفة والابتكار

ترتكز الاقتصاديات المعاصرة على ما يعرف باقتصاد المعرفة والابتكار، الذي تعتمد فيه الأنشطة الاقتصادية علي الابتكار والتكنولوجيا، والعقول البشرية جيدة التعليم، واستخدامها كمدخلات في زيادة القيمة المضافة وخلق الثروة، بحيث يعتمد النمو الاقتصادي على الأصول من الطاقات البشرية الخلاقة أكثر من اعتماده على الأصول المادية، ويتعاظم فيه إسهامات المعارف والمهارات التقنية العالية في تنمية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتستهدف هذه الاستراتيجية بناء جسور لتمكين القطاع المالي غير المصرفي إعتماداً على التكنولوجيا والإبتكار من تحقيق معدلات نمو شمولية ومستدامة.

ولا تقتصر فكرة قيادة المعرفة والابتكار للاقتصاد الوطني على تطوير قطاع مالي يقدم خدمات مالية حديثة ومبتكرة فقط، ولكن يقوم القطاع بتحفيز كل القطاعات الإنتاجية بالاقتصاد الوطني من أجل دفع الصناعات عالية التكنولوجيا مرتفعة القيمة المضافة، وذلك من خلال السياسات التالية :

- **الاعتماد على المعرفة والابتكار في تقديم الخدمات والمنتجات**

يتمثل المحور الأول في تمكين المؤسسات المالية غير المصرفية من الاستفادة من التقنية العالية، القائمة على المعرفة والابتكار، وتزويد العاملين بالقطاع بقدر أكبر من المعارف الخاصة بالتكنولوجيا الحديثة، مع تزويدهم بالمهارات التطبيقية وتنمية قدراتهم على الإبداع والابتكار، بما يحقق فرصًا ومزايا تنافسية للقطاع المالي غير المصرفي المصري، وبما يخدم الأهداف والأغراض الاقتصادية والاجتماعية الأخرى كالشمول المالي والنمو الاقتصادي.

ويعد هذا المحور أساسيًا إذ تتجه الدولة المصرية بكل قطاعاتها نحو التطور التكنولوجي، وبصفة خاصة تطوير الخدمات المالية وخدمات الدفع الإلكتروني، ولا يتصور أن يتخلف قطاع الخدمات المالية غير المصرفية عن الركب في هذا المجال، خاصة وأن هناك مجالات واسعة للتطوير في الخدمات المالية غير المصرفية. ويحتاج تحقيق ذلك إلى دعم قوي ومجهود كبير، ليس فقط من المؤسسات المالية غير المصرفية؛ بل أيضًا من الجهات الرقابية الأخرى والحكومة، فضلاً عن ممثلي القطاع المصرفي. وعلى الهيئة دور هام في تأمين بيئة عمل تفاعلية سريعة وآمنة لتبادل البيانات والمعلومات، و تكفل تقديم خدمات ذكية متكاملة من خلال قنوات متعددة في إطار من الشفافية والنزاهة وتحقيق الإتاحة لتلك الخدمات، وترضى مجتمع المتعاملين.

- **دعم التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة**

رغم أهمية جميع الأنشطة الاقتصادية التقليدية - ولكن نظرًا لمحدودية الموارد الاقتصادية بشكل عام، وبصورة خاصة في الاقتصاديات الأقل تطورًا مثل الاقتصاد المصري - فمن الضروري تبني استراتيجية تقوم على بناء ميزة تنافسية في إحدى القطاعات الإنتاجية الخدمية، والتي يجب أن تتصف بارتفاع القيمة المضافة، لذا تبنت خطة التنمية المستدامة – مصر 2030 محور المعرفة والابتكار كأحد أهم محاور التنمية المستدامة في مصر. والجدير بالذكر أن هذا التوجه الاستراتيجي يعد عنصرًا مشتركًا بين عديد من الدول الأكثر تطورًا؛حيث أُشير إليه في استراتيجية اليابان وكوريا الجنوبية.

وتتميز الأنشطة الابتكارية والمعرفية بأنها أنشطة اقتصادية تتمتع بقيمة مضافة عالية، ولها تأثير كبير على معدلات التنمية الاقتصادية، لكنها في نفس الوقت تحتاج إلى تمويل مالي متوسط وطويل الأجل، وإلى نشاط رأس المال المخاطر؛ نظرًا لتقديمهما منتجات جديدة ومبتكرة.

ولما كان الشق الاقتصادي في استراتيجية التنمية المستدامة التي تبنتها الدولة يستهدف تحقيق معدل نمو اقتصادي يصل إلى 7% في الوقت الذي يدور معدل النمو السنوي في آخر عامين حول مستوى 4.2% و 5.2%، كان من المهم أن يتبنى القطاع المالي استراتيجية تدعم تحقيق معدلات نمو مرتفعة ذات قيمة مضافة أعلى، وذلك من خلال اتجاه القطاع المالي غير المصرفي نحو خدمة وتحفيز الأنشطة الاقتصادية القائمة على الابتكار والمعرفة ذات القيمة المضافة الأعلى في الاقتصاد؛ وذلك بهدف دعم مسيرة الاقتصاد القومي.

التوجه الثالث: نشاط الاستثمار هو قائد التنمية

من أجل رفع معدلات التنمية الاقتصادية - بهدف الوصول بمصر إلى ما تستحقه، ولتحقيق مستويات لائقة من الرفاهية الاقتصادية لجميع أفراد المجتمع المصري - كان من المهم الاهتمام بالاستثمار، وأن يكون هو محور الاهتمام الرئيسي للقطاع المالي غير المصرفي.

وتحتاج التنمية الاقتصادية إلى تضافر الجهود بالعديد من الأنشطة الاقتصادية، مع توافر كفء لخدمات الوساطة المالية. ويعد تنشيط الاستثمار هو العنصر الأساسي المسئول عن تحقيق ذلك، ومن أجله تقوم عدة أنشطة اقتصادية أخرى تخدم منظومة الاستثمار داخل الاقتصاد.

وينفرد القطاع المالي غير المصرفي وحده بشموله على جميع الخدمات المالية باستثناء خدمة تلقي الودائع التي اختص بها القطاع المصرفي بشكل رئيسي. في المقابل فإن القطاع المالي غير المصرفي يجمع كل صور الخدمات المالية الرئيسية على المستوى القومي بداية من جمع المدخرات، وتوفير التمويل المناسب من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية، بالإضافة إلى خدمات إدارة المخاطر الاقتصادية من خلال نشاط التأمين. وتعتبر أهم وظائف القطاع هي إدارة وتوجيه فوائض الأموال نحو الاستثمارات الواعدة، وبالتالي فإن الخطوة الأولى في وضع الخطة الاستراتيجية لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية يجب أن تكون وضع خطة تطوير نشاط الاستثمار.

ويتبع ذلك توجيه وتخطيط جميع الأنشطة المالية الأخرى لخدمة وتدعيم هذا النشاط متضمنة أنشطة سوق المال وإدارة المخاطر والتمويل المتخصص، مثل التمويل العقاري والتأجير التمويلي بالإضافة للتمويل متناهي الصغر.

ونخلص مما سبق إلى أن التوجهات الاستراتيجية الثلاثة لرؤية مصر في تحقيق استراتيجيتها لتنمية القطاع المالي غير المصرفي تتمثل في:

- **التكامل:** توسيع مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال التكامل الدولي والمحلي.
- **القيادة بالمعرفة:** المساهمة بفاعلية في النمو الاقتصادي من خلال قطاع يقوده المعرفة والابتكار.
- **الاستثمار:** يمثل قاطرة التنمية الاقتصادية ويلحق به كل الخدمات المالية الأخرى.

"من استراتيجية التنمية المستدامة ـ مصر 2030"	
من أهم مؤشرات التنمية	• مصر من ضمن أفضل 40 دولة عالميًا في مجال الابتكار. • مصر من ضمن أفضل 20 دولة في معدل تحسن المساواة بين الجنسين. • زيادة درجة تنافسية الاقتصاد المصري دوليًا. • تحقيق معدل نمو اقتصادي يصل إلى 7% في المتوسط. • زيادة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 70%.

واتساقًا مع السياسات الاقتصادية لجمهورية مصر العربية، يتمثل الهدف الاستراتيجي لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية **في إقامة قطاع مالي غير مصرفي محفز للنمو المستدام وداعم للشمول المالي**. وبالتالي يمكن صياغة الغاية الاستراتيجية الرئيسية لتطوير القطاع المالي غير المصرفي في: **"تدعيم ورفع معدلات التنمية الاقتصادية مع التأكيد على دور الخدمات المالية غير المصرفية في تحقيق الأهداف الاجتماعية القومية والعمل على توسيع هذا الدور".**

ومن أجل ذلك تهدف الاستراتيجية القومية للقطاع المالي غير المصرفي إلى خلق نظام مالي يتصف بالسمات التالية:

1. **نظام مالي متكامل:** تحقيق التكامل بين مكونات النظام المالي.
2. **نظام مالي داعم ومحفز للاستدامة:** يركز على خطط التنمية المستدامة.
3. **القيادة بالمعرفة والابتكار:** تحفيز القطاع المالي غير المصرفي على الابتكار.
4. **الشمول المالي:** المساهمة في تحقيق الشمول المالي على المستوى القومي.
5. **نظام مالي مستقر:** تحقيق الاستقرار المالي في الاقتصاد القومي.

ولقد تبنت الإستراتيجية النهجي الخدمي (Service Orientation) و التحول الرقمي (Digital Transformation) لتحقيق الأهداف الاستراتيجية العشرة التي نسعي لإنجازها خلال السنوات الخمس القادمة (2018-2022) وهي على النحو التالي:

الهدف الاستراتيجي الأول: خلق نظام مالي غير مصرفي احتوائي ومحفز للنمو الاقتصادي.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تحسين معدلات الشمول المالي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

الهدف الاستراتيجي الثالث: المساهمة في تحسين تنافسية الاقتصاد القومي وجاذبيته للاستثمارات الأجنبية.

الهدف الاستراتيجي الرابع: تقوية الإطار التشريعي للقطاع المالي غير المصرفي.

الهدف الاستراتيجي الخامس: تحسين مستويات الحوكمة والإدارة الرشيدة وتقوية الإطار المؤسسي للقطاع.

الهدف الاستراتيجي السادس: تحسين مستويات الشفافية ومكافحة الفساد.

الهدف الاستراتيجي السابع: تطوير الأسواق المالية وابتكار حلول وخدمات مالية غير تقليدية.

الهدف الاستراتيجي الثامن: تحقيق المزيد من الانفتاح للقطاع المالي غير المصرفي على الاقتصاد العالمي.

الهدف الاستراتيجي التاسع: تحقيق إدارة أفضل للمخاطر المتعلقة بسلامة واستقرار النظام المالي.

الهدف الاستراتيجي العاشر: رفع مستويات التوعية والثقافة المالية.

ومع بداية عام 2018، بدأت الهيئة خطوات النهج الخدمي والتحول الرقمي بدراسة وتقييم الوضع القائم لتحديد نقاط القوة والضعف وأوجه الفرص والتحديات (SWOT Analysis) لكل من عناصر البنية الهيكلية للأعمال (Business Infrastructure)، وعناصر البنية التحتية للتطبيقات (Applications Infrastructure)، و عناصر البنية الهيكلية لتكنولوجيا المعلومات (IT Infrastructure)، وعناصر البنية الهيكلية للموارد البشرية، ودورة تدفق العمل (HR & Workflow Infrastructure) متضمنة درجات التناسق والتناغم بين تلك العناصر، للوقوف على "درجة النضوج" (Level of Maturity) لتلك العناصر مقارنةً بأفضل الممارسات العالمية للجهات الرقابية على أسواق الخدمات المالية عامةً وغير المصرفية خاصةً.

وقد تم تقسيم عناصر البنية الهيكلية والتحتية و دورة تدفق العمل إلى 13 محور عمل وسياسات تطوير، ثم تقييم درجة نضوجها الحالية (Maturity Level Index) من حيث مقدار إكتمال العناصر (Completeness of necessary elements)، ودرجة تلبيتها للغرض (Fitness for Purpose)، و درجة تلبيتها للإستخدام (Fitness for Use)، مقارنة بأفضل المعايير العالمية للهيئات الرقابية المماثلة.

ونعرض فيما يلي نتائج تقييم الوضع الحالي في 2018 و المستهدفات المراد تحقيقها خلال الخطة الإستراتيجية 2018-2022:

المحور	2017-2018	2018-2019	2019-2020	2020-2021	2021-2022
الرؤية والاستراتيجية	%30	%60	%75	%80	%80
خدمات التطبيقات المتخصصة	%50	%55	%60	%70	%80
خدمات التطبيقات الداعمة	%15	%30	%50	%70	%80
خدمات تطبيقات اتصالات الأعمال	%30	%40	%50	%70	%80
خدمات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	%35	%40	%50	%70	%80
الموارد البشرية ودورة تدفق العمل	%15	%60	%70	%70	%80

مبتدىء	أساسي	متوسط	متقدم	تنافسي
%20-0	%40-21	%60-41	%80-61	%100-81

ولقد إرتكزت استراتيجية النهج الخدمي والتحول الرقمي على تطوير البنية الهيكلية للموارد البشرية ودورة تدفق العمل كأساس ونقطة إنطلاق داعمة لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والبنية الهيكلية للتطبيقات، ومن ثم البنية الهيكلية للأعمال.

الهدف الاستراتيجي الأول: خلق نظام مالي غير مصرفي احتوائي ومحفز للنمو الاقتصادي

يسهم القطاع المالي بشكل كبير في عملية التنمية، حيث يُعد أحد العوامل الهامة في توفير التمويل والخدمات المالية للشركات ومساعدتها على الانطلاق والنمو وهو ما ينعكس بشكل مباشر على النمو الاقتصادي، ولذلك تسعي الدول بشكل مستمر لتطوير قطاعها المالي ليكون أكثر كفاءة وفاعلية. وبالنظر إلى التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد المصري فى السنوات الأخيرة فتزداد الحاجة إلى تنشيط القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي لخدمة أهداف التنمية. وتبرز أهمية القطاع المالي غير المصرفي في قدرته على توفير التمويل بصور غير تقليدية وبتكلفة وإجراءات أقل مما يسهل من النفاذ إلى التمويل، وهو ما ينعكس على خلق المزيد من فرص العمل وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

كما أن الأدوات والخدمات المالية التي يمتلكها القطاع يمكن أن تسهم بشكل كبير في رفع معدلات الادخار القومي للمستويات اللازمة لتحقيق النمو المطلوب، حيث يعاني الاقتصاد المصري من فجوة بين معدلات الادخار والاستثمار، مما يتطلب إيجاد آليات موازية للقطاع المصرفي تسهم فى حشد المدخرات بصورة أكبر.

ولا تركز الاستراتيجية على تفعيل دور القطاع في خلق معدلات نمو مرتفعة فحسب، ولكن الأهم أن يكون النمو من النوع "الاحتوائي" فلا يقتصر على فئة بعينها وإنما يستفيد من ثماره فئات المجتمع المختلفة، وهو ما يرتبط بشكل كبير بالهدف الاستراتيجي الثاني وهو تحقيق الشمول المالي ليتم تغطية الفئات المهمشة ومحدودي الدخل وبصفة خاصة المرأة والشباب وتمكينهم اقتصاديًا.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تحسين معدلات الشمول المالي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة

تؤكد العديد من الدراسات على أن زيادة نطاق الخدمات المالية يساعد بشكل كبير على تدعيم قدرة الاقتصاد القومي على النمو بصورة أكثر كفاءة من ذي قبل، لذلك اتجهت العديد من الدول لوضع قضية الشمول المالي كهدف قومي تركز على تحقيقه.
ومن جانب آخر، يسهم الشمول المالي في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، يتمثل أولها في دعم الشركات المتوسطة والصغيرة والمشروعات متناهية الصغر، حيث يمكن للخدمات المالية غير المصرفية أن تسهم بشكل كبير في توفير أدوات مالية تتناسب مع طبيعة وظروف الشركات المتوسطة والصغيرة والمشروعات متناهية الصغر التي قد لا تكون قادرة على الحصول على التمويل من القطاع المصرفي في بعض مراحل تطور نمو الشركة.

أما الهدف الثاني فيتمثل في العدالة الاجتماعية، حيث يساعد الشمول المالي على الوصول بالخدمات المالية إلى قطاعات عريضة من الشعب وخاصة محدودي الدخل والفقراء والمهمشين، مما يُمكن للمرة الأولي تلك الفئات من النفاذ إلى أنواع غير تقليدية من التمويل بشروط وإجراءات أكثر تبسيطًا، وبالتالي يساعدهم على خلق كيانات صغيرة ومتناهية الصغر قادرة ليس فقط على رفع مستوى معيشتهم وتقليل معدلات الفقر ولكن أيضًا تمكنهم من الإضافة إلى إمكانيات الاقتصاد وقدراته.

أما ثالث تلك الأهداف فتتمثل في تمكين المرأة والشباب، حيث تحرص الاستراتيجية على التاكيد بشكل واضح على أهمية دور القطاع المالي غير المصرفي فى زيادة نفاذ المرأة والشباب إلى التمويل بصورة عادلة ومتساوية مع الفرص التي يحصل عليها الآخرون بدون أي تمييز، مما يساعد على تمكين المرأة والشباب اقتصاديًا واجتماعيا، وهو ما يضيف مرة أخرى للنمو الاقتصادي للدولة.

تركز الاستراتيجيية على كيفية تحويل النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات إلى تنمية مستدامة تساعد في حماية البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول وخفض معدلات الفقر والمساواة بين الجنسين.

لذلك تركز الهيئة من خلال هذه الاستراتيجية على توطيد تطبيقات الاستدامة داخل القطاع بشكل مكثف، وتوعية الشركات والجهات العاملة بالقطاع بأهميتها وأثرها الإيجابي على النمو الاقتصادي. كما ستركز الهيئة على القيادة بالمَثل والقدوة؛ لذا فهي حريصة على أن تبدأ بتطبيق قواعد ومعايير الاستدامة على نفسها لتقود نشر هذه الثقافة ودفع الجهات العاملة في المجال لتطبيقها.

الهدف الاستراتيجي الثالث: المساهمة في تحسين تنافسية الاقتصاد القومي وجاذبيته للاستثمارات الأجنبية

بالنظر إلى المؤشرات التي تعتمد عليها تقارير التنافسية ومناخ الأعمال، فنجد أنها تركز بشكل كبير على القطاع المالي غير المصرفي وتعطي وزنًا كبيرًا لدرجة كفاءة وتطور القطاع، وكان القطاع بالفعل من أكثر القطاعات التي شهدت تحسنًا في التقييمات الدولية خلال السنوات الأخيرة، مما يستوجب استمرار جهود تطوير القطاع للمساهمة في تحسين مناخ الاستثمار بصفة عامة في الاقتصاد، ومن ثم زيادة قدرة الاقتصاد على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

كما تركز الاستراتيجية على جذب استثمارات أجنبية جديدة إلى القطاع مما يساعد على تحسين كفاءته وزيادة تنافسيته ونقل جانب كبير من الخبرات الأجنبية المتطورة إلى القطاع.

الهدف الاستراتيجي الرابع : تقوية الإطار التشريعي للقطاع المالي غير المصرفي.

تعد التشريعات هي لُب الرقابة على القطاع، فبدون تشريعات متطورة وحازمة لن تتمكن الهيئة من القيام بواجباتها في الرقابة على القطاع وتطوير أدائه، ولكن في الوقت ذاته يجب ألا تتمتع البنية التشريعية بصفة الجمود؛ حيث سيؤدى ذلك إلى عدم مواكبتها للتطورات المتتالية في القطاع، مما يحولها إلى عامل معوق وليس محفز على النمو.

هذا، وتتأثر قدرة القطاع على القيام بدوره كما ينبغي بسبب البيروقراطية وتعقد الإجراءات وفقًا لبعض القوانين القديمة؛ لذلك تركز الهيئة على إحداث طفرة حقيقة في البيئة التشريعية المنظمة لعمل القطاع، من خلال تطوير تشريعات تتسم بالمرونة والحزم في نفس الوقت، مع التركيز على أن تنص القوانين على الخطوط العريضة التي يرغب المشرع في حمايتها، بينما تُترك الأمور التفصيلية للوائح التنفيذية والقرارات التي يصدرها مجلس إدارة الهيئة، مما يسمح بتعديلها بمرونة ودون الانتظار لسنوات طويلة كما هو في الوضع الحالي.

الهدف الاستراتيجي الخامس: تحسين مستويات الحوكمة والإدارة الرشيدة وتقوية الإطار المؤسسي للقطاع

تدرك الهيئة العامة للرقابة المالية أهمية خلق إطار مؤسسي قوي للقطاع المالي غير المصرفي، فبالرغم مما تتمتع به الهيئة من استقلالية واضحة كفلها الدستور في إدارة القطاع، إلا أنه من المهم العمل على تحسين مستويات الحوكمة ونشر تطبيقات الإدارة الرشيدة على نطاق واسع من الشركات العاملة في القطاع مما يساعد على استقرار النظام المالي وحمايته من المخاطر المتعلقة بالإدارة غير الرشيدة بالإضافة إلى حماية حقوق المتعاملين في القطاع.

الهدف الاستراتيجي السادس: تحسين مستويات الشفافية ومكافحة الفساد

تسعى الاستراتيجية للتأكيد على أهمية الدور الذي يلعبه القطاع المالي غير المصرفي في تحسين مستويات الشفافية ومكافحة الفساد داخل الاقتصاد. إن تعزيز قدرات الهيئة الرقابية على القطاع المالي غير المصرفي بأنشطته المتعددة يساعد على الوصول إلى قطاع كبير من الاقتصاد القومي، وهو ما سينعكس بشكل كبير على تقليل معدلات الفساد.

كما أن الشمول المالي الذي تسعي الاستراتيجية لتحقيقه يساعد فى تحسين معدلات الإفصاح والشفافية المالية داخل الوحدات الاقتصادية التي تحصل على تلك الخدمات، كما يساعد الشمول المالي على إدماج قطاع كبير من الاقتصاد غير الرسمي إلى المنظومة الرسمية، وهو ما يؤدي إلى تخفيض معدلات الفساد في الاقتصاد بشكل كبير.

الهدف الاستراتيجي السابع: تطوير الأسواق المالية وابتكار حلول وخدمات مالية غير تقليدية

تركز الاستراتيجية على إجراء تطوير جذري وإصلاحات هيكلية في منظومة الأسواق والخدمات المالية غير المصرفية، وبما يتواكب مع التطوارات المتلاحقة على الساحة الدولية، ويُعزز من قدرة القطاع على ابتكار حلول وخدمات مالية غير تقليدية، وبما يسهل من نفاذ مجتمع الأعمال والكيانات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة وكذلك متناهية الصغر إلى مصادر التمويل.

وتستهدف الهيئة العامة للرقابة المالية إعداد وتجهيز البنية التشريعية والقانونية والتكنولوجية اللازمة لاستحداث أدوات مالية جديدة واجراء العديد من الإصلاحات الهيكلية، بما يُساهم بصورة كبيرة في تنويع الأدوات المالية والاستثمارية المتاحة وكذلك تحسين الاقتصاد المصري وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. كما ترتكز استراتيجية تطوير الأسواق المالية على تحول الهيئة إلى استخدام الرقابة على أساس التكنولوجيا، وإتاحة كافة خدمات الهيئة الرقابية إلكترونيًا، ومن خلال الاتصال المباشر بالشركات المختلفة عبر الوسائل الإلكترونية.

الهدف الاستراتيجي الثامن: تحقيق المزيد من الانفتاح للقطاع المالي غير المصرفي على الاقتصاد العالمي

ترى الهيئة العامة للرقابة المالية أن عدم انفتاح القطاع المالي على العالم الخارجي ينتقص من قوته وكفاءته، فالانفتاح بحذر على العالم الخارجي له فوائد عديدة في تطور أداء القطاع ورفع قدراته التنافسية، فالانغلاق والانعزال عن القطاع الخارجي - وخاصة في مجال مثل الخدمات المالية والذى يتطور بصورة سريعة طوال الوقت - يساعد على تراجع أداء القطاع بشكل كبير على المدى الطويل.

لذلك فإن الاستراتيجية تسعى لوضع محاور عمل تستهدف تطوير درجة انكشاف القطاع المالي على العالم الخارجي، والعمل على الربط بين الأسواق المحلية والأسواق الخارجية، بالشكل الذي يحافظ على حقوق المتعاملين ويزيد من قدرة وكفاءة الشركات العاملة في القطاع.

الهدف الاستراتيجي التاسع: تحقيق إدارة أفضل للمخاطر المتعلقة بسلامة واستقرار النظام المالي.

مع التوجهات الطموحة للاستراتيجية فهي لا تغفل - في الوقت ذاته - أهمية العمل على سلامة واستقرار القطاع المالي، من خلال إدارة أفضل لمخاطر القطاع المالي، ومتابعة تحديث الاستراتيجية؛ بما يساهم في خفض تلك المخاطر والعمل على تلافيها، وكذا العمل على وضع النظم والآليات التي تفعّل من دور الهيئة الرقابي على القطاع.

الهدف الاستراتيجي العاشر: رفع مستويات التوعية والثقافة المالية

نظرًا لتسارع مستويات التطور واستحداث آليات وأدوات مالية جديدة بالقطاع المالي غير المصرفي، فإن هناك حاجة ملحة لدفع وبناء قدرات العاملين بالقطاع المالي غير المصرفي من خلال تدريبهم وإطلاعهم على أحدث التطورات والمتغيرات في هذا القطاع. كما أن الهيئة منوط بها أيضًا توعية الأطراف ذات العلاقة بحقوقهم والتزاماتهم عند التعامل مع أدوات التمويل غير المصرفي، من خلال العديد من البرامج التي تعمل على زيادة التوعية والثقافة المالية Financial Literacy. وحتى يمكن تحقيق ذلك فإن الأمر يتطلب أيضًا الاهتمام بإتاحة البيانات والمعلومات وتوفيرها من خلال نظام لقواعد البيانات يعمل على توفيرها فيما يتعلق بجميع القطاعات التي تخضع لرقابة الهيئة وإشرافها.

محاور عمل الاستراتيجية الشاملة لتطوير الخدمات المالية غير المصرفية

انطلاقًا من الأهداف الاستراتيجية التي تركز على تحقيقها الاستراتيجية الشاملة لتطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، فإن هناك مجموعة من المحاور الاستراتيجية التي يجب التركيز عليها خلال الفترة (2018-2022) وتتمثل في محاور عشرة، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول	تعزيز معدلات النمو الاحتوائي
المحور الثاني	تعميق مستويات الاستدامة فى القطاع
المحور الثالث	المساهمة في تحسين مناخ الاستثمار
المحور الرابع	تطوير البنية التشريعية
المحور الخامس	تقوية الإطار المؤسسي
المحور السادس	تطوير مستويات الحوكمة وتعزيز القدرات الرقابية وحماية حقوق المتعاملين
المحور السابع	تطوير الأسواق والخدمات
المحور الثامن	الانفتاح على العالم الخارجي
المحور التاسع	تحسين إدارة المخاطر والإنذار المبكر ضد الأزمات
المحور العاشر	التوعية والثقافة المالية

المحور الأول: تعزيز معدلات النمو الاحتوائي

تستهدف الهيئة العامة للرقابة المالية - بصورة أساسية - إعادة هيكلة القطاع المالي غير المصرفي ليركز على النمو الاقتصادي، وأن يصبح لاعبًا رئيسيًا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على أهمية أن يكون النمو الاقتصادي احتوائيًا تعم فائدته على قطاعات مختلفة من الاقتصاد، ولا تقتصر على قطاع بعينه. ولتحقيق هذا المحور تركز الهيئة على مجموعة من المستهدفات الخاصة بزيادة قدرة الجهات التابعة لها على توفير التمويل اللازم للنمو الاقتصادي الاحتوائي، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

1. رفع معدلات زيادة رؤوس الأموال والإصدارات

تركز الاستراتيجية على دعم معدلات النمو الاقتصادي من خلال إتاحة فرص الحصول على تمويل وزيادات رؤوس الأموال للشركات، من خلال برامج محددة لتسهيل عملية النفاذ إلى التمويل عن طريق القطاعات المالية غير المصرفية المختلفة كسوق الأوراق المالية والتأجير التمويلي والتخصيم؛ مما ينعكس بشكل أساسي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي؛ نظرًا لكون أحد المعوقات الأساسية لنمو الشركات يرتكز في صعوبة الحصول على التمويل.

وتسعى الهيئة إلى رفع إصدارات حجم زيادات رؤوس الأموال من 151 مليار جنيه في الوضع الراهن إلى ما يزيد عن ربع تريليون جنيه (250 مليار جنيه) وذلك من خلال القطاعات المختلفة سواء الخاضعة أو غير الخاضعة لرقابة الهيئة.

2. توفير أدوات لتمويل المشروعات القومية ومشروعات البنية التحتية

في ظل الجهود التي تقوم بها الحكومة المصرية حاليًا بالتركيز على دفع معدلات النمو والتشغيل من خلال ضخ استثمارات ضخمة في المشروعات القومية العملاقة ومشروعات البنية التحتية - تظهر الحاجة إلى توفير التمويل اللازم للقطاع الحكومي؛ للتمكن من القدرة على تغطية الاحتياجات الاستثمارية لتلك المشروعات العملاقة. ويستطيع القطاع المالي غير المصرفي توفير جانب من هذا التمويل من خلال الأدوات والآليات المالية المختلفة التي تُتيحها القطاعات المختلفة التي تتبع الهيئة.

ولذلك فإن جانبًا أساسيًا من استراتيجية الهيئة خلال السنوات الخمس المقبلة سوف يركز على توفير التمويل للمشروعات القومية العملاقة من خلال تقديم أدوات وآليات متنوعة تسمح بدعم تلك المشروعات بآليات مكملة للتمويل المصرفي.

3. دعم الشركات المتوسطة والصغيرة

تؤمن الهيئة بكون الشركات المتوسطة والصغيرة عاملاً مهمًا فى تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، لذلك تسعى الهيئة بشكل كبير خلال الفترة القادمة إلى إصدار الضوابط والقواعد اللازمة للمساعدة على تسهيل نفاذ الشركات المتوسطة والصغيرة إلى الخدمات المالية التي

تقدمها القطاعات المختلفة التابعة للهيئة، وذلك من خلال تيسير الإجراءات وتوفير أدوات وآليات مالية تناسب ظروف الشركات المتوسطة والصغيرة، بالإضافة إلى تحفيز الشركات العاملة في القطاع على تخصيص جزء من التمويل للشركات المتوسطة والصغيرة.

مبادرة : دعم ريادة الأعمال

تعد ريادة الأعمال مُحفزًا وداعمًا هامًا لكل من النمو الاقتصادي والابتكار والتطوير والشمول المالي، ومن ثم فقد لاقى مجال ريادة الأعمال اهتمامًا، خاصة من الدولة المصرية، حيث حققت مصر خطوات ملموسة في هذا المجال.

إن الشركات الرائدة والتي في أمس الحاجة إلى التمويل هي التي تجد الصعوبة الأكبر في الحصول عليه نتيجة عدم توافر المعلومات والبيانات المالية المرتبطة بعملية التمويل، وهنا يأتي الدور الهام للخدمات المالية غير المصرفية في إتاحة التمويل عبر خدمات التمويل المتنوعة كالتالي:

- **التمويل غير المصرفي لريادة الأعمال من خلال حقوق الملكية**

توفر الأنشطة المالية غير المصرفية التمويل للشركات في مرحلة ريادة الأعمال من خلال عدة مصادر منها: التمويل الملائكي Angle Finance، وحاضنات الأعمال Business Incubators كطرق للتمويل غير المصرفي في المراحل الأولى للمشروعات، ثم نشاط رأس المال المخاطر Venture Capital كوسيلة للتمويل المناسب في المرحلة التالية، وحتى في مرحلة بداية النمو يستطيع قطاع الخدمات المالية غير المصرفية توفير التمويل بحقوق الملكية عن طريق بورصة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- **التمويل غير المصرفي لريادة الأعمال من خلال الإقراض**

يوفر قطاع الخدمات المالية غير المصرفية باقة متكاملة من حلول التمويل لشركات ريادة الأعمال، فيستطيع رواد الأعمال تمويل الأصول الإنتاجية من خلال التأجير التمويلي، واقتناء الأصول العقارية من خلال التمويل العقاري، وتنمية رؤوس أموالهم العاملة وتسريع دورتها من خلال أنشطة التخصيم، إضافة إلى ذلك يوفر القطاع تمويلاً مباشرًا لشركات ريادة الأعمال متناهية الصغر .

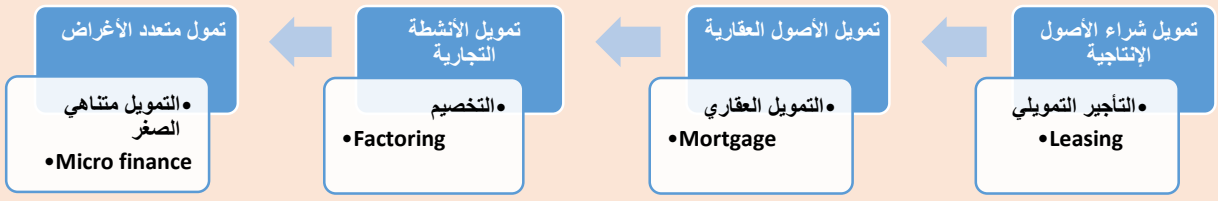

- **فضلاً عن ذلك فسوف تتضمن الاستراتيجية الإجراءات التالية:**
  - **دراسة إنشاء وحدة متخصصة بالهيئة تهتم بريادة الأعمال يكون من مهامها: تشجيع الشركات العاملة في المجال على تقديم باقة متكاملة من الخدمات المالية غير المصرفية الموجهة بشكل محدد لريادة الأعمال.**
  - **إعداد تنظيم قانوني ورقابي على قطاع التمويل الملائكي وحاضنات الأعمال؛ حيث إن هذا القطاع يتنامى بشكل مضطرد، وفي نفس الوقت يحظى بدعم حكومي ويحتاج إلى التنظيم والإشراف الرقابي.**
  - **الاهتمام بنشر الوعي والتعليم الخاص بريادة الأعمال على مستوى التعليم الجامعي والدراسات العليا والاهتمام بتدريس وتدريب الشباب على مهارات وأساسيات ريادة الأعمال.**
  - **وضع إطار للتعاون بين كل من الهيئة العامة للرقابة المالية والجهات الحكومية والمؤسسات الدولية المعنية، مثل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار EBRD لدعم وتبنى مبادرات لتوفير التمويل للمرأة كرائدة للأعمال.**

4. التمويل متناهي الصغر للفئات المهمشة

تركز استراتيجية الهيئة على تحقيق نمو اقتصادي يحقق مصالح فئات عريضة من المجتمع، ولذلك يتم العمل بصور مستمرة على تنويع الأدوات المالية التي يوفرها القطاع؛ لتقدم الدعم للقطاعات بمختلف أحجامها، سواء كانت كيانات عملاقة أو شركات متوسطة وصغيرة أو الفئات المهمشة محدودة الدخل، والتي تسعي للحصول على تمويل متناهي الصغر للقيام بنشاط اقتصادي بسيط، ولكن يمكن بمزيد من الدعم أن يسهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل.

فبحلول عام 2022، وفى هذا السياق، تستهدف الهيئة توسيع قاعدة التمويل متناهي الصغر، مع تغطية واسعة لمناطق المجتمع الجغرافية والديموجرافية. كما تخطط الهيئة لمضاعفة عدد المستفيدين من 2.4 مليون مستفيد إلى 4 ملايين مستفيد، وزيادة حجم التمويل متناهي الصغر من 8.4 مليار جم في نهاية الربع الأول من 2018 إلى 25 مليار جم على الأقل، وكذلك زيادة عدد الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تزاول التمويل متناهي الصغر إلى ما يزيد على 1000 شركة وجمعية ومؤسسة مقارنة بـ 850 شركة وجمعية ومؤسسة في نهاية الربع الأول من عام 2018.

المحور الثاني: تعميق مستويات الاستدامة

تمثل التنمية المستدامة أحد العناصر الرئيسية الهامة في استراتيجية العمل الخاصة بقطاع الخدمات المالية غير المصرفية، نظرًا لما تمثله التنمية المستدامة من عامل مهم في تنمية المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الإطار فإن الهيئة تستهدف إتخاذ بعض الإجراءات الضرورية مثل الإشتراك في مبادرة الأمم المتحدة لتمويل برامج البيئة، وكذلك الإشتراك في UN Global Compact Network Egypt بهدف تشجيح المؤسسات المالية غير المصرفية نحو تبني مباديء الإستدامة، بالإضافة إلى إنشاء قسم خاص بإدارة سياسات التحول نحو التنمية المستدامة ضمن الهيكل الإداري الجديد للهيئة. بالإضافة إلى إستهداف الهيئة لإصدار أول تقرير تفصيلي عن مجهودات دعم التنمية المستدامة للهيئة خلال عام 2020 كأول جهة رقابية في هذا الشأن.

وسوف تركز استراتيجية التحول نحو التنمية المستدامة على جذب شريحة جديدة من الاستثمارات المحلية والأجنبية التي تسعي للاستثمار في قطاعات تتمتع بقدر عالٍ من الاستدامة، وذلك من خلال عدة إجراءات على النحو التالي:

1. مبادرة الشمول المالي

يُعتبر تعقد الإجراءات وارتفاع تكلفة الحصول على التمويل بالطرق التقليدية من أهم العوائق التي تمنع تحقق الشمول المالي، وبالتالي فإن الهيئة تُركز على تفعيل دور قطاع الخدمات المالية غير المصرفية في توفير التمويل لما يتمتع به من مرونة أكبر وتكلفة اقتصادية أفضل وقدر أقل من التعقيد الإداري. ومن ثم يستطيع القطاع تقديم تيسيرات أكبر عند بدء المعاملات المالية؛ لتمكين فئات عريضة من المجتمع من الحصول على خدمات مالية تحت إشراف ورقابة الهيئة العامة للرقابة المالية.

وتركز الهيئة، في هذا السياق، على تفعيل آليات رئيسية تساعد في نشر الخدمات المالية غير المصرفية على قطاع كبير من المجتمع، مثل: التمويل متناهي الصغر، والتأمين متناهي الصغر، والتأجير التمويلي متناهي الصغر، والتمويل العقاري لمحدودي الدخل.

التمويل متناهي الصغر:

حرصت الهيئة على بناء القدرات والكفاءات للجهات المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر ورفع الوعي المجتمعي بأهمية هذا النشاط ودوره في رفع دخل الفرد، وقد تُرجمت مجهودات الهيئة في هذا الشأن من خلال ظهور قصص نجاحات عدة منذ صدور قانون رقم 141 لسنة 2014 المنظم للنشاط مثل:

هند 35 عامًا: استطاعت هند التغلب على ظروفها الصحية، فبالرغم من إصابتها بشلل الأطفال بدأت مشروعها للأحذية الرجالي، وبعد تطوير صناعتها من خلال التمويل متناهي الصغر زاد إنتاجها من الأحذية، وتعاونت مع المصانع الكبرى، وحصلت على جائزة المرأة الرائدة في المشروعات الصغيرة.

سميحة 66 عامًا: سميحة، سيدة من مدينة بني سويف، انتقلت إلى القاهرة بعد الحصول على تمويل متناهي الصغر من إحدى الجمعيات الأهلية لعمل مشروع صغير لخبز العيش، وانطلقت منه إلى التوريد إلى الفنادق والمطاعم المجاورة لها، واستطاعت تطوير مشروعها الصغير من خلال الحصول على تمويل جديد.

هدى عمرها 37 عامًا: هدى، سيدة من محافظة الجيزة، بدأت مشروعها من المنزل لبيع الملابس والمكياج والاكسسوار، حتى استطاعت الاشتراك في معرض القاهرة الدولي عام 2016 بمنتجاتها، وعلى الرغم من أن السيدات الأكثر دلالة على نجاح المشاريع متناهية الصغر إلا أن قصص النجاح لم تقتصر فقط على النساء من مختلف الأعمار ..

وجدي 60 عامًا: وجدي، من محافظة المنوفية، اشتغل على تطوير الصناعة التي ورثها عن أجداه وهي صناعة الأسنان، وحيث حصل على 13 تمويلًا متناهي الصغر على مدار 6 سنوات لتطوير معمله لصناعة الأسنان.. وحالة أخرى لشخص آخر يعمل بوظيفة ترزي وذي سمعة طيبة استطاع توسيع نشاطه وتطويره في ظل منافسة سوق الملابس الجاهزة، وتمكن من تحقيق أرباح من مشروعه وسداد أقساطه بانتظام للحصول على تمويل جديد.

اللافت للنظر أن كل من بدأ مشروعًا بالتمويل متناهي الصغر زاد طموحه لتطوير وتوسعة مشروعه، ووجد السبيل لذلك بالحصول على تمويل جديد لتحقيق مزيد من النجاح والأرباح، وهو ما يشير إلى أهمية ودور نشاط التمويل متناهي الصغر في رفع دخل الفرد والأسرة وتشغيل الأيدي العاملة.

2. أدوات تمويل المشروعات الصديقة للبيئة

تركز الهيئة، في المحور الخاص باستدامة القطاع المالي غير المصرفي، على تقديم أدوات وآليات مالية مستحدثة تسمح بتوفير التمويل للمشروعات الخاصة بالبيئة، وخاصة مع الالتزامات الواقعة على الدول النامية فيما يتعلق بقضايا المناخ، وهو ما يتطلب تمويلاً ضخمًا لن تتمكن الحكومات وحدها من توفيره.

ولذلك تسعى الهيئة خلال السنوات الخمس المقبلة لتجهيز البنية التشريعية والقواعد التنظيمية اللازمة لإطلاق عدد من الأدوات المالية التي تركز على دعم البيئة، وفي مقدمة تلك الأدوات تأتي السندات الخضراء، والتي تشهد نموًا كبيرًا على المستوى الدولي خلال السنوات الأخيرة.

هذا، وسوف تسعى الهيئة العامة للرقابة المالية للتوافق مع أهداف التنمية المستدامة في كافة مجالات الخدمات المالية غير المصرفية، وسوف تكون البداية من خلال تفعيل دور صناعة التأمين المصرية في التنمية المستدامة والتوافق مع مبادرة "مبادئ التأمين المستدام" للأمم المتحدة، وهي المبادئ التي أطلقها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة لعام 2012، والتي تعتبر بمثابة إطار عالمي لصناعة التأمين لمعالجة المخاطر والفرص البيئية والاجتماعية. حيث تتلخص رؤية المبادرة في الاتجاه "نحو عالم مدرك للمخاطر"، والتي يتم من خلالها الثقة بصناعة التأمين لتلعب دورها الكامل في تمكين مجتمع صحي وآمن ومرن ومستدام. ويتمثل الغرض من المبادرة في فهم المخاطر البيئية والاجتماعية، والوقاية والحد منها بشكل أفضل، وإدارة الفرص بما يساعد على توفير حماية جيدة وموثوقة ضد المخاطر.

3. المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب

تأتي في مقدمة قضايا الاستدامة تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب. وتكمن أهمية معالجة ذلك الاختلال، ليس فقط في الناحية الاجتماعية، ولكن أيضًا للأهمية الاقتصادية البالغة لتضمين المرأة إلى النشاط الاقتصادي القومي، حيث أشار تقرير للبنك الدولي أن تمكين المرأة اقتصاديًا يمكن أن يرفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة بنسبة تتراوح بين 10% إلى 37%، وذلك بالإضافة لاستغلال قدرات الشباب ودمجهم في النشاط الاقتصادي.

وتركز الهيئة على مجموعة من المبادرات والبرامج الفرعية التي تستهدف زيادة مشاركة المرأة والشباب في الخدمات المالية غير المصرفية، حيث ستعمل الهيئة على إيجاد آليات تسمح بزيادة حصة المرأة والشباب من التمويل المتاح، وتسهيل إجراءات حصول المرأة والشباب على التمويل، من خلال التدريب والتوعية ورفع القدرات الخاصة بإقامة الأنشطة الاقتصادية.

وعلى جانب آخر تسعى الهيئة لتأصيل ثقافة المساواة بين الجنسين في القطاعات التي تقوم بالرقابة عليها، ومن ذلك أهمية تواجد حقيقي للمرأة في مجالس إدارات الشركات والإدارة العليا لها. كما ستركز الهيئة على دعم قضايا المرأة من خلال تبني المبادرات الدولية لتمكين المرأة مثل برنامج الأمم المتحدة للمرأة واليوم العالمي للمرأة.

4. إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأنشطة المالية غير المصرفية

تهتم الدولة بأن تشمل الخدمات المالية جميع فئات المجتمع من خلال مبادرات عديدة، تبنتها من أجل تعميق مستويات الاستدامة، منها دمج وشمول ذوي الاحتياجات الخاصة في المنظومة الاقتصادية، وبما يتوافق مع إعلان الدولة لعام 2018 " **كعام متحدي الإعاقة**" في إطار التزامها باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والتي تهدف إلى احترام الكرامة، والاستقلال الذاتي للأشخاص، وعدم التمييز، وضمان مشاركتهم الكاملة والفعالة والاندماج في المجتمع، وتحقيق تكافؤ الفرص لهم، مع احترام الفوارق، وقبول الأشخاص متحدي الإعاقة كجزء من التنوع البشري للمجتمع.

لذا فقد استهدفت استراتيجية الهيئة إدماج تلك الفئات في المنظومة الاقتصادية، وتسهيل حصولهم على الخدمات المالية غير المصرفية، حيث تواجه صعوبة في الحصول على هذه الخدمات بسبب ظروف صحية، ومن ثم فإن فئة ذوي الاحتياجات الخاصة هي من أولى الفئات بالرعاية والاهتمام خلال المرحلة القادمة.

و يرجع اهتمام الاستراتيجية بذوي الاحتياجات الخاصة إلى عدة أسباب منها: زيادة حاجتهم عن غيرهم من الأفراد الطبيعيين إلى الدعم المالي، خاصة مع اقتران تلك الاحتياجات بتكلفة رعاية صحية مرتفعة، لا يتحملها أقرانهم من الأفراد الآخرين، وذلك فضلاً عن مواجهتهم لبعض الصعوبات التي تقلل من فرصهم في الحصول على العمل كمصدر دخل مستقر أو عمل ثابت، وبالتالي فإن حساسيتهم للأزمات المالية تكون أكبر من الأفراد الآخرين. كما يرجع الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة إلى أن كثيرًا من تعاملاتهم تخضع لتشريعات قانونية خاصة قد تختلف في كثير منها عن التشريعات المعتادة، إضافة إلى أنهم قد يحتاجون إلى أنواع مختلفة من الخدمات المالية، والتي تتطلب أن يكون مقدمو وأماكن تقديم هذه الخدمات مؤهلة لهم بشكل خاص.

وتستهدف الهيئة العمل على حث الشركات التي تخضع لرقابتها على توفير منتجات وخدمات مالية غير مصرفية، تصمم خصيصًا لذوي الاحتياجات الخاصة في كافة القطاعات (التمويل والتأمين متناهي الصغر – التمويل العقاري – التأجير التمويلي – صناديق الاستثمار الخيرية والتخصيم متناهي الصغر). كما ستدرس الهيئة كيفية تمتع تلك الفئة بوثائق التأمين الطبي الخاص ومزايا الرعاية الصحية عند الأعمار الكبيرة، كل ذلك بهدف توفير شبكة أمان اجتماعي لمتحدي الإعاقة.

ستتبنى الهيئة الخطوات والإجراءات الكفيلة بتدريب وتأهيل مقدمي الخدمات المالية غير المصرفية؛ لتوفير الأدوات والمنتجات المالية التي تتناسب مع الاحتياجات المالية وكذا القدرات الخاصة لمتحدي الإعاقة، وما يتطلبه ذلك من تأهيل أماكن تلقي تلك الخدمات لكي تتناسب مع طبيعة الإعاقة. بالإضافة إلى تنظيم ورش العمل وتنفيذ برامج تدريب لتلك الفئات لزيادة درجة فهمهم واستيعابهم لبعض المنتجات المالية المعقدة، وبما يساهم في رفع قدرتهم على التخطيط والإدارة المالية لاحتياجاتهم، وبما يعزز من درجة اندماجهم في الاقتصاد وسوق العمل.

كما ستعمل الهيئة على تفعيل التزام الجهات الخاضعة لها بنسبة إلـ 5% من حجم العاملين عند إجراءات التعيين والمنصوص عليها في القانون، وذلك من خلال تنظيم ملتقى توظيف سنوي للخريجين من هذه الفئة تحديدًا في المجالات والأنشطة التي تشرف عليها الهيئة. وإيمانًا من الهيئة بأهمية التواصل والتسهيل على هذه الفئة، ستعمل الهيئة على تطوير ووضع الأطر القانونية والتشريعية المناسبة لإتاحة الخدمات المالية لهم، وبصفة خاصة الاهتمام بعنصر التكنولوجيا المالية التي توفر الإتاحة والسهولة لهم في الحصول على تلك الخدمات.

5. قيادة حملات تطوعية لتشجيع العاملين في القطاع على العمل الاجتماعي

ستتبني الهيئة المشاركة في مجموعة من المبادرات المجتمعية التي تهدف إلى تقديم أعمال خيرية وتطوعية لقطاعات مختلفة من المجتمع، وسيجري التنسيق مع العاملين في الهيئة والقطاع للمشاركة بشكل فعال في تلك المبادرات، سواء بالعمل التطوعي أو التبرعات، وهو ما يساعد في توحيد الجهود وتحقيق أكبر فاعلية منها.

6. تحفيز الشركات على الاستدامة والمشاركة في المبادرات الدولية للبيئة والمجتمع

إن تأصيل ثقافة الاستدامة لدى الشركات العاملة في القطاع لهو هدف أساسي للهيئة العامة للرقابة المالية، حيث ستسعى الهيئة لرفع ثقافة الشركات العاملة في القطاع بأهمية أنشطة وممارسات الاستدامة ودورها في تحقيق إضافة للمجتمع والاقتصاد ككل.

كما ستشجع الهيئة الشركات العاملة في القطاع على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المعنية بالاستدامة مثل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة UN Global Compact Network Egypt، وكذلك اشتراك الهيئة في مبادرة الأمم المتحدة لتمويل برامج البيئة كموسسة داعمة.

المحور الثالث: المساهمة في تحسين مناخ الاستثمار

يلعب القطاع المالي غير المصرفي دورًا هامًا في تحسين مناخ الاستثمار وبنية الأعمال داخل الاقتصاد، ولذلك فإن تحسن أساليب العمل داخل القطاع يسهم بشكل كبير في تحسين منظومة الاستثمار بصفة عامة، ولذلك ستركز الهيئة على مجموعة من العوامل التي تستهدف تحقيق أكبر تحسن في أداء القطاع من خلال الإجراءات التالية:

1. استهداف تحسين ترتيب مصر في تقرير ممارسة الأعمال وتقرير التنافسية الدولية

يُعد تقريرا ممارسة الأعمال (Doing Business Report) الذي يصدره البنك الدولي، وتقرير التنافسية الدولية الذي يصدره منتدى الاقتصاد العالمي (World Economic Forum) من المحددات الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى السوق المحلي. وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن التقدم في ترتيب الاقتصاد في مؤشرات مناخ وبيئة الأعمال والتنافسية الدولية يساعد على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

وقد بذلت الهيئة جهودًا لسنوات لتحسين ترتيب مصر في المؤشرات المتعلقة بحماية المستثمرين والإفصاح والشفافية والحوكمة وشهدت تطورًا ملحوظًا في هذا الجانب، لكن مازال ترتيب الاقتصاد المصري بصفة عامة يحتاج إلى المزيد من التطوير، مما يتطلب استمرار جهود الهيئة في تحسين المؤشرات المرتبطة بعمل القطاع المالي غير المصرفي.

2. إعداد أدلة استرشادية للشركات والمتعاملين بإجراءات التعامل

تركز الهيئة العامة للرقابة المالية على تسهيل إجراءات التعامل على الشركات والمتعاملين في السوق، الأمر الذي يتطلب وجود أدلة استرشادية تفصيلية تشرح بلغة مبسطة القواعد والإجراءات المتعلقة بتعاملات الشركات والمتعاملين وكافة أطراف القطاع، وهو ما يساعد على تبسيط منظومة العمل على المتعاملين وتقليل الزمن اللازم لإتمام المعاملة.

قامت الهيئة بالفعل، خلال الربع الأول من عام 2018، بإصدار وطباعة أول دليل - ورقي وإلكتروني - استرشادي للشركات العاملة في مجال سوق المال والمتعاملين معها، وسوف تستكمل باقي الأدلة خلال هذا العام لسائر الأنشطة التي تراقب عليها الهيئة.

3. تبسيط إجراءات التعامل مع الهيئة والتحول إلى استخدام قنوات التواصل الرقمية والتوثيق الإلكتروني

تستهدف الهيئة العامة للرقابة المالية تسهيل إجراءات التعاملات المختلفة مع كافة مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي وذلك بالتحول إلى استخدام قنوات التواصل الرقمية والإلكترونية لتلقي وتقديم الخدمات الرقابية وتقليص استخدام المستندات الورقية والتواصل باليد أو بالبريد العادي شاملاً الخدمات التالية :

- **التسجيل (التأسيس والتراخيص، والقيد، والإصدار، واعتماد المنتجات)**
- **التحديث (الحوكمة)**
- **المتابعة الدورية (التقارير الفنية والقوائم المالية)**
- **المتابعة التشريعية (الفحص والتفتيش)**
- **الالزام**

بالإضافة إلى ذلك ستقوم الهيئة بإعادة النظر في عدد المستندات المطلوبة ومحاولة تقليص المستندات غير الهامة وكذا التكامل مع الجهات الحكومية تكنولوجياً (Goernment to Government) للتبسيط على المتعاملين وتسهيل إجراءات ومتطلبات الخدمات الرقابية وتقليل الزمن اللازم لإنهائها.

4. تبني النهج الخدمي للبنية الهيكلية للأعمال في تقدم الخدمات الرقابية للمتعاملين (Service Orientation)

يرتبط بكل ما سبق، العمل على وضع برنامج لأتمته الخدمات الرقابية والمعاملات المختلفة مع الهيئة، من خلال تبني النهج الخدمي للبنية الهيكلية للأعمال في تقدم تلك الخدمات حيث تم حصر قائمة الخدمات التي تقدمها الهيئة للمتعاملين (FRA Service Catalogue) في كافة الأسواق المالية غير المصرفية، كل ذلك مع الأخذ في الاعتبار دورة العمل المستندية لكل خدمة وأحياناً طبيعتها المتغيرة نتيجة تطور التشريعات الحاكمة لها وذلك لتقليل زمن إنهاء تلك التعاملات والخدمات.

ولتحقيق أكبر قدر من الكفاءة في إدارة منظومة التعاملات والخدمات التي تقدمها الهيئة، سيتم إعادة صياغة وتعريف لتلك الخدمات للوقوف على دورة حياة خدمية مشتركة (Shared Service Life Cycle)، وكذلك الهيكل التنظيمي لقطاع تكنولوجيا المعلومات لتمكين الهيئة من إعادة هندسة دورات العمل المستندية (BP Re-Engineering) لتعظيم الإستفادة من العائد على الإستثمار في التطوير التكنولوجي.

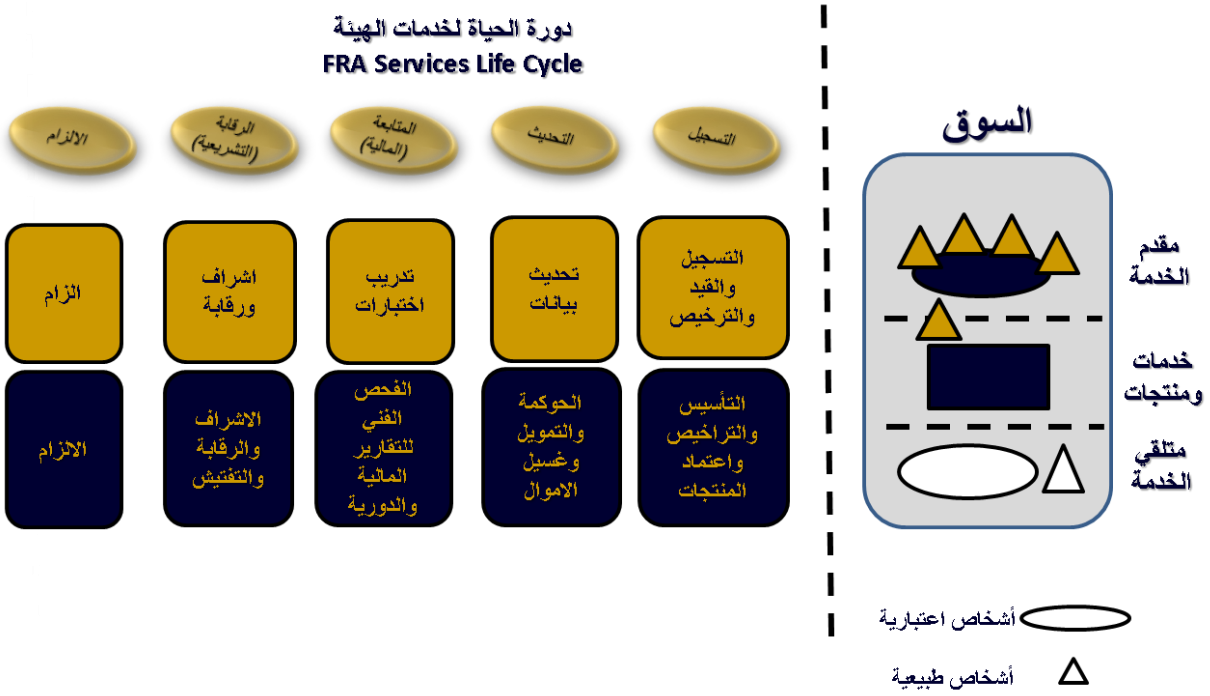

المحور الرابع: تطوير البنية التشريعية

يمثل تطوير البنية التشريعية محورًا هامًا وأساسيًا في دعم وتطوير الخدمات المالية غير المصرفية في أي اقتصاد، حيث إن وجود بنية تشريعية مرنة ومتطورة يساعد على نمو وتطور القطاع المالي غير المصرفي في مصر. وبالرغم من التطورات الملحوظة التي شهدتها البنية التشريعية للقطاع المالي غير المصرفي خلال السنوات الأخيرة إلا أنه مازال هناك الكثير من المجالات التي تحتاج إلى تطوير تشريعي وبصورة مستمرة ومتجددة، حيث يتميز القطاع المالي غير المصرفي بديناميكية عالية، مما يتطلب مرونة مماثلة في القوانين والتشريعات.

وتسعى الهيئة إلى تطوير البنية التشريعية للأنشطة التي تشرف عليها، بمراعاة أن تتسم القوانين الصادرة بعدم الجمود لإمكان استيعابها للمتغيرات التي يمكن أن تحدث في هذه الأنشطة، وبما يساهم في مواكبة التطورات المتلاحقة في القطاع المالي، وتعمل على تحقق الحماية للمتعاملين، ومواكبة أحدث الممارسات والمعايير الدولية، وأن تكون محفزة لتنافسية الاقتصاد القومي ولا تمثل عائقًا أمام الاستثمار.

ويمكن تحقيق ما سبق من خلال العديد من الإجراءات، وذلك على النحو التالي:-

1. تعديلات تشريعية على القوانين واللوائح التنفيذية:

- **تعديل قانون سوق رأس المال**

بذلت الهيئة جهودًا حثيثةً من خلال إعداد التعديلات المقترحة على قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992، إلى أن تم الانتهاء منها في مطلع عام 2017، وذلك بعد استيفاء ملاحظات مختلف الجهات المعنية وإجراء حوار مجتمعي للوصول إلى الشكل النهائي للتعديلات، وقد تمت الموافقة على مشروع القانون بشكله النهائي من مجلس النواب في فبراير هذا العام وصدر بالقانون رقم 17 لسنة 2018 ونشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم 10 مكرر "هـ" الصادر بتاريخ 14 مارس لسنة 2018. تقوم الهيئة حاليًا بإعداد القواعد والأحكام القانونية واللوائح التنظيمية المكملة للقانون لبدء تفعيله، والمتوقع الانتهاء منها خلال هذا العام. كما تتضمن الخطة النظر في عدة قرارات متعلقة ومرتبطة بقانون سوق رأس المال، مثل قواعد رأس المال للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، في ضوء المتغيرات التي شهدها النشاط، والحاجة لتدعيم المراكز المالية للشركات، وذلك بهدف رفع كفاءة هذه الشركات، والحد من المخاطر المرتبطة بمزاولتها للنشاط.

أهم تعديلات قانون سوق رأس المال الصادرة بالقانون رقم 17 لسنة 2018:

- **تنظيم متكامل للصكوك**

يعتبر تفعيل الصكوك كأداة مالية جنبًا إلى جنب مع الأسهم والسندات وسندات التوريق أمرًا جوهريًا لاستكمال منظومة الأدوات المالية المتوفرة بالسوق المصري، لجذب شريحة كبيرة من المستثمرين المحليين والعرب ممن تتجنب الاستثمار فى أدوات الدين ذات الدخل الثابت.

وشملت تعديلات قانون سوق رأس المال استحداث نحو 20 مادة جديدة لتحقيق التنظيم القانوني الكامل للصكوك في السوق المصري، والتي تنظم إصدار وتداول الصكوك وأنواعها المختلفة، وكذا تنظم شروط الشركة التى يمكنها الاستفادة من إصدار صكوك، بالإضافة إلى تنظيم ما يتعلق بشركة التصكيك وترخيصها، وما يتعلق بالإفصاحات المستمرة ما بعد إصدار الصكوك وحتى الاسترداد.

كما تضمنت التعديلات الإعفاء من جميع الضرائب والرسوم أيًا كان نوعها، وكل التصرفات التي تتم بين الجهة المصدرة أو المستفيدة وبين شركة التصكيك بشأن التصرفات العقارية، وتسجيل العقارات اللازمة لنقل ملكية الأصول العقارية التي تتم بين الجهة المصدرة وشركة التصكيك، سواء عند إصدار الصكوك أو عند إعادتها للجهة المصدرة في نهاية مدة الإصدار، وتسجيل الموجودات والأصول والمنافع التي تتم بين الجهة المستفيدة وشركة التصكيك سواء عند إصدار الصكوك أو إعادتها للجهة المستفيدة في نهاية مدة الإصدار. بينما تسري نفس المعاملة الضريبية المقررة لسندات الشركات على توزيعات العائد أو الأرباح المقررة لحَمَلة الصكوك وعلى ناتج التعامل على الصكوك.

- **تنظيم متكامل لبورصات العقود الآجلة**

تضمنت التعديلات الجديدة بالقانون تنظيمًا متكاملاً لبورصات العقود الآجلة؛ بهدف إتاحة تلك الأدوات المالية الجديدة للسوق المصري؛ بغرض تنويع البدائل الاستثمارية المتاحة أمام المستثمرين، وزيادة قدرة المتعاملين على التغطية ضد مخاطر التغيرات السعرية والتنبؤ بالأسعار في الأسواق، بالإضافة إلى تيسير وتنشيط التعامل على الأصول التى يُجرى التعاقد عليها. وحدد القانون تعريفًا للعقود التى يتم التداول عليها ببورصة العقود (العقود المستقبلية ـ عقود الخيارات ـ عقود المبادلة)، ومن بينها العقود الآجلة على كل من الأوراق المالية والسلع، لذا يعتبر هذا التنظيم حجر الزاوية لتأسيس بورصات العقود على السلع في مصر مرة أُخرى بعد مضى 51 عامًا على القرار الصادر بقانون رقم 9 لسنة 1966 بتصفية بورصة عقود القطن بالإسكندرية.

ومن أهم الأحكام التى تضمنتها التعديلات، أن تكون بورصة العقود فى شكل شركة مساهمة مصرية تحت إشراف ورقابة الهيئة، مع السماح للبورصة المصرية بتأسيس شركة مساهمة لمزاولة نشاط بورصات العقود، وكذلك مزاولة نشاط تداول العقود المشتقة من الأوراق المالية المقيدة بها دون الحاجة لتأسيس شركة. كما نظم القانون عمليات تأسيس وترخيص شركة بورصة العقود والشروط الواجب توافرها بها، وتنظيم تأسيس وترخيص شركات للوساطة فى العقود مع السماح بممارسة النشاط (الوساطة فى العقود) لشركات الوساطة فى الأوراق المالية، وفقًا للقواعد التى يضعها مجلس إدارة الهيئة.

أهم تعديلات قانون سوق رأس المال الصادرة بالقانون رقم 17 لسنة 2018:

كما تضمنت التعديلات تنظيم عمليات المقاصة والتسوية وقيام شركات الوساطة في بورصات العقود بالاشتراك فى صندوق حماية المستثمر؛ وذلك لتغطية المخاطر الناشئة عن أنشطة الشركات العاملة في بورصات العقود، ووضع التدابير الإدارية التى يجوز للهيئة اتخاذها ضد بورصة العقود أو شركات الوساطة بها حال مخالفتها للقواعد، مع وضع العقوبات المناسبة لمخالفة القواعد بما يتناسب مع جسامة المخالفة.

- **تعديلات تخص صناديق الاستثمار**

✓ السماح بتلقي الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار عن طريق الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية التي تُرَخِص لها الهيئة بذلك، ووفقا للضوابط التي يضعها مجلس إدارة الهيئة، بالإضافة للبنوك؛ وذلك للتيسير على المتعاملين وحملة الوثائق.

✓ السماح للشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية بمباشرة نشاط صناديق الاستثمار بنفسها ومع غيرها، دون أن يتطلب ذلك إنشاء شركة لهذا الغرض، بهدف تشجيع إنشاء صناديق استثمار وتيسير إجراءات ترخيصها.

✓ السماح لشركات الصناديق التي يساهم فيها البنوك بجواز حفظ الأوراق المالية لدى البنك المساهم حال كونه مرخصًا له بنشاط أمناء الحفظ ، مع وضع قواعد لتجنب تعارض المصالح في هذه الحالة.

- **تطوير قواعد القيد والطرح في سوق الأوراق المالية**

تضمنت التعديلات المقصود بالطرح العام والأحكام الخاصة به، وكذا الشروط والضوابط الواجب الالتزام بها عند طرح أي أوراق مالية أو أدوات مالية من خلال الطرح الخاص، وذلك بحسب نوع الورقة أو الأداة المالية المراد طرحها، وقد رُوعي بالنصوص المعدلة ترك التفاصيل الخاصة بعملية الطرح إلى قرارات تصدر عن مجلس إدارة الهيئة.

ومن أجل تسريع الإجراءات واختصار الخطوات المطلوبة لطرح أسهم الشركات في البورصة المصرية، واسترشادًا بالممارسات الدولية، فقد استكملت الهيئة جهودها بتعديل القواعد الإجرائية لعمليات الطرح بصدور قرار مجلس إدارة الهيئة بضرورة إلزام الشركات التي ترغب في طرح أسهمها سواء كانت أسهمًا قائمة أو زيادة رأس مالها بالتسجيل ابتداءً لدى الهيئة، واستيفاء متطلبات تحديد القيمة العادلة، واعتماد نشرة الطرح أو نموذج الإفصاح بغرض الطرح بحسب الأحوال قبل قيد أوراقها بالبورصة المصرية.

- **تخفيف الأعباء المالية**

✓ تحديد رسوم قيد الأوراق المالية أو الأدوات المالية في بورصات الأوراق المالية بما لا يجاوز اثنين في الألف من قيمة أسهم رأس المال أو الأوراق المالية أو الأدوات المالية المطلوب قيدها وبحد أقصى قدره 500 ألف جنيه سنويًا، وخمسون ألف جنيه كحد أقصى للسندات وصكوك الدين وأدواته الأخرى سنويًا، وإعفاء الدولة من تلك الرسوم.

✓ تخفيف أعباء النشر على الشركات والجهات التي تصدر أوراقًا أو أدوات مالية في اكتتاب عام أو عند نشرها لقوائمها المالية، بالإضافة إلى كافة متطلبات الإفصاح التي تتطلب النشر في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار، إذ روعي بالضوابط ترك تحديد وسائل النشر إلى قرار يصدر عن مجلس إدارة الهيئة.

أهم تعديلات قانون سوق رأس المال الصادرة بالقانون رقم 17 لسنة 2018:

كما تضمنت التعديلات الآتي:

- **إنشاء اتحاد يمثل الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية لأول مرة في مصر، وذلك على غرار الاتحادات المنظمة بموجب قانون البنوك والتأمين والتمويل العقاري والتمويل متناهي الصغر، فقد تضمن القانون خمس مواد جديدة، تتناول إنشاء هذا الاتحاد ليضم كافة الشركات العاملة في الأوراق المالية الخاضعة لأحكام القانون 95 لسنة 1992 أو أحكام قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية. ويتمتع هذا الاتحاد بالشخصية الاعتبارية الخاصة المستقلة، ويختص بتقديم التوصيات بشأن تنمية نشاط سوق رأس المال وزيادة الوعي به وتبني المبادرات الداعمة للنشاط، وتقديم التوصيات المتعلقة بالتشريعات المنظمة لعمل الجهات المنضمة له، والعمل على تنمية مهارات العاملين في مجال الأوراق المالية والتنسيق بين الأعضاء.**

- **إلغاء السماح بإصدر الأوراق المالية لحاملها، لما لها من سلبيات وللمشاكل المرتبطة بها، وأهمها المخاطر التي يتعرض لها ملاك هذه الأوراق المالية في حالة سرقتها أو ضياعها أو تلفها بشكل يتعذر معه تحديد معالمها، حيث إن سند ملكيتها الوحيد هو حيازتها المادية، مما يؤدي لضياع حقوق مالكيها وكثرة المنازعات بشأنها، وتساعد على التهرب الضريبي لسهولة استبعادها من الإقرار الضريبي بما يضيع حقوق الخزانة العامة في هذا الشأن، وإمكانية استخدامها في عمليات غسل الأموال نظرًا لعدم معرفة اسم مالكيها. كما رُوعيَ بالقانون إلزام الشركات التي أصدرت أوراقًا ماليةً لحاملها قبل العمل بهذا القانون وحائزي هذه الأوراق بتحويلها إلى أوراق مالية اسمية وفقًا للقواعد والإجراءات التي يضعها مجلس إدارة الهيئة.**

- **استُحدِثَت مادة جديدة تقضي بإنشاء صندوق خاص لتأمين المتعاملين من المخاطر غير التجارية عن أنشطة الشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصات المصرية أو العاملة في مجال الأوراق المالية والأدوات المالية ويكون لهذا الصندوق الشخصية المعنوية.**

- **تضمنت التعديلات السماح للشركات والجهات لإصدار أدوات دين قصيرة الأجل لا تجاوز مدتها سنتين بقرار من مجلس إدارة الشركة بتفويض من الجمعية العامة، ويصدر مجلس إدارة الهيئة القواعد والإجراءات المنظمة لإصدار أدوات الدين قصيرة الأجل.**

- **ضوابط جديدة تخص الشركات المرخص لها بممارسة نشاط الاستشارات المالية عن الأوراق المالية، لأهمية عمليات التقييم المالي للمنشآت التي تقوم بها تلك الشركات، سواء بغرض زيادة رأس المال أو الاستحواذ أو تحديد القيمة العادلة أو غيره من الحالات التي تتطلب تقييمًا ماليًا وفقًا لقواعد قيد وشطب الأوراق المالية، فقد تضمنت التعديلات إضافة مادة بالقانون بأن ينشأ سجل بالهيئة لقيد الشركات المرخص لها بالقيام بأعمال التقييم المالي، وقيام مجلس إدارة الهيئة بوضع ضوابط القيد والشطب بالسجل وقواعد تنظيم عمل هذه الشركات بمراعاة التزامها عند قيامها بأعمال التقييم المالي، وإعداد دراسات تحديد القيمة العادلة بمعايير التقييم المالي التي يصدرها مجلس إدارة الهيئة، كما تم النص على معاقبة كل من يتعمد مخالفة معايير التقييم المالي الصادرة عن الهيئة، وذلك في ضوء خطورة ما يقوم به المرخص لهم بأعمال التقييم المالي، وما قد يسببه أعمالهم من أضرار بالسوق أو المتعاملين به.**

- **مشروع قانون التأجير التمويلي والتخصيم**

أطلقت الهيئة العامة للرقابة المالية مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل مجلس الوزراء وفى انتظار إقرار مجلس النواب. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حاليًا من عدد من الخدمات المالية.

كما سمح مشروع القانون للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر وفقًا لأحكام القانون 141 لسنة 2014 بتقديم خدمات التأجير التمويلي متناهي الصغر في ضوء الضوابط التي يحددها مجلس إدارة الهيئة، وذلك بهدف دعم وتنمية الجهات التي تمارس نشاط التمويل متناهي الصغر، وتوسعة نطاق الخدمات المالية غير المصرفية التي تقدمها باستخدام قاعدة البيانات المتوفرة لدى تلك الجهات للوصول إلى عدد أكبر من المتعاملين في الصناعات الصغيرة أو الحرفية، الذى يعد حافزًا إضافيًا للصناعات الصغيرة المكملة، ويفتح آفاقًا أوسع لخلق فرص عمل جديدة.

- **تشريعات مرتبطة بالتمويل العقاري**

إن طول وتعقيد إجراءات التسجيل للملكية العقارية وأيضًا ارتفاع تكلفتها من شأنه أن يؤدي إلى الإحجام عن إجراءات التسجيل للملكية العقارية؛ مما يعوق تنشيط سوق التمويل العقاري، وهو ما يستلزم مواجهته مباشرة إما بتعديل التشريعات القائمة بإزالة الصعوبات الإجرائية والمكلفة أو بسن تشريعات جديدة.

قانون السجل العيني

قامت وزارة العدل بإعداد مشروع قانون للسجل العيني وتم بالفعل إرساله لمجلس النواب. وقد تم إبداء بعض الملاحظات عليه، والتي كان أهمها ضرورة الاعتماد على السجلات الإلكترونية، وكذلك إلزام ملاك الوحدات العقارية بالإخطار بكل تغيير يتناول الوحدة، ووضع عقوبات فيما يخص أحكام القانون المتعلقة بإمداد مأموريات السجل العيني بالبيانات اللازمة، كما يتعين وضع مستهدف سنوي من عدد من العقارات التي يتم تسجيلها، ومن الممكن الاستعانة بقواعد البيانات المتوفرة لدى مصلحة الضرائب العقارية من خلال حصر العقارات التي قامت بها.

تنظيم أحكام الشهر العقاري في المجتمعات العمرانية الجديدة

صدر القانون رقم 27 لسنة 2018 بتنظيم بعض أحكام الشهر العقاري في المجتمعات العمرانية الجديدة وجاري إعداد لائحته التنفيذية.

خفض الأعباء الضريبية

ضرورة النص في التشريعات الضريبية على خصم تكاليف التمويل (الفائدة وأية أعباء أخرى) من الوعاء الضريبي، وذلك أسوة بما يتم تطبيقه حاليًا على نشاط التأجير التمويلي والذي ينظمه القانون رقم 95 لسنة 1995، وهو ما سينعكس بصورة إيجابية على تنمية نشاط التمويل العقاري.

كما يجب النص على أن التصرفات العقارية التي تقوم بها شركات التمويل العقاري في إطار عملية التمويل لا تعتبر من التصرفات الخاضعة للضريبة؛ حتى لا يكون هناك ازدواج ضريبي عند وضع المرابحة لأمر الشراء والإيجارة المنتهية بالتمليك كأحد صور التمويل العقاري.

كما يجب دراسة إعفاء المقاولين والمكاتب الاستشارية جزئيًا من الضرائب على عقود التمويل العقاري في حالتي البناء والتشطيب بغرض السكنى، والتي تمثل عائقًا في تفعيل منتجي البناء والتشطيب.

قانون الإسكان الاجتماعي

ستعمل الهيئة على دراسة وتحديد مدى تأثير قانون الإسكان الاجتماعي على نشاط التمويل العقاري، من خلال تمويل حاجزي برنامج الإسكان الاجتماعي عبر منظومة التمويل العقاري، أخذًا في الاعتبار أن ذلك سيضيف ما لا يقل عن 12 مليار جنيه إلى سوق التمويل العقاري.

- ## تعديل قانون التمويل متناهي الصغر

يجري حاليًا إعداد مجموعة من التعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر؛ لتتناسب مع التطورات التي كشف عنها التطبيق الفعلي للقانون الصادر فى عام 2014؛ لزيادة قيمة التمويل الذي يجوز منحه للعملاء، وللتيسير على الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تزاول هذا النشاط، وكذا إيجاد تدرج في التدابير الممكن اتخاذها حيال الجمعيات المخالفة بدلاً مما هو قائم حاليًا، وكذا تخفيض الحد الأدنى للغرامة في بعض حالات مخالفة أحكام القانون، وذلك في ضوء أهمية نشاط التمويل متناهي الصغر باعتباره أحد الوسائل الرئيسية لتشجيع مساهمة الفئات محدودة الدخل في النشاط الاقتصادي كما يسهم في الحد من البطالة.

- ## مشروع قانون جديد للتأمين وصناديق التأمين الخاصة

تعكف الهيئة العامة للرقابة المالية حاليًا على تطوير التشريعات والقوانين الحاكمة لنشاط التأمين وصناديق التأمين الخاصة تحت مسمى قانون التأمين الموحد، باعتبار أنه سيتضمن كافة الأحكام والقواعد الفنية والقانونية لنشاط التأمين وصناديق التأمين الخاصة في مصر، وسوف يشمل قانون الإشراف والرقابة على التأمين بمصر الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 1981، وقانون التأمين الإجباري عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع داخل ج.م.ع الصادر بالقانون رقم 72 لسنة 2007، وقانون صناديق التأمين الخاصة

الصادر بالقانون رقم 54 لسنة 1975، وكذلك النصوص الموضوعية لمواد القانون رقم 131 لسنة 1948 بإصدار القانون المدني فيما يخص عقد التأمين وآثاره والتزامات أطراف عقد التأمين.

وتستهدف الهيئة، من خلال هذا القانون، التحول من منظومة الرقابة الاحترازية المسبقة إلى الرقابة على أساس المخاطر، وتحديث معايير الملاءة المالية وفقًا لأحدث المعايير الدولية Solvency II لشركات التأمين، وتعظيم دور مؤسسات التأمين في جمع المدخرات وتمويل الاستثمار والتأمين ضد المخاطر، وكذا رفع كفاءة هذه الجهات والحد من المخاطر المرتبطة بمزاولتها للنشاط وتطبيق مبادئ الحوكمة عليها، بالإضافة إلى إعطاء الهيئة سلطة تحديد وتسعير أنواع التأمين الإجبارية والإلزامية سواء لجهات أو أفراد، وذلك استرشادًا بالخبرات الدولية في هذا الشأن.

وتتطلع الهيئة إلى إحداث نقلة نوعية كبيرة لقطاع التأمين على مستوى تحديث الإطار التشريعي، وإعادة تنظيم وحدات السوق، وتحقيق الاستقرار المالي، وتعظيم الملاءة المالية سواء لشركات التأمين أو صناديق التأمين الخاصة، وبما يخدم أهداف وعناصر صناعة التأمين المصرية، **فعلى سبيل المثال سوف تتضمن التحديثات التشريعية العناصر الرئيسية التالية**:

- تحديث معايير الملاءة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين (الحد الأدنى لرؤوس الأموال) سواء عند التأسيس والترخيص أو أثناء ممارسة النشاط بما يتوافق مع المعايير الدولية، وبنصوص مرنة تتيح للهيئة تحديثها وفقًا لمتطلبات السوق وتبعًا للوضع الاقتصادي.
- السماح بإنشاء اتحادات أو جمعيات مهنية لأصحاب المهن المتصلة بصناعة التأمين، مع تطوير القواعد المنظمة لتسجيل وقيد تلك المهن بسجلات الهيئة، ووضع إطار تنظيمي لكيفية الرقابة على أنشطة تلك المهن.
- استحداث ضوابط ومعايير الترخيص بمزاولة نشاط التأمين عن طريق الإنترنت On-Line Insurance سواء للشركات الحالية أو شركات متخصصة تؤسس على أساس تلك المنظومة، وبما يساهم في وصول الخدمات التأمينية لكافة فئات المجتمع.
- إعادة تنظيم التشريعات الخاصة بمهنة الوساطة التأمينة، ووضع القواعد الواضحة لتحديد دور ومسئويات والتزامات كل من السمسار والوكيل وبكافة أشكالهم (أشخاص طبيعيون أو اعتباريون).
- تطوير وتحديث التشريعات الخاصة بنشاط التأمين التكافلي، واستحداث نصوص لضم نشاط الرعاية الصحية ونظم إدارة تعويضات التأمين الطبي ضمن الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، وكذا وضع ضوابط وإجراءات تحفيزية تسمح لشركات الرعاية الصحية في التحول إلى شركات تأمين طبي متخصصة.
- تطوير معايير وضوابط تأسيس وترخيص شركات التأمين بما يحفز قطاعات الأعمال والاستثمار على تأسيس شركات متخصصة في التأمين متناهي الصغر، وكذا تحديث معايير اختيار الإدارة القائمة عليها بما يتوافق مع المعايير الدولية، وكذا ضوابط الاستحواذ والاندماج.
- استحداث نصوص تشريعية تسمح بفض كافة منازعات التأمين - أيًا كانت أطراف النزاع - بطرق التسوية الودية (التحكيم والوساطة).

- معالجة الصعوبات القانونية التي تواجهها أحكام القانون رقم 54 لسنة 1975 وإزالة العوار التشريعي القائم في وجود مغايرة تشريعية بخصوص تعريف نشاط صناديق التأمين الخاصة، وبين القائم بنصوص القانون رقم 10 لسنة 1981، وكذلك زيادة الحد الأدنى لإجمالي الاشتراكات السنوية اللازمة لتسجيل الصناديق الجديدة، وكذلك بما يسمح بتسجيل الصناديق التي تعتمد في مواردها على مساهمة جهة العمل فقط.
- تخفيض مدة فحص المركز المالي لصناديق التأمين الخاصة اكتواريًا إلى ثلاث سنوات بدلاً من خمس سنوات الواردة بالقانون الحالي، مع النص على حق الهيئة فى طلب هذا الفحص فى أي وقت قبل السنوات الثلاث إذا تطلب الأمر ذلك، مع أحقية الهيئة في طلب إجراء التعديلات على أنظمة الصناديق في حالة وجود فوائض أوعجز بما يحقق العدالة الاجتماعية بين أجيال الأعضاء.
- إسناد إدارة أموال الصندوق لمدير استثمار متخصص سواء كان شخصًا طبيعيًا او اعتباريًا حسب حجم أموال الصندوق، وكذا أن يتولى مراجعة حسابات الصندوق مراقب حسابات تختاره وتحدد أتعابه الجمعية العمومية للصندوق من بين المقيدين بسجل مراقبي الحسابات بالهيئة.
- تحديث معايير واشتراطات تشكيل مجالس إدارات صناديق التأمين الخاصة بما يساهم في زيادة كفاءة تلك المجالس ووجود عناصر مستقلة ذات خبرة تأمينية واستثمارية ضمن تشكيل مجالس الإدارات.
- تحديث معايير اشتراطات صحة انعقاد الجمعيات العمومية لصناديق التأمين الخاصة، بما يحافظ على حقوق الأقلية وعدم انتفاع بعض الأعضاء دون غيرهم.
- استحداث نصوص تشريعية تسمح بدمج صناديق التأمين للجهات المتشابهة في نشاطها الاقتصادي أو الاجتماعي أو الخدمي، بما يساهم في خلق صناديق كبيرة الحجم، مما يزيد من كفاءة إدارتها وتعظيم العائد منها.

- **سجل الضمانات المنقولة**

يهدف تنظيم سجل الضمانات المنقولة إلى تنشيط استخدام الأدوات المالية غير المصرفية في عمليات التمويل وخاصة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. كما يساعد وجود سجل إلكتروني للضمانات المنقولة فى تفعيل نشاط التأجير التمويلي وغيره من صور التمويل غير المصرفي، وذلك من خلال استخدام الأصول المنقولة التي يتم شهرها بالسجل كضمانة للحصول على التمويل، الأمر الذى يساعد على زيادة فرص حصول هذه المشروعات على التمويل اللازم لقيامها بمزاولة النشاط مع تقليل المخاطر المتعلقة به. وقد تم إعداد القانون ليتغلب على الصعوبات القانونية التي تواجه المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في الحصول على التمويل باستخدام الأصول المنقولة كضمانة للحصول على التمويل.

وبالإضافة لما تقدم، فإن تنظيم الضمانات المنقولة يسهم في تحسين ترتيب مصر فى مؤشر الحصول على الائتمان بتقرير ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business) الصادر عن مجموعة البنك الدولي، والذي يتطلب وجود إطار قانوني مناسب يسمح باستخدام المنقولات كضمان للحصول على التمويل طبقًا للمنهجية المستخدمة في هذا الشأن.

- **سجل الضمانات المنقولة**

قامت الهيئة بإطلاق السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة في 11 مارس 2018، وقد كانت النتائج مبهرة على مستوى حجم الضمانات المسجلة حتى 31 يوليو 2018، حيث بلغ عدد الإشهارات 11180 إشهارًا بإجمالي قيمة بلغت 396 مليار جنيه تقريبًا، منهم 8698 إشهارًا جديدًا و 2482 إشهارًا قبل العمل بالقانون، وكان تصنيف الجهات المشتركة في التسجيل كالتالي:

أنواع الجهات المشتركة	عدد الإشهارات	القيمة بالمليون جنيه المصري
بنوك	10130	387,773
شركات تأجير تمويلي	1015	7,757
جهات تمويل متناهي الصغر	35	34,087
الإجمالي	11180	395,564

استحوذت ضمانات مقومات المحل التجاري على ما يقرب من 359 مليار جنيه بنسبة 91 % من إجمالي قيمة الضمانات المشهرة بالسجل، بينما بلغت ضمانات المنقولات المادية مثل السيارات والآلات ما يقرب من 31 مليار جنيه بنسبة 7.8% من جملة الضمانات المشهرة بالسجل، ويتضمن البيان التالي تفاصيل الضمانات حسب نوعها:

أنواع الضمانات	عدد الإشهارات	القيمة بالمليون جنيه المصري
منقول مادي	6,622	31,256
سيارات	3,849	5,903
آلات ومعدات	2,585	14,648
معدات ثقيلة	166	10,426
تركيبات ثابتة	17	191
عقار بالتخصيص	4	87
محاصيل زراعية	1	0.5
مقومات المحل التجاري	2,453	358,568
مقومات المحل التجاري (مادية/معنوية)	2,381	357,642
مقومات المحل التجاري (مادية)	71	925
مقومات المحل التجاري (معنوية)	1	2
مكونات داخلة ضمن إنتاج سلعة	55	173
مكونات داخلة ضمن إنتاج سلعة	55	173
حسابات بنكية	2,050	5,566
شهادات بنكية	1,712	839
إيداعات بنكية	129	1,123
أخرى	104	1,656
حسابات بنكية	105	1,948
إجمالي	11,180	395,564

- **تعديل بعض أحكام صناديق الاستثمار**

تتضمن الخطة الانتهاء من تعديل بعض أحكام صناديق الاستثمار، في ضوء المقترحات التي تقدمت بها بعض الجهات العاملة في السوق، وما أفرزه الواقع العملي لتفعيل دور صناديق الاستثمار في جذب المزيد من الاستثمارات في المشروعات المختلفة وتحقيق أفضل حماية للمتعاملين. وفي هذا الإطار فقد صدر القرار الوزاري رقم 40 لسنة 2018 - المنشور بالجريدة الرسمية في 12 مارس 2018 - وقد تضمن بعض التعديلات على تنظيم صناديق الاستثمار.

أهم ما تضمنه القرار الوزاري رقم 40 لسنة 2018:

- **تطوير ضوابط صناديق الاستثمار**

جاءت التعديلات الجديدة على اللائحة التنفيذية للقانون بالنسبة للصناديق العقارية كما يلي:

- **زيادة النسبة التي يجوز فيها لهذه الصناديق استثمار أموالها في مشروع واحد لتكون 50% (بعد أن كانت 30%) حال كان حجم الصندوق 500 مليون جنيه فأقل، وعلى أن تظل 30% في حال كون حجم الصندوق أكثر من 500 مليون جنيه.**
- **إلغاء القيد الخاص باشتراط ألا تزيد نسبة مجموع من يمتلكون 10% فأكثر من وثائق الصندوق العقاري عن 75% من إجمالي وثائق الصندوق، وفى حالة قيد هذه الصناديق بالبورصة فتلتزم باستيفاء بعض متطلبات القيد الخاصة بضرورة وجود حد أدنى لعدد حملة الوثائق ونسبة الوثائق حرة التداول.**
- **إلغاء القيد الخاص بضرورة ألا تقل نسبة مساهمة الصندوق العقاري في رأسمال الشركة العقارية غير المقيدة بالبورصة عن ثلثي رأس مالها، وتُرك للصندوق حرية تحديد نسبة المساهمة التي يراها محققة لمصلحة حملة الوثائق وفقًا لسياسة الصندوق الاستثمارية، وذلك في حدود نسبة 80% من الأصول.**
- **السماح لمدير الاستثمار بالتعامل بنظام التداول في ذات الجلسة، بشرط ألا يجاوز تعامله وفقًا لهذه الآلية نسبة 15% من حجم التعامل اليومي للصندوق.**

وبالنسبة للصناديق الخيرية، فقد فتح المجال أمام صياغتها بأي نوع من الأنواع المختلفة لصناديق الاستثمار وعدم قصرها على صناديق الملكية الخاصة أو الصناديق العقارية كما كان في السابق.

كما أصدر مجلس إدارة الهيئة قرارًا رقم (63) لسنة 2017، ليتضمن تعديل ضوابط الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار العقاري وصناديق الاستثمار المباشر في مقابل حصص عينية، حيث:

- **أتاح الاكتتاب في وثائق الصندوق بموجب حصص عينية في أول إصدار لوثائق الصندوق، وذلك على اعتبار أن السماح بتقديم عقارات أو مساهمات في شركات - بمجرد بدء صندوق الاستثمار في ممارسة النشاط مع غلق باب الاكتتاب فى الوثائق - يعطى تصورًا أفضل للمُقدمين على الاستثمار في وثائق الصندوق عن خطة عمله ومشروعاته في المراحل الأُولى، كما أنه يتيح إمكانية تأسيس صناديق استثمار عقارية تضم أصولاً غير مستغلة مملوكة لجهات عامة بغرض تنميتها وتطويرها من قبل مدير استثمار تتوافر لديه الخبرات المناسبة.**
- **ترك تحديد الحد الأقصى لقيمة المساهمة العينية منسوبة إلى حجم الصندوق، وفق ما يقرره مجلس إدارة الصندوق، وبعد موافقة حملة وثائق الصندوق.**

ستُولي الهيئة أهمية كبرى لوضع الأطر التنظمية والضوابط اللازمة لتشجيع تأسيس صناديق استثمار خاصة بالأنشطة المالية غير المصرفية؛ وذلك لدعم وتنمية أنشطة مثل التأجير التمويلي والتخصيم والتمويل العقاري والتمويل متناهي الصغر.

- **تطوير قواعد صندوق حماية المستثمر**

يجري دراسة أداء صندوق حماية المستثمر وقواعد عمله ومساهمته الفعالة في مجال سوق الأوراق المالية، ليكون له نصيب في التعديلات المقترحة، كما يتم دراسة سبل مد الحماية لمجالات أخرى للمتعاملين في البورصات، سواء ضد مخاطر الشركات المقيد لها أوراق مالية في البورصات والمجالات المتعددة للإفصاح غير المتوافق مع المعايير المهنية.

- **تطوير القواعد المنظمة لتراخيص العاملين في مجال سوق رأس المال**

يرتبط بما سبق أهمية تطوير القواعد المنظمة لتراخيص العاملين في مجال سوق رأس المال، نظرًا لما شهده السوق المصري من تطور واستحداث لبعض الأنشطة التي تباشرها الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، وما استتبعه ذلك من استحداث وظائف تنفيذية جديدة في الهيكل الوظيفي لهذه الشركات، بما يحقق الكفاءة والمهنية في أدائهم لأعمالهم ويعمل على الارتقاء بالخدمات التي يقدمونها وبأداء الجهات التي يعملون بها بما ينعكس إيجابًا على السوق والمتعاملين به .

2. تطوير آلية للتنسيق مع الهيئات والجهات الحكومية ذات الصلة بأنشطة الهيئة

تُعطى القوانين المنظمة لتأسيس الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تمارس بعض الأنشطة المالية غير المصرفية - بعض سلطات الرقابة للجهات الإدارية المختصة بتأسيس هذه الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية، وذلك بخلاف رقابة وإشراف الهيئة على ما تمارسه هذه الكيانات من أنشطة مالية غير مصرفية. وفي بعض الحالات يحدث اختلاف/ تنازع في شأن الجهة المختصة بإجراء معين تجاه هذه الشركات أو الجمعيات. وقد قامت الهيئة خلال الفترة الماضية بتوقيع عدد من بروتوكولات التعاون مع بعض الجهات والهيئات بشأن تنسيق الجهود وتكاملها وتحديد الاختصاصات للحد من أي تنازع محتمل.

وتتضمن الخطة الاستراتيجية للهيئة خلال الفترة القادمة استكمال التعاون مع هذه الهيئات وغيرها من الجهات من خلال تطوير بروتوكولات ومذكرات التعاون، أو من خلال بعض التعديلات التشريعية لتنظيم جوانب العمل المشترك ونقاط التماس في بعض الاختصاصات، لتحقيق الكفاءة في مهام الإشراف والرقابة، وبمراعاة وضع الهيئة الدستوري، وتتضمن أهم هذه الجهات ما يلي:

- **الهيئة العامة للاستثمار:** باعتبارها الجهة الإدارية المختصة بتأسيس الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية، بما فيها الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية (عدا الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية).
- **جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية:** فيما يتعلق بعمليات الاستحواذ والسيطرة على الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.

- **وزارة التضامن الاجتماعي:** باعتبارها الجهة الإدارية المختصة بتأسيس الجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر.

3. إعداد الإطار القانوني للتحول الرقمي في مجال الخدمات المالية غير المصرفية

تتضمن خطة الهيئة دراسة التجارب الدولية بشأن وضع الأطر القانونية التي تيسر قيام الشركات والجهات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية بتقديم خدماتها الكترونيًا – هو ما يعرف Fin-Tech – وكذا تشجيع استخدام وسائل السداد غير النقدي للمعاملات المالية، وذلك في إطار خطة الدولة لتوسيع قاعدة الشمول المالي ومواكبة التطورات الدولية في مجال تيسير تقديم الخدمات المالية للمواطنين، والاعتماد على الأساليب الحديثة سواء في تقديم الخدمات أو سداد مقابلها. الأمر الذي يستلزم العمل على تطوير الإطار التشريعي والرقابي لكيفية تقديم هذه الخدمات الكترونيًا، والشروط والقواعد الواجب مراعاتها في الأنظمة الإلكترونية أو التطبيقات التي يمكن أن تقدم هذه الخدمات، وكيفية حماية المتعاملين عليها والتوعية بهذه الآليات الجديدة، بما يعزز من كفاءة السوق المصري ويزيد الثقة من جانب المؤسسات المالية الأجنبية للاستثمار في مصر.

وتتضمن الخطة العمل على اقتراح التعديل التشريعي الملائم لاعتماد الوسائل الالكترونية كوسيلة معتمدة للإخطار، والتعامل مع الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، وهو ما يعرف بـ Re-Tech، و بما يتفق مع توجه الدولة نحو المجتمع الرقمي، ويخفض من وقت وتكلفة التعاملات بين الهيئة والجهات الخاضعة لرقابتها، بما يساهم في تحقيق الكفاءة والسرعة في أداء المهام.

4. تطوير البوابة الالكترونية للتشريعات المالية غير المصرفية

تتضمن الاستراتيجية العمل على تطوير بوابة التشريعات المالية غير المصرفية بحيث تشمل كافة التشريعات المنظمة للأنشطة الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة بشكل محدث لكل نشاط (قانون/ لائحة/ قرار وزاري/ قرار مجلس إدارة/ قرار رئيس هيئة/ كتاب دوري .... الخ) بحيث تصبح هذه البوابة هي الذاكرة لكافة التشريعات الخاصة بالهيئة، والمرجع لكل من يرغب في معرفة القواعد المنظمة لكل نشاط من أنشطة الهيئة، وذلك في إطار أهمية الإفصاح عن التشريعات المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية بشكل منظم ومحدث، لما لذلك من أثر إيجابي على توعية المتعاملين مع الجهات الخاضعة للرقابة وكذا الجمهور والمهتمون من الخبراء والدارسين بكافة التشريعات المنظمة لكافة أنشطة الهيئة وزيادة الثقافة والوعي المالي. كما ستتضمن البوابة بريدًا الكترونيًا مخصصًا لتلقي الاقتراحات من المتعاملين أو الخبراء، فيما يخص التشريعات والتعليمات التنظيمية والرقابية لبحثها ودراستها تمهيدًا لاتخاذ إجراء بشأنها.

وبالنسبة لمحور تطوير البيئة التشريعية، نجد أن هناك العديد من هذه التشريعات المطلوب إصدارها ليست من اختصاص مجلس إدارة الهيئة مثل القوانين التي تستلزم موافقة مجلس النواب، أو قرارات رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو الوزير المختص التي تتطلب موافقة سلطة الإصدار وفقًا لدرجة التشريع المطلوب، وبالتالي فقد يتأخر إصدارها عن الوقت المحدد. وسيتطلب الأمر مراعاة تواصل القيادة العليا بالهيئة المستمر ذات الصلة من الجهات بحيث تصدر هذه التشريعات في التوقيتات المحددة قدر الإمكان.

كما أن بعض القواعد أو الضوابط المقترح إصدار قرارات بشأنها واردة ضمن مشروعات القوانين واللوائح التنفيذية التي أعدتها الهيئة، وبالتالي فإن عدم إصدار هذه القوانين أو اللوائح أو التأخر في إقرارها يترتب عليه عدم إصدار هذه القواعد أو الضوابط.

وسيتطلب الأمر العمل على إعداد مسودات لهذه القواعد أو الضوابط وفق ما تضمنه مشروع القانون أو اللائحة المقدم، بحيث تكون جاهزة للإصدار فور إصدار القانون أو اللائحة.

المحور الخامس: تطوير الإطار المؤسسي

يتمتع القطاع المالي غير المصرفي بإطار مؤسسي قوي استنادًا إلى الاستقلالية التي كفلها الدستور للهيئة العامة للرقابة المالية. ولذلك يمثل الاستمرار في الحفاظ على قوة الإطار المؤسسي عاملاً هامًا في تحقيق الأهداف المرجوة للقطاع المالي غير المصرفي، والمساهمة في استمرار عملية تطوير القطاع ومساعدته على النمو والإضافة إلى الاقتصاد المصري. وتستهدف الاستراتيجية تحقيق بنية مؤسسية قوية للقطاع المالي غير المصرفي، ويتحقق ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات على النحو التالي:

1. استكمال إجراءات استقلالية الهيئة

في إطار أهمية دور الهيئة في الإشراف والرقابة على القطاع المالي غير المصرفي، فقد تضمن دستور جمهورية مصر العربية لسنة 2014 في مادته رقم 215 تحديد الهيئات المستقلة، ومن بينها الهيئة العامة للرقابة المالية. وقد أكد على استقلاليتها المالية والفنية والإدارية. هذا فضلاً عن إصدار قانون يحدد اختصاصاتها ونظام عملها وضمانات استقلالها والحماية اللازمة لأعضائها بما يكفل لهم الحياد والاستقلالية، وفي هذا الإطار تعكف الهيئة على إعداد مشروع قانون تنظيم استقلالية الهيئة تمهيدًا لعرضه على مجلس إداراتها واتخاذ الإجراءات الدستورية لإصداره.

2. لجان استشارية قطاعية من السوق

لتحقيق أكبر قدر من الكفاءة في إدارة القطاعات المختلفة داخل القطاع المالي غير المصرفي، تم إنشاء لجان استشارية لكل قطاع فرعي تتولى مناقشة السياسات الخاصة بالقطاع وتقديم خطط التطوير المتعلقة بعمل القطاع. وتتكون اللجنة الاستشارية من المتخصصين والشركات العاملة في المجال، على أن تقدم تقريرًا للهيئة العامة للرقابة المالية بالمتطلبات، وذلك لإقرارها.

3. إنشاء آليات تنسيق وحوار دائم مع الاتحادات والجمعيات الممثلة للقطاعات المختلفة

تسعى إدارة الهيئة للتنسيق المستمر مع اتحادات الشركات وجمعيات الجهات التي تتولى الإشراف والرقابة عليها وخلق حوار دائم معها والعمل على متابعة تنفيذها لمحاور الاستراتجية الشاملة لتطوير الخدمات المالية غير المصرفية، فيما يخص الأنشطة التي تزاولها تلك الاتحادات أو الجمعيات.

4. إعادة هيكلة الهيئة إداريًا وتنظيميًا

- **هيكل تنظيمي جديد**

تسعى الهيئة إلى إعادة تصميم الهيكل التنظيمي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة، ومنها التحول الرقمي في الرقابة والإشراف على الأسواق المالية غير المصرفية، وتشجيع تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، وتطبيق نماذج متطورة لإدارة المخاطر، ورفع مستويات الحوكمة والإدارة الرشيدة من خلال آليات الرقابة والمراجعة الداخلية، وكذلك زيادة مستويات الإفصاح والشفافية والنزاهة في تقديم الخدمات الرقابية والإشرافية للجهات التابعة لرقابة الهيئة.

كل ذلك لن يتأتي إلا من خلال تصميم هيكل تنظيمي يعتمد على التكنولوجيا والابتكار في أداء الأعمال ويتمتع بسهولة عملية متابعتها وسرعة إنجازها، وكذا توفير المرونة الكافية لإضافة وظائف وأنشطة جديدة بما يحقق مفهوم القدرة الذاتية على التوسع.

بالإضافة إلى تميزه بالوضوح وتحديد مسارات العمل الوظيفي، والتي تسهل عملية قياس وتقييم أداء العاملين وخلق صفٍ ثانٍ، بما يحقق الاستمرارية والتميز في الأداء.

- **لائحة موارد بشرية متطورة**

تتطلع الهيئة إلى تحديث لوائح الموارد البشرية بما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي للعاملين، ويرسم مسارات الترقي الوظيفي الواضحة، والتي تعتمد على الكفاءة والتميز والتفرد في الأداء والتقييم والمكافأة على أساس سرعة وجودة إنهاء الأعمال الموكلة للعاملين، وكذا المرونة في تطبيق التدريب التحويلي وتعظيم الاستفادة من العاملين وفقًا للمهارات التي يتمتعون بها من خلال التدريب والتوزيع الكفء للمهارات، بما يتوافق مع طبيعة الأعمال الموكلة إليهم.

وتسعى الهيئة من خلال تلك اللائحة إلى تحفيز العاملين على استمرار تقدمهم العلمي، ودعم حصولهم على الشهادات المهنية المرتبطة بأداء أعمالهم، ومواصلة تطوير مهاراتهم الذاتية والفنية، بما يساهم في الارتقاء بمستوى أداء الخدمات الرقابية، بما يواكب التطورات الدولية في معايير الإشراف والرقابة والتشريعات المرتبطة بالأسواق المالية غير المصرفية.

5. تقرير متابعة الاستراتيجية

إن إقرار الاستراتيجية الشاملة لتطوير الخدمات المالية غير المصرفية من مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، هي خطوة هامة وضرورية، ولكن لتحقيق أفضل النتائج تحتاج إلى متابعة دورية للتأكد من توافق معدلات التنفيذ مع الجدول الزمني الموضوع، وهو ما يتطلب وجود تقرير سنوي عن نتائج التنفيذ واقتراح أي تعديلات مطلوبة على الأهداف وتوقيتاتها الزمنية.

المحور السادس: تطوير مستويات الحوكمة وتعزيز القدرات الرقابية وحماية حقوق المتعاملين

تركز الاستراتيجية على تفعيل مستويات الحوكمة داخل الشركات العاملة في القطاع سواء في مجالات سوق المال أو التأمين أو التمويل العقاري أو التأجير التمويلي والتخصيم أو التمويل متناهي الصغر، وبحيث تكون الحوكمة عاملاً رئيسيًا في أنظمة عمل الشركات العاملة في القطاع، وبما يساعد على تحسين أداء الشركات وحماية القطاع من المخاطر المتعلقة بضعف مستويات الحوكمة. كما تستهدف الخطة تعزيز قدرات الهيئة بما يساعدها على رفع مستويات الحوكمة والرقابة على القطاع المالي غير المصرفي، بما يساعد في تحقيق أكبر قدر من الحماية للمتعاملين والمستثمرين وتجنب الإضرار بحقوقهم. **ويمكن العمل على تحقيق ذلك من خلال الإجراءات التالية:**

6. اصدار أدلة حوكمة للشركات العاملة في مجال الخدمات المالية غير المصرفية

تستهدف الهيئة إصدار أدلة حوكمة للشركات العاملة في القطاع وتدريب الشركات وتشجيعها على تطبيق مبادئ كود الحوكمة، على أن يتم وضع كود منفصل لكل قطاع فرعي داخل القطاع المالي غير المصرفي. ومع تزايد الحاجة لنشر تطبيقات الحوكمة داخل الشركات العاملة في القطاع بمختلف تخصصاتها، يمكن لمركز المديرين التابع للهيئة العامة للرقابة المالية تطبيق خطة تفعيل لأنشطته، بشكل يساعد على تقوية مستويات الحوكمة داخل الشركات، وتقديم وقيادة المبادرات التي من شأنها تحقيق تقدم ملموس في هذا النطاق.

- **الإصدار الثالث للدليل المصري لحوكمة الشركات**

أقر مجلس إدارة الهيئة الإصدار الثالث "الدليل المصري لحوكمة الشركات" المعد من قبل مركز المديرين المصري، كأول تحديث متكامل لقواعد الحوكمة بالشركات منذ عام 2005. ويعد بمثابة الإطار العام للحوكمة وقواعد الإدارة الرشيدة والإفصاح والشفافية، حيث يضم مجموعة من القواعد الاسترشادية طبقًا لأفضل الممارسات الدولية والإقليمية قابلة التطبيق على الشركات الخاصة والعامة ويُرجع إليها كذلك في سن التشريعات والتعليمات الرقابية الخاصة بتطبيقات الحوكمة.

وفيما يلي لمحات مما تم تحديثه وتطويره بهذا الإصدار الجديد:

- **إرساء منهجية عامة في تقديم دليل حوكمة الشركات، بحيث يخاطب كافة أنواع الشركات في مصر، كل منها بحسب طبيعتها وحجمها، كما روعي إبراز دور الدولة وحكومتها ومؤسساتها في دعم فكر وتطبيقات الحوكمة، مع إيضاح أهمية الحوكمة، والمزايا التي تعود على الشركات من تطبيقها.**
- **التوسع في التعريف بالمفاهيم والمصطلحات المستخدمة، بما يعزز من استيعاب وفهم المستخدمين لمحتويات الدليل.**
- **التأكيد على دور الجمعية العامة للمساهمين في اختيار مجلس إدارة كفء لتحقيق أهداف الشركة، وإفراد أهمية أكبر لدور مجلس الإدارة باعتباره المسؤل الرئيسي في تطبيق الحوكمة.**
- **التركيز بشكل أكبر على مكونات البيئة الرقابية، وما لها من أهمية كبيرة داخل أي شركة بداية من نظام الرقابة الداخلية، مرورًا بإدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر وإدارة الالتزام، والتوصية بوجود إدارة لحوكمة الشركات داخل كل شركة.**
- **إفراد أهمية خاصة لمراقبي الحسابات في ضوء ما يقومون به من دور هام في الإفصاح المالي، كما عزز من أهمية الإفصاح غير المالي وتوضيح المعلومات الجوهرية الواجب الإفصاح عنها عبر التقارير الدورية المختلفة.**
- **إلقاء مزيد من الضوء على دور مسئول علاقات المستثمرين داخل الشركات المقيدة بالبورصة.**
- **عرض لكافة السياسات والمواثيق والأدلة الواجب على كل شركة صياغتها وتطبيقها لتنظيم عملها الداخلي فيما يخص تطبيق قواعد الحوكمة.**

2. تفعيل مركز التحكيم والتسوية في المنازعات المالية غير المصرفية

قامت الدولة في الآونة الأخيرة بتطوير العديد من التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي من حيث البنية التشريعية والتنظيمية لها، وقد تضمن توجه الدولة في هذا الشأن إدراكًا لأهمية أن يصاحب إصدار التشريعات والقواعد التنظيمية النظر إلى قضية تسوية المنازعات، باعتبارها واحدة من أهم عناصر المناخ الاستثماري الشامل، إذ لا يجذب المتعاملين في هذه الأنشطة سهولة الإجراءات عند التأسيس والترخيص لها فقط، ما لم يواكب ذلك يقين من أن أي نزاع يكونون طرفًا فيه سيجد طريقه إلى التسوية القضائية أو الرضائية على نحو يحفظ حقوقهم، فالتسوية العادلة والناجزة للمنازعات من أهم العوامل التي تسهم في توفير مناخ جاذب وداعم للاستثمار ولكافة الأنشطة الاقتصادية.

وفى ضوء أهمية وسائل التسوية الرضائية لفض المنازعات كالتحكيم والتسوية، فقد تضمن القانون رقم (10) لسنة 2009 النص على إنشاء مركز للتحكيم وتسوية المنازعات الخاصة بالأنشطة المالية غير المصرفية، وذلك نظرًا لطبيعة التخصص المطلوب والخبرة المطلوبة للفصل في هذه المنازعات، وما تتطلبه هذه المنازعات من عمق في الوقوف على الأمور الفنية المتعلقة بتفصيلات هذه المعاملات، وكذا التخصص المطلوب للحكم فيها.

وتعتزم الهيئة تفعيل المركز من خلال استكمال البنيان التشريعي له، والذي يتضمن إعداد مشروع القرار الجمهوري بإنشاء مركز التحكيم في المنازعات المالية غير المصرفية، ثم إعداد اللائحة التنفيذية بالنظام الأساسي لمركز التحكيم في المنازعات المالية غير المصرفية.

3. تدشين مؤشر للالتزام الرقابي للجهات الخاضعة للرقابة بالتنسيق مع الجهات المعنية

تتضمن الخطة الاستراتيجية تدشين "مؤشر الالتزام الرقابي" بهدف تقييم مدى التزام الشركات والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة في كل نشاط، وسيتكون المؤشر من عدة بنود لكل بند وزن بهذا المؤشر، وقد تختلف مكونات المؤشر من نشاط لآخر. ومن المقترح أن يتم أخذ رأي الاتحادات والجمعيات المهنية المختصة بشأن مكونات المؤشر للجهات العاملة في كل نشاط، ويصدر تقييم سنوي للجهات العاملة في كل نشاط تبعًا لهذا المؤشر.

ويهدف وجود هذا المؤشر - بالإضافة لترتيب وتقييم أكثر الجهات وأقلها التزامًا بالقواعد - إلى قياس أكثر القواعد التي يكون فيها عدم الامتثال واضحًا لنسبة كبيرة من الجهات في كل نشاط، بحيث يمكن دراسة سبب ذلك والنظر في الإجراءات المناسبة. كما يهدف وجود هذا المؤشر إلى تشجيع وحث الجهات الخاضعة للرقابة للالتزام بكافة القواعد المنظمة للنشاط، وتجنب مخالفة القواعد أو سرعة إزالة آثارها؛ بهدف الحصول على تقييم أعلى، بما يعمل على تحسين أداء الإدارة أمام مساهميها، وكذا أمام المتعاملين معها.

4. ميثاق شرف للعاملين بشركات القطاع

تستهدف الاستراتيجية إطلاق ميثاق شرف للعاملين بشركات القطاع، والذي سيحدد التصرفات الواجب على العاملين بالقطاع الالتزام بها، والتصرفات الواجب تلافيها؛ بما يساعد في تحقيق أكبر قدر من الاستقرار للقطاع، والحفاظ على حقوق المتعاملين. كما سيتم التنسيق مع الشركات العاملة في القطاع للتأكد من استيعاب العاملين بالقطاع للميثاق وتطبيقه.

5. تعزيز حماية عملاء الخدمات المالية غير المصرفية وإنشاء صناديق للحماية

تستهدف الاستراتيجية إعداد نظم حماية المتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية بما توفره من إجراءات وقائية وضمانات فعالة للمتعاملين مع قطاع الخدمات المالية، وبما يعمل على تعزيز وتقوية ممارسة المتعاملين لحقوقهم القانونية، وكذا وفاؤهم بالتزاماتهم القانونية من خلال التركيزعلى تحديد أسس حماية المتعاملين في القطاع المالي، وحماية العملاء بتحديد الممارسات الخاصة بالبيع والإفصاح عن المنتجات والخدمات المالية، وكذلك إدارة وحماية حساباتهم وتوعية وإلمام المتعاملين في الأمور المالية واللجوء لآلية تسوية المنازعات عند الحاجة.

كما تستهدف الاستراتيجية التعاون مع الأطراف ذوي الصلة؛ لإطلاق صناديق حماية للمتعاملين في القطاعات المختلفة المختصة بالخدمات المالية غير المصرفية، مثل التأمين والتمويل العقاري والتأجير التمويلي، على غرار صندوق حماية المستثمر الخاص بسوق رأس المال، بالإضافة إلى إصدار أدلة حماية المتعاملين بالأسواق المالية غير المصرفية.

تقوم الهيئة حاليًا بإعداد أدلة حماية المتعاملين لكافة الأنشطة الخاضعة لرقابة الهيئة، وذلك وفقًا للمعايير الدولية في هذا الشأن، وسيتم الانتهاء منها وإصدارها قبل نهاية عام 2018.

المحور السابع: تطوير الأسواق والخدمات

تركز الاستراتيجية على إجراء تطويرات جذرية في منظومة الأسواق والخدمات المالية غير المصرفية، وبما يتواكب من جانب مع التطورات المتتالية في الساحة الدولية، وفي نفس الوقت تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على جذب الاستثمارات، وتوفير التمويل اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وخلق المزيد من فرص العمل، وذلك على مستوى كل قطاع من القطاعات الخاضعة لرقابة الهيئة، وذلك على النحو التالي:

1. سوق المال:

تستهدف الهيئة العامة للرقابة المالية زيادة مساهمة سوق المال في دفع عجلة الاستثمار وتدعيم النمو المستدام، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات والإسراع في إتمام الموافقات، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بإصدارات الأسهم، سواء كانت إصدارات أولية أو زيادات رؤوس الأموال، أو منح تراخيص للشركات التي تعمل في الأنشطة الخاضعة لرقابة الهيئة. وبالنظر لأرقام عام 2017، نجد أن سوق الإصدار قد شهد نموًا ملحوظًا في قيمة الإصدارات لتبلغ 120 مليار جنيه بزيادة بلغت 29% عن عام 2016، وتعمل الهيئة على أن تصل هذه الأرقام إلى ربع تريليون جنيه (200 مليار جنيه) بحلول عام 2022.

تسعى الهيئة إلى مساندة الدور الذي تلعبه البورصة المصرية في تفعيل جذب المزيد من الاستثمارات من خلال زيادة عمقها، وذلك بالعمل على زيادة العدد والقيمة السوقية للشركات المقيدة في للبورصة المصرية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تفعيل برنامج توسيع قاعدة الملكية للشركات المملوكة للدولة، حيث يتوقع أن ينتج عن ذلك إضافة حوالي 35 شركة جديدة لسوق المال، ليصل عدد الشركات المقيدة بالبورصة المصرية إلى نحو 275 شركة ، مما يتوقعه معه إرتفاع القيمة السوقية إلى 1.6 تريليون جنيه مع نهاية عام 2022،

وفي حال إمتداد برنامج الطرح الحكومي إلى الشركات الخاصة والمشتركة التي بها مساهمات مال عام، والبالغ عددها ما يزيد على 650 شركة منها على الأقل 300 شركة قد تتوافق مع متطلبات وقواعد القيد بالبورصة وبإفتراض طرح 10% منها فمن المتوقع أن ينتج عن ذلك إضافة حوالي 30 شركة أخرى جديدة لسوق المال؛ ليصل عدد الشركات المقيدة بالبورصة المصرية إلى نحو 300 شركة وارتفاع القيمة السوقية إلى 2 تريليون جنيه مع نهاية عام 2022.

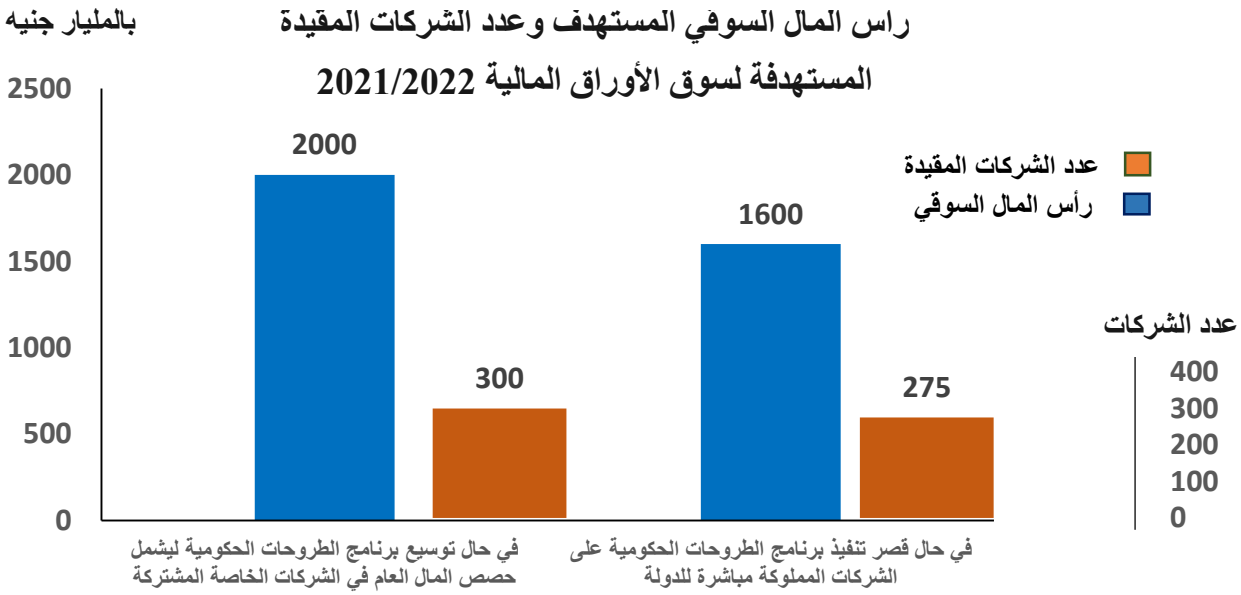

كما تعمل الهيئة العامة للرقابة المالية، بالتعاون مع أطراف السوق المختلفة، على خلق وتدعيم أدوات وآليات مالية جديدة من خلال ما يلي:

- **إنشاء بورصة العقود الآجلة**

بعد إقرار تعديلات قانون سوق رأس المال الذي صدر بالقانون رقم 17 لسنة 2018، والتي تضمنت تنظيم بورصات العقود الآجلة، حيث تعمل الهيئة العامة للرقابة المالية حاليًا على تجهيز البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة لإطلاق بورصة للعقود الآجلة. ومن المتوقع أن تساعد بورصة العقود الآجلة في تنويع الأدوات المالية والاستثمارية المتاحة بالسوق المصري، مما يزيد من عمق سوق رأس المال، وزيادة قدرة المتعاملين على التحوط من تراجعات السوق، والتغطية ضد مخاطر التغيرات السعرية، بالإضافة إلى إكساب الاقتصاد المصري القدرة على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية.

وعلى جانب آخر فمن المتوقع أن تعمل بورصة العقود الآجلة على زيادة الرقابة على الأسعار، من خلال نشر أسعار السلع بشفافية والحد من مخاطر المنتجين والمستهلكين، من خلال إبرام المنتجين عقودًا مستقبلية لمواد الإنتاج، بما يساهم في تثبيت التكلفة، وكذا القدرة على تحديد نسبة هامش ربح مبيعات السلع من خلال تحديد أسعار السلع قبل وبعد البيع، فضلاً عن دعم تحويل مصر لمركز لوجيستي لتجارة السلع.

- **استحداث أدوات الدين قصيرة الأجل**

تزداد أهمية أسواق أدوات الدين قصيرة الأجل في كافة الدول سواء النامية أو المتقدمة يومًا بعد يوم، ويتوقع استمرارها على ذلك المنوال في السنوات المقبلة، ولاسيما مع طرح أدوات مصممة خصيصًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وتؤدي هذه الأدوات بالفعل إلى اجتذاب جهات إصدار تسعى إلى تنويع مصادر تمويلها القصير الأجل، فضلاً عن المستثمرين الذين يبحثون عن عوائد عالية وتنويع الاستثمار. وحيث ينظم حاليًا سوق المال بمصر السندات وسندات التوريق بآجال ثلاثة عشر شهرًا أو أكثر، مما يمثل عائقاً أمام استفادة تلك الشركات من طرح السندات - فإن فهناك حاجة لأدوات تمويل قصيرة الأجل لفترات أقل من سنة تقدم من خلال القطاع المالي غير المصرفي لاستكمال هيكل سوق المال.

ويتعين على السوق المصري تقديم السندات قصيرة الأجل وتنويع آجالها ما بين 7 أيام إلى شهر، فضلاً عن إتاحة إصدار برامج لأدوات الدين قصيرة الأجل تتنوع آجالها من يوم واحد إلى سنتين لتكون متاحة للشركات جنبًا إلى جنب مع التمويل المصرفي لخدمة متطلبات التمويل لشركات التخصيم والتمويل متناهي الصغر، إضافة إلى الاحتياجات الموسمية التي تتميز بقصر دورة رأس المال العامل لغيرها من المنشآت، ولا سيما الصناعية التي تتمتع بجدارة ائتمانية عالية وفوق متوسطة.

وحيث إن الأوراق التجارية قصيرة الأجل تعد منخفضة التكلفة، فضلاً عن قصر مدة إصدارها مقارنة بالاقتراض من الجهاز المصرفي، فإن تلك الأداة التمويلية من خلال تجميع محافظ الأوراق التجارية وإصدارها في شكل سندات قصيرة الأجل (أو إصدار السندات بناء على قوة المركز المالي لمؤسسة التمويل) - تُعد أحد المحاور الرئيسية لتنشيط سوق المال وما لها من أثر تحفيز معدلات النمو الاقتصادي.

يرتبط تنشيط دور السندات - كإحدى أهم أدوات الدين لإتاحة التمويل للمشروعات الاستثمارية - بتنشيط سوق السندات الحكومية، وبصفة خاصة السوق الثانوي، بما يمكن من بناء مؤشر مرجعي لتسعير أدوات الدين التي تصدرها الشركات والأشخاص الاعتبارية، ويرتبط ذلك من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات بالتنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية والهيئة العامة للرقابة المالية من أبرزها:

- **إيجاد سوق لإعادة شراء السندات الحكومية وإصدار قواعد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo) وتعديل أحكام قرار وزير المالية بشأن نظام المتعاملين الرئيسيين، للسماح بأن يكون من بين المتعاملين الرئيسيين الشركات التي يرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية بمزاولة الأنشطة التالية:**
  - **الشركات التي تزاول نشاط تأسيس الشركات التي تصدر أوراقًا مالية أو زيادة رؤوس أموالها (بنوك استثمار).**
  - **شركات التعامل والوساطة في السندات.**
  - **شركات السمسرة في الأوراق المالية.**
- **السماح للشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية بتغطية طروحات السندات الحكومية في السوق الأولي، بعد القيد في سجل المتعاملين الرئيسيين في السندات الحكومية، وتعديل شروط إصدار السندات في السوق الأولي، بما يتيح وجود حد أدنى من السندات حرة التداول.**
- **زيادة قاعدة المتعاملين في سوق السندات الحكومية، بما في ذلك المتعاملون من الأفراد.**
- **تعديل قواعد البنك المركزي لاحتساب نسبة السيولة لدى البنوك، بحيث لا تتضمن السندات بالكامل كإحدى مكونات نسبة السيولة.**
- **تنظيم نشاط صانعي السوق في السندات.**
- **إنشاء شركة لتسعير السندات.**
- **تحديث قواعد وإجراءات إصدار وتداول سندات الشركات والأشخاص الاعتبارية ومتطلبات الإفصاح، بما يتوافق مع مبادئ المنظمة الدولية لهيئات الرقابة على أسواق الأوراق المالية (IOSCO).**

ويجب أن يقتصر الاستثمار في الأدوات على "المستثمرين المؤهلين" المحليين والأجانب، بما في ذلك المؤسسات، وصناديق أدوات الدين النقدية، والبنوك، والبنوك الخاصة، والأفراد ذوو الملاءة المالية العالية، على أن يُسمح لمستثمري التجزئة بالتعامل على تلك الأدوات من خلال صناديق الاستثمار النقدية.

- **تفعيل دور صناديق التحوط في إدارة المخاطر والاستثمار**

يَبلغ حجم الأصول لصناديق التحوط عالميًا حوالي 3.2 تريليون دولار. أما في مصر فلايزال الجزء الكبير من نشاط إدارة المخاطر والتحوط نشاطًا غير رسمي رغم أهميته وارتفاع قيمته المالية والاقتصادية، ومن ثم ينبغي العمل على تطويره من خلال الاهتمام بهذا النشاط على مستوى المؤسسات العاملة به، مع العمل على إتاحة أدوات مالية لخدمة إدارة المخاطر والتحوط منها (أسواق المشتقات). كذلك تعزيز الأطر الرقابية على تلك المؤسسات والمبنية على أساس المعلومات.

كما سيتم العمل على تنشيط صناديق استثمار الملكية الخاصة وشركات الاستثمار المباشر، وفى ذات الوقت تنشيط التعاون مع الحكومة لتمويل المشروعات القومية، ويكون ذلك من خلال فتح مسارات جديدة لتلك المؤسسات المالية للمشاركة في المشروعات القومية ومشاريع البنية التحتية، وكافة المشروعات الأخرى التي تولد قيمة مضافة وتخلق فرص عمل، والتي تتبناها الحكومة على المستوى القومي.

مبادرة التحول من النمط العائلى إلى النمط المؤسسى:

يقوم الاقتصاد الحر على تدعيم المبادرات الفردية وتشجيع حافز الربح، ومن ثم فإن إدارة الكيانات الاقتصادية غالبًا ما تبدأ كمشروعات فردية بسيطة تتطور بعد ذلك من خلال توسع الأعمال إلى شكل شركات عائلية لها دور هام في تأمين فرص العمل بالاقتصاد الوطني.

ويعد النمط العائلي مناسبًا للشركات في مراحل النمو الأولية، نظرًا لتوافق نمط الإدارة مع حجم الأعمال؛ حيث يسهم توحد كل من الإدارة والملكية معًا في سرعة اتخاذ القرار، وخلق دافع شخصي للنجاح المالي، والتوسع في النشاط بجانب زيادة الأرباح.

ومع نجاح الشركة واجتيازها للمرحلة الأولى في النمو تأتي تحديات التوسع وزيادة حجم النشاط والتنافس، وما يتبعه من تحديات إدارية تهدد استمراريتها، مع انتقال ملكية الشركة وإدارتها من الجيل المؤسس إلى الأجيال التالية، حيث تقل القدرة على اتخاذ القرار نتيجة تشتت ملكية وإدارة الشركة بين أبناء الأجيال الثاني والثالث.

وفي ذات الوقت، فإنه مع توسع نشاط الشركة ونمو حجم الأعمال، تصبح كل من الموارد المالية والفنية العائلية غير كافية لتدعيم مسيرة النمو بالشركات العائلية، ويصبح على أصحاب الشركات اتخاذ القرار، إما بعدم توسع الشركات سوقيًا وماليًا من أجل الحفاظ على الوضع الحالي للملكية العائلية للشركة أو اتخاذ قرارات توسعية، من خلال اجتذاب رؤوس أموال تمكنها من الاستمرار والوصول إلى آفاق مالية وإنتاجية جديدة.

ويوفر سوق الأوراق المالية والمؤسسات المالية المرتبطة به الآلية المثلى لمساعدة الشركات العائلية للتحول نحو النمط المؤسسي، وذلك من خلال إدارة وتنفيذ عمليات طرح لحصص من ملكية الشركة بسوق الأوراق المالية للمستثمرين من الأفراد والمؤسسات وذوي الملاءة المالية. وفي ذات الوقت فإنه يحقق عدة مزايا للعديد من الأطراف كأصحاب الشركات العائلية وللشركة نفسها، فضلاً عن منافع اقتصادية عامة. فعملية إعادة التقييم ومن ثم الطرح بسوق الأوراق المالية تتيح لأصحاب الشركات العائلية فرصة لجني ثمار ما بذلوه من جهود إدارية ومالية، خلال فترة الإنشاء والنمو الأولى بالشركة، بالإضافة إلى تحقيق قدر عالٍ من السيولة في إدارة استثماراتهم، من حيث سهولة التخارج والاستثمار في الشركة.

أما على مستوى الشركات، فسوف يؤدي التحول إلى النمط المؤسسي - من خلال سوق الأوراق المالية - إلى سهولة الوصول لمصادر التمويل المختلفة بتكلفة ومخاطر مالية أقل؛ حيث يقدم سوق الأرواق المالية مصدرًا غير محدود لتمويل أنشطة الشركة التوسعية، وتزيد أهمية ذلك المصدر، نظرًا لارتفاع تكاليف التمويل بالاقتراض وارتفاع المخاطر المالية المصاحبة له، وبالتالي يصبح بديل التمويل الذاتي أساسيًا. كما يسهم إدراج الشركات العائلية كمؤسسات في سوق مالي نشط ومنظم مثل السوق المصري في خلق صورة ذهنية وتسويقية تنافسية للشركات، مما يدعم مركزها التسويقي ويساعد في توسيع أنشطتها بشكل عام.

2. تطوير قطاع التأمين وصناديق التأمين الخاصة

تسعى الهيئة إلى تعميق مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي لتتجاوز حدود ال 1% خلال السنوات الخمس القادمة، بالإضافة إلى مضاعفة أقساط التأمين لتصل إلى حوالي 50 مليار جنيه في عام 2022 مقارنة بنحو 24 مليار جنيه خلال عام 2017. كما تستهدف الخطة الاستراتيجية رفع صافي استثمارات شركات التأمين إلى حوالي 150 مليار جنيه خلال عام 2022 مقابل 86 مليار جنيه خلال عام 2017، وأن يصل حجم صناديق التأمين الخاصة إلى 100 مليار جنيه مقارنة ب 60 مليار جنيه حاليًا.

وفي هذا السياق، فإن الهيئة ستعمل على برنامج مكثف لتنمية وتطوير سوق شركات التامين، اعتمادًا على مجموعة من السياسات والإجراءات والمبادرات التالية:

- **مد المظلة التأمينية لكافة فئات المجتمع "الشمول التأميني"**

تسعى الهيئة من خلال العديد من الإجراءات والمبادرات لمد المظلة التأمينية لكافة فئات المجتمع وخلق شبكة أمان اجتماعي ضد العديد من المخاطر التأمينية. وفي سبيل تحقيق ذلك قامت الهيئة بالعديد من المبادرات مثل "التأمين على طلبة المدارس والجامعات"، "التأمين على مركبات النقل السريع على الطرق المميزة-الحرة"، الترويج لدى الجهات الحكومية لإطلاق مبادرة "التأمين على الأصول المملوكة للدولة وتشجيعها لتطبيق أساليب ومعايير إدارة الأخطار". وفي إطار الاهتمام بالفئات المهمشة - من خلال تسهيل نفاذهم إلى الخدمات التأمينية - ستقوم الهيئة العامة للرقابة المالية باقتراح بعض الحوافز التشريعية لتشجيع التأمين متناهي الصغر، بالإضافة إلى تشجيع التأمين الزراعي والتوسع في الاكتتاب فيه.

التأمين متناهي الصغر:

قامت الهيئة ببعض الجهود واضحة الأثر خلال العامين الماضيين من خلال إصدار القرار رقم 902 لسنة 2016، بشأن تعريف التأمين متناهي الصغر والضوابط التنفيذية لإصدار وتوزيع وثائقه إلكترونيًا؛ بهدف تقليل المصاريف الإدارية لهذا النشاط وتدعيمه وتشجيع الشركات على التوسع فيه، وقد نتج عن ذلك إضافة 500 ألف عميل مستفيد بتغطيات التأمين متناهية الصغر سواء كانوا عملاء للتمويل متناهي الصغر أو خلافه، بالإضافة إلى اعتماد الهيئة للتغطية التأمينية المرفقة بشهادة أمان المصريين المصدرة من تحالف ضم 4 بنوك مصرية، بالإضافة إلى إحدى شركات تأمينات الحياة، والتي تستهدف شرائح العمالة اليومية والموسمية وذات الدخل المحدود والذين لا يتمتعون بأية نظم تأمينية.

واستمرارًا لسياسة الهيئة لضمان وصول الخدمات التأمينية لكافة شرائح المجتمع، فسوف تقوم الهيئة خلال الفترة القادمة بالعمل على تبني استراتيجية محددة الأهداف والسياسات، واقتراح بعض الحوافز التشريعية لتشجيع التأمين متناهي الصغر من خلال الآتي:

- **محور التشريعات:**

تتطلع الهيئة - من خلال تعديلات تشريعية مقترحة على القانون رقم 10 لسنة 1981 للإشراف والرقابة على قطاع التأمين - لتقديم حوافز تساهم في نمو نشاط التأمين متناهي الصغر وإتاحته وتسهيل الوصول له، من خلال خفض متطلبات رأس المال عند تأسيس شركات متخصصة في التأمين مُتناهي الصغر، مع إمكانية منح الترخيص لها في ضوء فروع التأمين التي ترغب في مُمارستها سواء تأمينات أشخاص أو/ وممتلكات ومسئوليات معًا في نفس الكيان؛ بما يساهم في إتاحة حزمة من المنتجات التأمينية المتنوعة والمرتبطة بذات العميل. وكذلك دراسة تفعيل تأسيس جمعيات تأمين تعاونية متخصصة في نشاط التأمين المتناهي الصغر فقط، وتشجيع التأمين الزراعي والتوسع في الاكتتاب فيه.

كما تستهدف الهيئة إتاحته بأسعار تناسب قدرات تلك الفئات من المجتمع من خلال توحيد أسس حساب أقساط التأمين متناهي الصغر، وتخفيفها من بعض المصروفات الإدارية، وكذلك تخفيض أو إعفاؤها من رسوم الإشراف والرقابة ورسوم التطوير بصورة كلية أو جزئية، وكذلك الضرائب والدمغات النسبية، مع وضع حد أقصى لمعدل العمولات وكذلك الأقساط التأمينية لهذا النوع من الوثائق.

وترى الهيئة أن أحد الإجراءات المهمة لنمو هذا النشاط هو ضرورة وجود ضوابط تلزم جهات التمويل متناهي الصغر بالتأمين على عملائها ضد مخاطر الوفاة والعجز، من خلال وثائق تأمينات الحياة المؤقتة الجماعية، وكذا إعادة النظر في تعريف التأمين متناهي الصغر من حيث: العملاء المستهدفون (الفئات محدودة الدخل)، ووفقًا لتعريف يرتبط بالحد الأدني للأجور، والتواجد الجغرافي للعملاء المستهدفين (الريف والمناطق النائية)، وتحديد حد أقصى لقيمة الأقساط ومبالغ التأمين.

وقد تدرس الهيئة مستقبلاً، وضع الضوابط التي تلزم شركات التأمين عامةً بالوصول للفئات المحتاجة للتأمين المتناهي الصغر، وأخذًا في الاعتبار أن السماح بتسجيل وسطاء تأمين متخصصين في مجال التأمين متناهي الصغر، قد يكون أحد العوامل التي تساعد في انتشار هذا التأمين، وذلك جنبًا إلى جنب مع أهمية التوعية المالية من خلال إطلاق مبادرات تثقيفية وأنشطة تعليمية لطلبة المدارس والجامعات للتعريف بالتأمين وأهميته الاقتصادية والاجتماعية في الحماية من الأضرار والخسائر المادية والجسمانية.

- **محور التوزيع وتسهيل الوصول للخدمة التأمينية وإتاحتها**

تعتبر إحدى السياسات الهامة - التي تتبعها الهيئة حاليًا - هو تشجيع شركات التأمين لاستخدام التطبيقات الرقمية والإصدار الإلكتروني لوثائق التأمين كأحد قنوات التوزيع المهمة، وإتاحة تعامل شركات التأمين، وجمعيات التمويل متناهي الصغر مع عملاء التأمين متناهي الصغر من خلال تطبيقات الهاتف المحمول.

بالإضافة إلى التركيز على دعم دور شركات وساطة التأمين لتوزيع الوثائق والتحصيل من خلال منظومة متكاملة بين شركات التأمين والوساطة وشركات الاتصالات. كما ستقوم الهيئة بتقدم الدعم الفني من خلال عمل دراسات السوق التي تحدد الفجوة بين العرض والطلب لنشاط التأمين متناهي الصغر وتحديد الاحتياجات التأمينية لتلك الفئات، والتي ستدعم جهود الشركات في تصميم المنتجات التأمينية التي تناسب نوعية الأخطار التي تتعرض لها.

- **زيادة التغطيات التأمينية الإجبارية**

تعمل الهيئة على زيادة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي والوصول إلى المعدلات الإقليمية والدولية، وذلك من خلال التنسيق مع الجهات المعنية بشأن زيادة التغطيات التأمينية الإجبارية، حيث لا يوجد في المجتمع المصري غير ثلاثة أنواع من التغطيات الإجبارية وهي: التأمين الإجباري ضد المسئولية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع، التأمين ضد المسئولية المدنية الناشئة عن أعمال البناء، والتأمين ضد مخاطر المصاعد الكهربائية الواردة في قانون البناء الموحد.

وفي هذا الإطار وبدارسة تجارب الدول الأخرى والمثيلة في الظروف الاقتصادية، ما زالت هناك تغطيات تأمينية إجبارية تحتاج لتكاتف جهود جهات كثيرة في الدولة لتفعيلها، مثل التأمين ضد المسئولية المهنية تجاه الغير لكثير من المهن، منها على سبيل المثال: المهن الطبية والصيدلة ، والأعمال الاستشارية، سواء: الهندسية أو القانونية أو التأمينية أو خبراء تقدير الأضرار والمعاينات، ومراقبو الحسابات، وكذلك التأمين على أماكن التجمعات التي يرتادها الجمهور بأكثر من 50 فردًا (السينمات والمسارح والمولات، ... إلخ).

- **تشجيع الابتكار واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الرقابة**

تستهدف الهيئة من خلال استراتيجيتها في تطوير قطاع التأمين المصري إلى الاعتماد على التكنولوجيا في تقديم الخدمات الرقابية للسوق التأميني لتسهيل عملية الرقابة والتواصل مع شركات التأمين، وبما يسهل من تحول الهيئة إلى استخدام الرقابة على أساس التكنولوجيا وهو ما يعرف بـ Reg-Tech. وتتعاون وتنسق الهيئة حاليًا مع شركات التأمين - من خلال الاتحاد المصري لشركات التأمين - لإنشاء مركز معلومات لكافة بيانات نشاط التأمين، يساعد في تطوير طرق الاكتتاب وتقليل الأخطار، وتحديد السعر العادل للتغطيات التأمينية، وتطوير المنتجات الحالية، وتكون أساسًا لمبادرات الابتكار في مجال التأمين، ومنع الممارسات الضارة سواء من جانب العملاء أو الشركات.

- **تعزيز التكامل مع الأسواق المالية غير المصرفية**

لتفعيل دور التأمين في تعزيز التكامل مع الأسواق المالية غير المصرفية - وبصفة أساسية سوق الأوراق المالية - ستعمل استراتيجية الهيئة على تطوير وتفعيل آليات نقل المخاطر البديلة "Alternative Risk Transfer"، حيث تعتمد تلك الآلية على نقل المخاطر التأمينية إلى مخاطر مالية، ومن أشهرها سندات الأخطار الطبيعية.

- **إنشاء أول جدول حياة من واقع خبرة السوق المصري**

تركز استراتيجية الهيئة على استكمال البنية التحتية الفنية لممارسة نشاط تأمينات الحياة، من خلال إنشاء أول جدول حياة مصري، حيث يتم حاليًا الاعتماد على جداول الحياة الإنجليزية القديمة، والتي قد لا تعبر عن صفات وخصائص وتركيبة المجتمع المصري.

وترجع أهمية وجود جدول حياة مصري، لأهميته في التسعير العادل لخطر الوفاة، مما يزيد من وفرة وإتاحة وثائق تأمينات الحياة لفئات أكثر من المجتمع. بالإضافة إلى مساعدة الشركات على ابتكار منتجات جديدة تناسب تطور السلوك الحياتي للمجتمع المصري وارتفاع المتوسط العمري للمصريين، مثل وثائق الرعاية الصحية طويلة الأجل، وثائق دفعات المعاشات، وثائق دفعات الأمراض، وغيرها من الوثائق الجديدة التي ستزيد من معدلات الإتاحة والوفرة للمنتجات التأمينية على المدى القريب.

زيادة الشفافية والنزاهة داخل سوق التأمين المصري من خلال الالتزام بتطوير وتفعيل قواعد وأطر الحوكمة والإدارة الرشيدة، وتفعيل نظم الرقابة والمراجعة الداخلية، وكذلك مسئول الالتزام بشركات التأمين، مع التأكيد على ضرورة الإفصاح عن نتائج أنشطة الشركات وإصدار تقارير تقييم النشاط في توقيتاتها المناسبة.

- **زيادة الوعي التأميني لدى المجتمع وقطاعات الأعمال**

تتركز استراتيجية الهيئة في تحقيق تقدم ملموس في زيادة وعي أفراد المجتمع، وكذلك مجتمع الأعمال في أهمية التأمين كوسيلة لإدارة الأخطار. وسوف تستخدم الهيئة تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الترويج لنشاط التأمين وأهميته، بالإضافة إلى تحفيز شركات التأمين من خلال الاتحاد المصري للتأمين؛ لتبني مبادرات وحملات الترويج الجماعية للسوق من خلال الاتحاد.

كما تسعى الهيئة إلى خلق مبادرات مشتركة مع الاتحاد المصري للتأمين؛ لعقد مؤتمرات وندوات لقطاعات الأعمال المختلفة، للترويج للمنتجات والتغطيات التأمينية، وإبراز دور التأمين كأحد وسائل إدارة وتقليل المخاطر المؤسسية، بالإضافة إلى إطلاق مبادرات تثقيفية وأنشطة تعليمية لطلبة المدارس والجامعات للتعريف بالتأمين وأهميته الاقتصادية والاجتماعية في الحماية من الأضرار والخسائر المادية أو الجسدية.

- **تطوير صناديق التأمين الخاصة**

تعتمد استراتيجية الهيئة العامة للرقابة المالية في تطويرها لأداء صناديق التأمين الخاصة على تحقيق استقلالية وكفاءة مديري الصناديق ومجالس إداراتها، وضمان وجود خبرات مرتبطة بأعمال وأنشطة تلك الصناديق، بالإضافة إلى إطلاق مبادرات بالشراكة مع مديري الاستثمارات والأصول المالية لخلق منتجات مالية طويلة الأجل تتناسب مع طبيعة والتزامات صناديق التأمين الخاصة. كما تعمل الهيئة على تطوير الأنظمة المالية لصناديق التأمين الخاصة، بما يسمح لها بالاندماج في منظومة الشمول المالي والاعتماد على المعاملات المالية غير النقدية.

ستعمل الهيئة خلال المرحلة القادمة على إصدار ملحق تكميلي لقواعد حوكمة صناديق التأمين الخاصة، بحيث تتواكب مع مبادئ ومعايير الإشراف والرقابة الدولية التي أصدرتها المنظمة الدولية لمراقبي المعاشات (IOPS).

وتتطلع الهيئة إلى تعاون الجهات المعنية في تحقيق بعض الإعفاءات الضريبية والرسوم المستحقة على صناديق التأمين الخاصة، بما يساهم في تعظيم العائد من تأسيس تلك الصناديق، ويشجع على زيادة معدلات العائد على أموالها المستثمرة، بما يساهم في تعزيز دور تلك الصناديق كأحد أدوات الادخار، وكذلك أحد المستثمرين الرئيسين في أسواق الأوراق المالية والاستثمار.

3. التمويل العقاري:

ستركز الهيئة خلال الفترة القادمة على إصدار نماذج موحدة بالمستندات التي تستخدم في هذا النشاط، بما يسهل عمل السوق الثانوية وتداول سندات ديون التمويل العقاري في سوق رأس المال وإصدار صكوك أو سندات بضمانها، وكذا تفعيل السوق الثانوي لسندات الخزانة الحكومية، بما يمكن من وجود مؤشر مرجعي للفائدة المستخدمة، ويسهم في تنشيط سوق السندات، وبصفة خاصة سندات التمويل العقاري.

كل ذلك بالإضافة إلى تفعيل دور الهيئة بالتعاون مع الجهات ذات الصلة في ضمان توفير المعلومات المهمة لشركات التمويل العقاري وكيفية حصولها على المستندات والتي لا تحتوى على معلومات سرية، وفي ضوء ما تتيحه القوانين مثل تراخيص المباني، والعوايد، والمخالفات على المباني، والموقف المالي للأرض، والرسومات الهندسية المعتمدة.

كما تتطلع الهيئة إلى اتخاذ ما يلزم لتسهيل إجراءات قيد وشهر الضمانات ووضع آلية تتيح التنفيذ بالسرعة والسهولة اللازمة لنجاح المنظومة، بالإضافة إلى تأسيس آلية جديدة (بديلة للموجود حاليًا) تسمح بتسجيل العقارات لأغراض منح التمويل العقاري، على أن تسمح تلك الآلية بوضع نظام خاص للتسجيل المؤقت؛ بهدف قيد الضمان على العقارات غير المسجلة، وينتهي هذا التسجيل بانتهاء عقد التمويل وإمكانية التنفيذ على هذا العقار عند تعثر المستثمر.

تولي الهيئة اهتمامًا كبيرًا لوضع تنظيم قانوني خاص لتمويل حق الانتفاع بالعقارات؛ حتى يتسنى الخروج على القواعد العامة في هذا الشأن، وبما يكفل ضمان حقوق أطراف التمويل حتى انتهاء العملية، وبما يؤدى إلى شيوع هذا النوع من التمويل، وإرساء قواعد تنظيم تمويل عمليات البيع بالتقسيط والبيع على الخريطة.

ستعمل الهيئة على اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لمنح مهمة إثبات التاريخ أو قيد عقود التمويل العقاري إلى مكتب للقيد والتصديق والتوثيق يتبع الهيئة العامة للرقابة المالية وإنشاء سجل لعقود التمويل العقاري، كما سيتم وضع تنظيم قانوني خاص لأحكام فسخ عقود التمويل العقاري بما يحقق مصالح أطراف العقد، في ظل ما يكتنف إجراءات التسجيل من صعوبات حاليًا، وهو ما يؤدي إلى غياب الرهن العقاري، وبالتالي استحالة التنفيذ بالبيع الجبري بإجراءات القانون القائم. ونقترح أن يكون هذا الفسخ غير قابل للطعن عليه إلا في أحوال محددة كالبطلان أو عيب في الإجراءات، اختصارًا للوقت ومنعًا لاستغلال ظرف طول إجراءات التقاضي.

ومن خلال تنفيذ تلك الاستراتيجية الطموحة لهذا النشاط، فإن الهيئة العامة للرقابة المالية تستهدف رفع محفظة التمويل العقاري من حوالي 8 مليار إلى 20 مليارًا بحلول عام 2022 .

4. التأجير التمويلي :

تستهدف الهيئة العامة للرقابة المالية رفع محفظة التأجير التمويلي إلى 60 مليار جنيه بحلول 2022 مقارنة بأقل من 24 مليار جنيه في الوضع الحالي. كما تم الانتهاء من إنشاء وتشغيل سجل إلكتروني للضمانات المنقولة، وهو ما سيساهم بشكل كبير في تفعيل نشاط التأجير التمويلي وغيره من الأنشطة المالية غير المصرفية، وبصفة خاصة للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

دراسة كيفية الاعتراف بالتكاليف اللازمة لمباشرة النشاط لشركات التأجير التمويلي مثل (المخصصات) كتكاليف واجبة الخصم من الوعاء الضريبى، أسوة بما هو متبع دوليًا ومع الجهات التمويلية الأخرى.

تتطلع الهيئة - بعد صدور تعديلات قانون التأجير التمويلي الأخيرة - إلى وضع الضوابط الخاصة بالتأجير التمويلي متناهي الصغر SMEs and Microleasing؛ للمساهمة في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والسماح لشركات التمويل متناهية الصغر والجمعيات الأهلية تحت قانون 141 لسنة 2014 بالتعاون مع شركات التأجير التمويلي من خلال Partner agent Model، وذلك لتأهليها لمنح تمويل الأصول الثابتة لصغار المستثمرين عن طريق التأجير التمويلي أو الإجارة كبديل للتمويل النقدى.

إن الهيئة ستركز على وضع الضوابط والقواعد التي تسهل من هيكلة الصناديق المتوافقة مع الشريعة؛ حيث تمتلك نطاقًا واسعًا من فرص الاستثمار، بصفة خاصة صناديق الإجارة والتي تمتلك انتشارًا واسعًا، وهو ما سوف يساهم أيضًا في توفير آليات تمويل شركات التأجير التمويلي المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وأخذًا في الاعتبار أن تكلفة التمويل في حالة صناديق الإجارة هي أقل من مصاريف إصدار التوريق لشركات التأجير التمويلي.

كما تتبني الهيئة المبادرات التي من شأنها زيادة استخدام أدوات ومنتجات التأجير التمويلي في مشروعات الطاقة المتجددة والتنمية الزراعية، بالإضافة إلى استخدامها كوسيلة لتمويل هيكلة وتطوير المشروعات العامة.

5. التخصيم:

تستهدف الهيئة العامة للرقابة المالية رفع قيمة المحفظة الخاصة بنشاط التخصيم إلى 20 مليار جنيه مقارنة بحوالي 9 مليارات جنيه حاليًا، بما يدعم توجهات الدولة وأصحاب الأعمال نحو زيادة الصادرات المصرية، وزيادة سرعة دوران رأسمال العامل؛ مما يساهم أيضًا في دعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

ستعمل الهيئة خلال المرحلة المقبلة على التنسيق الدائم مع جهات التمويل الخارجية، التي توفر تمويلاً تنمويًا لمصر، وكذلك برامج إنماء القطاع الزراعي المقدمة من الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من أجل الاستفادة من مبادرات التمويل المقدمة منها في توفير تمويل بسعر مناسب عن طريق شركات التخصيم، بالإضافة إلى التعاون مع هيئات الدول الأخرى، والتي لا يوجد بها شركات التخصيم؛ لإنشاء شركات تخصيم دولية للعمل على تنشيط التخصيم الدولي وزيادة حركة الصادرات المصرية.

دراسة كيفية الاعتراف بالتكاليف اللازمة لمباشرة النشاط لشركات التخصيم مثل (المخصصات) كتكاليف واجبة الخصم من الوعاء الضريبى، أسوة بما هو متبع دوليًا ومع الجهات التمويلية الأخرى، وكذلك تشجيع وتعزيز التكامل مع الخدمات المالية غير المصرفية الأخرى المكملة والداعمة لنمو هذا النشاط، مثل التأمين اللازم لتغطية مخاطر النشاط (تأمين الائتمان)، بما يعزز من قدرات شركات التخصيم.

تتطلع الهيئة إلى نشر وتطوير ثقافة استخدام التخصيم كأحد أدوات الحصول على التمويل، وبصفة خاصة رأسمال المال العامل بين الجهات الحكومية وشركات قطاع الأعمال العام والشركات الحكومية العامة، وبأهمية قبولها لحوالة الحق لصالح شركات التخصيم بما ييسر لشركات التخصيم التعامل مع الموردين لتلك الجهات. بالإضافة إلى عمل دورات تدريبية لتوعية العملاء فى الجهات المختلفة مثل التمثيل التجاري والجهات الحكومية والأخرى المتعاملة مع شركات التخصيم؛ للتعرف على النشاط وكيفية التعامل سواء كانت جهات حكومية أو أهلية أو خاصة.

6. توسيع قاعدة التمويل متناهي الصغر:

تستهدف الهيئة خلال الفترة (2018-2022) توسيع قاعدة التمويل متناهي الصغر؛ لمضاعفة أعداد المستفيدين لتصل إلى 4 مليون مستفيد مقارنة بـ 2 مليون مستفيد حاليًا، وكذلك زيادة حجم التمويل متناهي الصغر الذي تمنحه الجهات التي تخضع لرقابة الهيئة من 8.4 مليارات جنيه حاليًا في نهاية الربع الأول من عام 2018 إلى 25 مليار جنيه، مع زيادة عدد مؤسسات التمويل متناهي الصغر إلى 1000 مؤسسة.

وتتطلع الهيئة خلال الفترة القادمة إلى تشجيع تأسيس صناديق استثمار متخصصة في الإقراض لجهات التمويل متناهي الصغر، ووضع الضوابط والقواعد اللازمة لتفعيل مساهمة البنوك وشركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة فيها، بالإضافة إلى شمول قطاع التمويل متناهي الصغر بمبادرات التمويل والتنمية التي تتبناها الدولة، ومنحها تسهيلات تيسر حصولها على التراخيص وتصاريح العمل اللازمة لاستمرار نشاطهم.

كما ستعمل الهيئة على إطلاق مبادرة خاصة بتنشيط تمويل سلاسل القيمة في القطاع الزراعي متناهي الصغر، وتحفيز المزارعين على المشاركة في مجموعات لتسويق محاصيلهم لتعظيم العائد عليها، مع العمل على تعزيز التكامل مع الخدمات المالية الأخرى اللازمة مثل التغطيات التأمينية متناهية الصغر، والتي ستدعم فعالية تلك المبادرة.

المحور الثامن: الانفتاح على العالم الخارجي

تركز استراتيجية القطاع المالي غير المصرفي على تطوير درجة تعرض القطاع للمتغيرات الخارجية وانفتاحه على العالم الخارجي، بحيث تزداد قدرة القطاع على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد المصري، كما يساعد انفتاح القطاع على الخارج في تحسن أداء الجهات التابعة للقطاع نتيجة ارتفاع درجة المنافسة.

وتسعى الهيئة لتحقيق ذلك من خلال العديد من الإجراءات على النحو التالي:

1. التوافق مع التشريعات الدولية والإقليمية

تستهدف الهيئة توفيق أوضاع الجهات التي تقوم بالإشراف عليها مع التعديلات التشريعية التي تقرها الجهات الدولية والإقليمية، حيث تسعي الهيئة على سبيل المثال للحصول على وضع السوق المكافئ EU Equivalence من المفوضية الأوروبية، وذلك توافقًا مع قواعد MiFid، والتي ستضع قيودًا على استثمارات المؤسسات الأوروبية في الدول والأسواق التي لا تتوافق مع هذه المعايير.

2. تشجيع جهود الربط مع القطاعات الأجنبية

تشجع الهيئة الجهود الرامية لربط الأسواق والقطاعات المحلية بنظيرتها الأجنبية، وستسعى لفتح قنوات اتصال بين الجهات المحلية والجهات الأجنبية للوصول إلى اتفاقيات ربط وتعاون تساعد على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى القطاع المالي غير المصرفي المحلي.

3. المزيد من التعاون مع الاتحادات الدولية والإقليمية للأسواق المالية غير المصرفية

تستهدف الهيئة المساهمة الفعالة في المؤسسات الدولية ذات الارتباط بالنشاط المالي غير المصرفي، ومن بينها المنظمة الدولية لهيئات الرقابة على الأسواق المالية واتحاد مراقبي التأمين والمنظمة الدولية لمراقبي المعاشات.

4. تفعيل انضمام مصر لاتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات

تسعى الهيئة إلى العمل على تفعيل انضمام مصر لاتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات على الصعيد العالمي (مثل اتفاقية الجاتس)، أو على الصعيد الإقليمي مثل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين دول الكوميسا.

المحور التاسع: تحسين إدارة المخاطر والإنذار المبكر ضد الأزمات

تستهدف الاستراتيجية تحسين مستويات إدارة المخاطر المتعلقة بالنظام المالي غير المصرفي في مصر والإنذار المبكر ضد أي أزمات قد تُخل بدوره في الاقتصاد. ويمكن العمل على تقليل حدة المخاطر والتأكد من استقرار وسلامة الأسواق المالية غير المصرفية من خلال العديد من الإجراءات والتدابير كما يلي:

1. متابعة التوجهات الجديدة في الخدمات المالية على المستوى العالمي

تشهد السنوات الأخيرة تطورات ملحوظة في الخدمات المالية على المستوى العالمي وظهور أدوات وآليات مستحدثة تتطلب متابعة مستمرة؛ للتأكد من سلامة واستقرار القطاع المالي غير المصرفي في مصر، ورفع مستوى وعي المتعاملين بالمخاطر المختلفة المترتبة على الأدوات المستحدثة.

2. التحول إلى الرقابة على الأنشطة المالية غير المصرفية على أساس المخاطر

تركز الاستراتيجية الخاصة بالقطاع المالي غير المصرفي على تعديل آليات الرقابة المتبعة من جانب الهيئة العامة للرقابة المالية على الجهات التي تشرف عليها وتراقبها، بحيث يتم التحول لنظام الرقابة على أساس المخاطر، بما يساعد في تحسين مستويات الرقابة وتقليل المخاطر المتعلقة بالنظام المالي في مصر.

3. إنشاء نظام للإنذار المبكر ضد الأزمات المالية

مع ازدياد معدلات الأزمات المالية على مستوى الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة، تبرز الحاجة إلى تدشين نظام للإنذار المبكر ضد الأزمات المالية، بحيث يتم الاعتماد على آليات علمية لرصد أي اختلالات أو فجوات تؤثر على استقرار وسلامة النظام المالي غير المصرفي في مصر. ويرتبط بما سبق ضرورة العمل على تفعيل نظم الرقابة من خلال تفعيل آليات الالتزام وقواعد الملاءة في الشركات العاملة في السوق المصري.

المحور العاشر: التوعية والثقافة المالية

تستهدف الاستراتيجية رفع مستويات التوعية والثقافة المالية داخل القطاع، من خلال رفع قدرات العاملين فيه والتركيز على استخدام التكنولوجيا والآليات الحديثة. وعلى جانب آخر تُركز الاستراتيجية على رفع الوعي المجتمعي بالخدمات المالية غير المصرفية المتوافرة والمزايا المترتبة على استخدام تلك الخدمات في الحصول على التمويل، وذلك من خلال ما يلي:

1. تفعيل دور معهد الخدمات المالية غير المصرفية

تسعى الهيئة العامة للرقابة المالية لتفعيل دور معهد الخدمات المالية التابع لها في بناء قدرات العاملين في المجال وزيادة مهاراتهم مع إطلاعهم على أحدث المستجدات على المستوى العالمي في مجال الخدمات المالية غير المصرفية. وتستهدف الاستراتيجية أيضًا رفع مستوى الوعي المجتمعي بالخدمات المالية وطرق الحصول عليها ومستويات المخاطرة المتوافرة في كل منها، وذلك لتقليل معدلات الأمية المالية وتحقيق الشمول المالي من خلال استفادة شرائح أكبر من المجتمع بالخدمات المالية غير المصرفية، مما ينعكس على تحقيق نمو اقتصادي أفضل ومستدام.

2. إنشاء مركز معلومات للقطاع

إن وجود قواعد بيانات محدثة عن أنشطة القطاع والمتعاملين فيه والعاملين لهو أمر هام لتحقيق أكبر قدر من الكفاءة لمنظومة عمل القطاع ككل، بالإضافة إلى تعزيز قدرة الهيئة في الرقابة على القطاع، والربط بين الأنشطة المالية المختلفة؛ مما يساعد على الحفاظ على سلامة واستقرار القطاع المالي في مصر، وهو ما يتطلب وجود خطة مشتركة بين الجهات العاملة في المجال لخلق قاعدة بيانات مترابطة ومحدثة بصورة مستمرة.

الخلاصة وبعض مضامين السياسة Concluding Remarks and Some Policy Implications

تناولت هذه الدراسة أوضاع قطاع الخدمات المالية غير المصرفية في مصر وتطوره خلال الفترة الماضية. ولقد وجدت الدراسة أن حجم القطاع المالي في مصر يصل لحوالي 4 تريليون جنيه، يمثل القطاع المالي غير المصرفي منها نسبة 22% أو حوالي 884 مليار جنيه، في حين يمثل القطاع المصرفي نسبة 73% بقيمة 2.9 تريليون جنيه والنسبة الباقية هي 5% تمثل إجمالي أصول الهيئة القومية للبريد (204 مليار جنيه).

وحيث أوضحت الدراسات السابقة أن الدول وإن كانت تحتاج لهيكل مالي متوازن أو أمثل – إن وجد – يعمل على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة واحتوائية Inclusive Growth - تشمل الفئات المهمشة وبصفة خاصة المرأة والشباب – فإن ذلك يتطلب دورًا أكبر لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية.

إن نظرية التساقط المعروفة باسم Trickle Down Effect والتي تفترض أن تحقيق معدلات نمو مرتفعة سيدفع رجال الأعمال لزيادة حجم استثماراتهم؛ مما سيؤدي لزيادة المعروض من السلع والخدمات وبالتالي انخفاض أسعارها، وتقديم المزيد من فرص العمل، وزيادة معدلات الدخول للطبقات المتوسطة والدنيا، أو بعبارة أخرى إن منافع النمو الاقتصادي ستتساقط على الجميع من أعلى إلى أسفل؛ مما سيعود بالنفع بشكل غير مباشر على تلك الطبقات التي لا تستفيد من الإصلاحات الاقتصادية والنمو الاقتصادي بشكل مباشر. وهذه النظرية تثبت في التطبيق العملي أن الآلية الذاتية لمنافع النمو الاقتصادي لا تتحقق هكذا بشكل تلقائي. وعليه فإن هناك حاجة لوضع حزمة من السياسات والإجراءات التي تكفل أن تكون نظرية التساقط ليس فقط نظرية، ولكن يمكن تحقيقها على أرض الواقع.

ويستلزم ذلك – كما أشارت الدراسة – إلى ضرورة تبني استراتيجية شاملة لتطوير القطاع المالي غير المصرفي، باعتبارها خطوة أساسية وهامة في سياق بناء قطاع مالي متطور منفتح على العالم الخارجي، وقادر على المساهمة بفاعلية في خطط التنمية المستدامة لتحقيق رؤية مصر 2030. كما تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق الشمول المالي وبما يسمح لكافة فئات المجتمع – خاصة الفئات المهمشة من المرأة والشباب – لتحقيق أكبر استفادة من هذا التطور والنمو وعدم الاقتصار على فئات بعينها.

إن فلسفة الهيئة العامة للرقابة المالية تُركز في المرحلة الجديدة على أن تصبح أداة فعالة لتحسين الأداء وزيادة الإفصاح والشفافية ومكافحة الفساد؛ لذلك فإن الاستراتيجية المقترحة لن تكون جامدة؛ بل قد تخضع لبعض التعديلات سواء من ناحية الأهداف أو الإطار الزمني للتنفيذ، وفقًا للظروف الراهنة والمتغيرات المؤثرة على عمل القطاع بصفة عامة.

وفي النهاية، ندعو ونؤكد على أهمية مشاركة وانخراط كافة الأطراف ذوي الصلة بالقطاع بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة للمشاركة في تنفيذ هذه الاستراتيجية الشاملة والإضافة إليها وزيادة درجة عمقها، بما ينعكس في نهاية الأمر على تحقيق الصالح العام ويعود بالنفع على المجتمع ككل.

References

1. Abosedra, S., Shahbaz, M. and Nawaz, K., 2016. Modeling causality between financial deepening and poverty reduction in Egypt. *Social Indicators Research*, *126*(3), pp.955-969.
2. Beck, T. and Levine, R., 2004. Stock markets, banks, and growth: Panel evidence. Journal of Banking & Finance, 28(3), pp.423-442.
3. Beck, T., Demirgüç-Kunt, A. and Levine, R., 2010. Financial institutions and markets across countries and over time: The updated financial development and structure database. *The World Bank Economic Review*, *24*(1), pp.77-92.
4. Ben Naceur, S., Ghazouani, S. and Omran, M., 2007. The determinants of stock market development in the Middle-Eastern and North African region. *Managerial Finance*, *33*(7), pp.477-489.
5. Bolbol, A., Fatheldin, A. and Omran, M., 2005. Financial development, structure, and economic growth: the case of Egypt, 1974–2002. *Research in International Business and Finance*, *19*(1), pp.171-194.
6. Djankov, S., and Murrell, P., 2002. Enterprise restructuring in transition: A quantitative survey. *Journal of Economic Literature*, 40 (3), pp.739–792.
7. Demirgüç-Kunt, A. and Levine, R., 2009. Finance and inequality: Theory and evidence. *Annual Review of Financial Economics*, 1(1), pp.287-318.
8. Durusu-Ciftci, D., Ispir, M.S. and Yetkiner, H., 2017. Financial development and economic growth: Some theory and more evidence. *Journal of Policy Modeling*, *39*(2), pp.290-306.
9. Erbas, N. & Nothaft, F., 2002. The Role of Affordable Mortgage in Improving Living Standards & Stimulating Growth: A Survey of Selected MENA Countries, *IMF Working Paper*.
10. Guiso, L., Sapienza, P. and Zingales, L., 2009. Does local financial development matter? *In the Banks and the Italian Economy* (pp. 31-66). Physica-Verlag HD.
11. Gurgul, H. and Lach, L., 2012. Financial development and economic growth in Poland in transition: causality analysis. *Finance a Uver*, 62(4), p.347.
12. Hellwig, M., 1998. On the economics and politics of corporate finance and corporate control. *Rationalitätskonzepte, Entscheidungsverhalten und ökonomische Modellierung*, 98 (43).
13. Inernational Monetary Fund Staff, 2005. *Financial Sector Assessment: A Handbook*. International Monetary Fund.
14. King, R.G. and Levine, R., 1993. Finance and growth: Schumpeter might be right. *The quarterly journal of economics*, *108*(3), pp.717-737.
15. La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., Shleifer, A. and Vishny, R., 2000. Investor protection and corporate governance. Journal of financial economics, 58(1), pp.3-27.
16. Langfield, S. and Pagano, M., 2016. Bank bias in Europe: effects on systemic risk and growth. Economic Policy, 31(85), pp.51-106.
17. Lensink, R., 2001. Financial development, uncertainty and economic growth. De Economist, 149(3), pp.299-312.
18. Levine, R., 2016. Financial development and growth: where do we stand? Estudios de Economia, 26(2), pp. pp-113.
19. Li ،X. 2001, Mortgage Market Development ،saving, and Growth. IMF Woking Paper, (3).
20. Liang, H.Y. and Reichert, A.K., 2012. The impact of banks and non-bank financial institutions on economic growth. The Service Industries Journal, 32(5), pp.699-717.
21. Luintel, K.B., Khan, M., Leon-Gonzalez, R. and Li, G., 2016. Financial development, structure and growth: New data, method and results. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, *43*, pp.95-112.
22. Megginson, W., 2005.The Financial Economics of Privatization. *Oxford University Press*, NewYork.

23. Megginson, W., and Netter, J., 2001. From state to market: A survey on empirical studies on privatization. J*ournal of Economic Literature*, 39,(2) pp.321–389.
24. Nyasha, S. and Odhiambo, N., 2016. The impact of bank-based and market-based financial development on economic growth: time-series evidence from the United Kingdom. *Global Economy Journal*, *16*(2), pp.389-410
25. Omran, M., 2004a. Performance consequences of privatizing Egyptian state-owned enterprises: The effect of post-privatization ownership structure on firm performance. *Multinational Finance Journal*, 8 (1&2), pp.74-112.
26. Omran, M., 2004b. The performance of state-owned enterprises and newly privatized firms: Does privatization really matter?. *World Development*, 32(6), pp.1019-1041.
27. Omran, M., 2005. Underpricing and long-run performance of share issue privatizations in the Egyptian stock market. *Journal of Financial Research*, 28 (2), pp.215-234.
28. Omran, M., 2007. Privatization, state ownership, and bank performance in Egypt. *World Development*, 35 (4), pp.714-733.
29. Omran, M., 2009. Post-Privatization corporate governance and firm performance: The role of private ownership concentration, identity and board composition. *Journal of Comparative Economics*, 37 (4), pp. 658-673.
30. Park, D. and Shin, K., 2017. Economic growth, financial development, and income inequality. *Emerging Markets Finance and Trade*, 53(12), pp.2794-2825.
31. Rajan, R.G. and Zingales, L., 1996. Financial dependence and growth (No. w5758). *National bureau of economic research*.
32. Sahay, R., Čihák, M., N'Diaye, P. and Barajas, A., 2015. Rethinking financial deepening: Stability and growth in emerging markets. Revista de Economía Institucional, 17(33), pp.73-107.
33. Schumpeter, A., 1911. The Theory of Economic Development. Cambridge, MA: Harvard Univeristy Press.
34. Zhang, J., Wang, L. and Wang, S., 2012. Financial development and economic growth: recent evidence from China, *Journal of Comparative Economics*, 40 (3), pp.393.412.

35. الهيئة العامة للرقابة المالية (2017)، حصاد عام 2017،
http://www.fra.gov.eg/content/efsa_ar/efsa_report/report_efsa84.htm
36. الهيئة العامة للرقابة المالية (2016) . التقرير السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية،
http://www.fra.gov.eg/content/efsa_ar/efsa_report/report_efsa76.htm
37. البورصة المصرية (2017) التقرير السنوي،
http://www.egx.com.eg/arabic/services_reports.aspx
38. وزارة المالية،(2017) ، التقرير المالي الشهري ، اكتوبر، مجلد (12)، عدد(12)،
http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/Reportes/2017/10/allparts.pdf
39. البنك المركزي المصري (2016)، التقرير السنوي،2015/2016
http://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/AnnualReport.aspx
40. البنك المركزي المصري (2016)، تقرير الاستقرار المالي لعام 2016،
http://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/ aspx.2016-تقرير الاستقرار-المالي-للعام
41. استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 ،
http://sdsegypt2030.com

الإستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية 2018-2022

Comprehensive Strategy for Non-Bank Financial Insitutions 2018 - 2022

Building Bridges not Walls

نبنى الجســور لا الحــواجز